حالة التنمية في مصر

تحليل عالمي مقارن

معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL6.GCP/2025/TP.1

حالة التنمية في مصر

تحليل عالمي مقارن

الأمم المتحدة
بيروت

© 2025 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

2400721A

شكر وتقدير

اضطلع بإعداد هذا التقرير كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومعهد التخطيط القومي في مصر. ويمثل التقرير أول مبادرة مشتركة بين الإسكوا وإحدى دولها الأعضاء إلى تنفيذ إطار تقييم تحديات التنمية الوطنية، بعد إطلاق تقرير تحديات التنمية في العالم في عام 2022. والهدف من المبادرة هو تقييم حالة التنمية على الصعيد الوطني، استناداً إلى مقارنات على صعيد المنطقة، وعلى صعيد العالم ابتغاءً لرفد عمليات صنع السياسات بالأدلة، وتمهيداً لتحليلات لاحقة على الصعيد دون الوطني.

وهذا التقرير ثمرة تعاون استمر لأكثر من سنة، بين فريق معهد التخطيط القومي بقيادة رئيسه أشرف العربي، وفريق الإسكوا تحت إشراف طارق العلمي، مدير مجموعة الحوكمة ومنع النزاعات.

المؤلفون الرئيسيون
هالة أبو علي، أستاذة الاقتصاد ومستشارة رئيس معهد التخطيط القومي
خالد أبو إسماعيل، مسؤول أول في الشؤون الاقتصادية في الإسكوا

المؤلفون
وفاء البابا، ومايكل إبراهيم فحيلي، وماريا حتي، وعبد الكريم جعفر من الإسكوا

المساهمون
يعرب المؤلفون عن امتنانهم للتعليقات القيّمة التي تلقوها من أعضاء الفريق المعني بالتقرير في معهد التخطيط القومي، وهم: هبة الباز، وزينب الصادي، وشيرين غالي، وسحر عبود، ودينا قاسم، وسماح الدناصوري. وقد ساعدت تعليقاتهم في تكييف المؤشرات والتحليلات الحالية مع السياق الإنمائي الخاص بمصر.

الخبراء الذين أجروا الاستعراضات وقدّموا المشورات
في إطار إعداد هذا التقرير، أجريت اجتماعات عدة لفريق الخبراء الاستشاري. يعرب المؤلفون عن امتنانهم لكبار المستشارين الذين شاركوا في هذه المشاورات وقدّموا ملاحظات ورؤىً بناءة، وهم التالية أسماؤهم: إبراهيم العيسوي، وسهير أبو العينين، وهدى النمر، ونيفين كمال، وخالد زكريا أمين، وهبة حندوسة، ويونس أبو أيوب، وهويدا رومان، ونهى المكاوي. ويقدّم الفريق شكراً خاصاً إلى كلٍّ من هدى النمر، وهويدا رومان، وخالد زكريا أمين على استعراضهم التفصيلي ومساهمتهم في التوصيات المجمّعة في الفصل 4.

منشورات المعلومات الأساسية
تقرير تحديات التنمية في العالم
دليل تحديات التنمية: القياس الإحصائي والصلاحية
أوجه عدم المساواة الإنمائية من منظور أوسع: دليل مقترح

المساعدة في البحث
إبراهيم السوسي

الدعم الإداري
نانسي زريق (الإسكوا)
دينا رفعت (معهد التخطيط القومي)

الإنتاج
قسم إدارة المؤتمرات في الإسكوا

الرسائل الرئيسية

- *على الرغم من التحسُّن الذي حققته مصر منذ عام 2000، لا يزال مستوى إنجازاتها الإنمائية منخفضاً، فتُصنَّف في المرتبة 125 من أصل 160 دولة في العالم على دليل التنمية العالمية. وهذا الترتيب أقل بكثير من تصنيفها على دليل التنمية البشرية، وذلك، بالدرجة الأولى، نتيجة انخفاض مستوى الإنجازات في بُعد الحوكمة.*

- *بالنسبة إلى مجال الحوكمة، تتساوى مساهمة دليلي الحوكمة الديمقراطية وفعالية الحكومة في دليل الحوكمة، إلا أن الفجوة بين مصر وبقية أنحاء العالم من حيث فعالية الحكومة في اتساع مطّرد.*

- *من الضروري معالجة أوجه القصور في فعالية الحكومة عبر تحسين نوعية الخدمات العامة، لا سيّما في مجالي الصحة والتعليم، وتوخي الكفاءة في الإنفاق العام، خاصة أن العقد الأخير شهد ارتفاعاً لا يمكن الحفاظ عليه في مستويات الدين.*

- *دليل التنمية البشرية المعدل بعامل الجودة هو المساهم الرئيسي في التقدّم العام على دليل التنمية العالمية، حيث تشكّل المكاسب في مكوّن المعرفة المصدر الرئيسي للتحسن. ولكن لا تزال الفجوات في تزايد من حيث مكوّنين في غاية الأهمية، هما التعليم الجيد وفقر الدخل.*

- *تتطلب معالجة السبب الجذري للتراجع في دليل الدخل المعدل بعامل الجودة تحقيقاً منفصلاً ومفصلاً، يركز أكثر على قياس قدرة الاقتصاد المصري على الصمود بدلاً من أداء النمو الكلي.*

- *الأمن المائي والغذائي من الأولويات الرئيسية لصانعي السياسات في بُعد الاستدامة البيئية، والفجوات في هذين المؤشرين هي الأكثر خطورة، حيث يُظهر التحليل العالمي المعروض في هذا التقرير أن مصر تُعَدُّ حالة فريدة على الصعيد العالمي.*

- *يتطلب سد هذه الفجوات إحداث تحوّل فوري في ممارسات الزراعة، بحيث تتوخى توفير المياه، ويتطلب أيضاً تنفيذ برامج داعمة للمناطق الريفية تعزِّز الأمن الغذائي على الصعيد المحلي. من الأهمية بمكان زيادة التعاون بين دول حوض النيل من أجل الاستدامة الطويلة الأمد للموارد المائية الشحيحة في مصر.*

المحتويات

شكر وتقدير iii
الرسائل الرئيسية v
مقدمة 1

1. دليل التنمية العالمية 5
   - ألف. الإطار 5
   - باء. قياس أوجه عدم المساواة في الإنجازات الإنمائية 8

2. حالة التنمية 9
   - ألف. النتائج الرئيسية 9
   - باء. نظرة أعمق في دليل التنمية العالمية 11

3. أوجه عدم المساواة في التنمية 35
   - ألف. أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية 35
   - باء. أوجه عدم المساواة البيئية 38
   - جيم. أوجه عدم المساواة في الحوكمة 40

4. التوصيات 45
   - ألف. زيادة فعالية الحكومة 45
   - باء. معالجة القصور في الأمن المائي والغذائي 47
   - جيم. تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود لتحقيق إنجازات مستدامة ومتسارعة في التنمية البشرية 49

المرفق 1 51
المرفق 2 59

قائمة الأشكال

الشكل 1. إطار دليل التنمية العالمية 6
الشكل 2. الدرجات في دليل التنمية العالمية للأعوام 2000 و2010 و2023 9
الشكل 3. فئات درجات دليل التنمية العالمية 10
الشكل 4. مقارنة بين ترتيب مصر في دليل التنمية العالمية وترتيبها في دليل التنمية البشرية للسنة 2022-2023 10
الشكل 5. الدرجات في دليل التنمية البشرية للأعوام 2000 و2010 و2022 10
الشكل 6. فئات درجات دليل التنمية البشرية 11
الشكل 7. درجات مصر في دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة وترتيبها 12

الشكل 8.	دليل الدخل التابع لدليل التنمية البشرية ومعدل فقر الدخل باستخدام خطوط الفقر التي حددتها الإسكوا	13
الشكل 9.	دليل الفقر المعدّل بمعامل جيني ومعدل فقر الدخل باستخدام خطوط الفقر التي حددتها الإسكوا	13
الشكل 10.	درجات مصر وترتيبها في دليل المعرفة	16
الشكل 11.	الصحة والتعليم والدخل: النتائج مقابل العوامل المؤثرة	18
الشكل 12.	الدخل المعدّل بعامل الجودة ومعامل جيني الذي وضعته الإسكوا	20
الشكل 13.	دليل التعقيد الاقتصادي ودليل المعرفة	20
الشكل 14.	درجات مصر وترتيبها في دليل الاستدامة البيئية	22
الشكل 15.	دليل الدخل إزاء مكوّنات دليل الاستدامة البيئية	25
الشكل 16.	درجات مصر وترتيبها في دليل الحوكمة	27
الشكل 17.	درجات مصر وترتيبها في دليل الحوكمة الديمقراطية	28
الشكل 18.	درجات مصر وترتيبها في دليل فعالية الحكومة	29
الشكل 19.	دليل فعالية الحكومة ودليل الدخل	30
الشكل 20.	دليل فعالية الحكومة ودليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة	31
الشكل 21.	دليل فعالية الحكومة مقابل مكوّنات الإنفاق الحكومي العام	32
الشكل 22.	دليل فعالية الحكومة ودليل القدرة على تحمُّل الديون	33
الشكل 23.	درجات البلدان في دليل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية	36
الشكل 24.	درجة مصر وترتيبها في دليل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية للعامين 2010 و2021	37
الشكل 25.	الدرجات في دليل أوجه عدم المساواة البيئية للعامين 2010 و2021	38
الشكل 26.	درجة مصر وترتيبها في دليل أوجه عدم المساواة البيئية للعامين 2010 و2021	39
الشكل 27.	الدرجات في دليل أوجه عدم المساواة في الحوكمة للعامين 2010 و2021	41
الشكل 28.	درجة مصر وترتيبها في دليل أوجه عدم المساواة في الحوكمة للعامين 2010 و2021	41

مقدمة

بقي الناتج المحلي الإجمالي، حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي، المقياس الأساس لمجمل التقدّم الإنمائي في أي بلد. ولكن تزايد الاعتراف بأن التنمية مفهوم متعدد الأبعاد، يتطلب بحثاً معمقاً للرفاه بوجهيه الاقتصادي والاجتماعي، ما حفّز، في أوائل تسعينات القرن الماضي، إنتاج كم كبير من الدراسات حول تحديد مفهوم التنمية البشرية، وكيفية قياسها. ارتكز تقرير التنمية البشرية، منذ إصداره الأول، إلى نهج القدرات الذي طوّره أمارتيا سين، فباتت المسلّمة الرئيسية لنظرية التنمية البشرية هي أن الدخل وحده لا يعكس التقدّم نحو تحقيق مجتمع عالمي مستدام وشامل ومنصف للجميع. ومن هذا المنطلق، طُرِح دليل التنمية البشرية لقياس الإنجازات في ثلاثة مجالات أساسية ورئيسية: نصيب الفرد من الدخل، والصحة، والتعليم.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، اعتُمِد قياسُ الإنجازات الإنمائية باستخدام دليل التنمية البشرية على نطاق واسع، وشاع إصدار تقارير دورية عن التنمية البشرية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وسادت النظرة بأن أداء أي بلد على دليل التنمية البشرية هو المقياس الرئيسي لإنجازاته وتقدّمه على مسار التنمية. وقد حققت مصر ارتفاعاً كبيراً في درجتها على دليل التنمية البشرية خلال العقدين الماضيين، فصنِّفت ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة، بعد أن كانت تصنَّف ضمن الفئة المتوسطة. وفي عام 2022، كان مركز مصر هو 105 من أصل 193 بلداً وإقليماً. والمحرك الرئيسي لهذا التقدّم هو التحسُّن الشامل من حيث الأبعاد كافة، علماً بأن المكاسب الأكبر كانت في مستوى المعيشة. وتضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلد، المعدّل بمعادل القوة الشرائية، أكثر من ثلاث مرات خلال تلك الفترة، وكانت هذه الوتيرة أسرع بكثير من البلدان الأخرى المصنَّفة ضمن الشريحة الدنيا للبلدان المتوسطة الدخل، وفاقت هذه الوتيرة، مؤخراً، المتوسطات الإقليمية. لكن، وعلى الرغم من هذه التطورات، لم تصل درجة مصر بعد إلى المتوسط العالمي لدليل التنمية البشرية، ولا يزال أداؤها الحالي أقل بكثير من إمكاناتها، خاصة وأنها تحمل إرثاً تاريخياً ثرياً، وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يَعِدُ بفرص كثيرة لتحسُّن أكبر.

وحيث إن موضع التركيز الرئيسي لدليل التنمية البشرية إنما هو الأوجه الرئيسية لإنجازات التنمية البشرية، وحيث ترتبط مؤشرات الصحة والتعليم (أي متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط عدد سنوات الدراسة، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الدخل) ارتباطاً وثيقاً بالدخل، فالمجال واسع للتحسُّن. وعلاوة على ذلك، تلتقط أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية، بالدرجة الأولى، بالأوجه الكمية، لا النوعية، من مؤشرات متوسط العمر المتوقع والتعليم ومستويات المعيشة.

وهذا التصميم لدليل التنمية البشرية، الذي يعكس الأوجه الكمية الأساسية، كان مبرراً في أوائل تسعينات القرن الماضي، حين كان هناك قصور كبير في هذه المجالات في عدد كبير من بلدان العالم. بين أن العقود الأخيرة شهدت تقدّماً مطّرداً في ترتيب مصر، والعديد من البلدان النامية، على سلم التنمية البشرية. ومشهد التنمية العالمي أكثر تعقيداً اليوم، ما يستلزم تقييم الإنجازات الإنمائية كماً ونوعاً،

لا سيّما في مجالات الدخل والصحة والتعليم[1]. على سبيل المثال، لا يعكس التركيز على الأبعاد الكمية للتنمية البشرية في مصر الصورة كاملة، فالخدمات العالية الجودة في متناول الأثرياء فقط، بينما يضطر معظم السكان الاعتماد على خدمات عامة تقدَّم بأقل جودة. وهذا التفاوت، وغيره من العوامل، يعمّق أوجه عدم المساواة بين الفقراء والأغنياء في التنمية البشرية[2].

وقد تناول تقرير تحديات التنمية في العالم، الصادر عن الإسكوا في عام 2022، هذه الفجوات، وطرح، لمعالجتها على أساس نهج القدرات، دليل تحديات التنمية. يرتكز دليل تحديات التنمية، بالدرجة الأولى، على دليل التنمية البشرية، بعد تعديل أبعاد الرفاه التقليدية على أساس الجودة، وتضمين الأبعاد المفقودة التي تتناسب مع الصورة الأوسع للتنمية البشرية. ولذلك، أُدخِل على الدليل بُعدان هامان: الاستدامة البيئية والحوكمة[3]. وهذا الإطار الأوسع أفضل اتساقاً مع طموحات أهداف التنمية المستدامة، لأنه يشتمل على تحديات عالمية في غاية الأهمية، مثل الفقر والجوع وعدم المساواة وتغيُّر المناخ والتدهور البيئي. واستكمالاً للدليل، أطلقت الإسكوا أيضاً دليل عدم المساواة في التنمية لمؤشر التفاوتات الإنمائية، وقدمت الإسكوا أيضاً مؤشر عدم المساواة في التنمية في عام 2022، ويعكس هذا الدليل صورة عن أوجه عدم المساواة الأفقية والعمودية في ثلاثةٍ من أبعاد دليل تحديات التنمية[4].

يرتكز الدليلان إلى إطار التنمية البشرية، ويمثلان قاعدة مناسبة لقياس الإنجازات الإنمائية في مصر من منظور عالمي مقارن. وقد شهدت الفترة التي سبقت عام 2011 معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، شابها بطء معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل، وتحديات متعددة الأوجه في الحوكمة. وكانت هناك حاجة واضحة إلى تحسين جوانب الحوكمة الديمقراطية، مثل سيادة القانون والمساءلة والشفافية والمشاركة السياسية، فضلاً عن الفعالية العامة للحكومة ومجمل معدلات العمالة.

بعد عام 2011، أجرت مصر العديد من الإصلاحات الاقتصادية، شملت مشاريع ضخمة عديدة للبنية التحتية، وبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية. ولكن لم تتحقق جميع المكاسب المنشودة من هذه الإصلاحات نتيجة للأزمات العالمية والإقليمية الأخيرة، من جائحة كوفيد-19 إلى الحرب في أوكرانيا، ومؤخراً الحرب على غزة، فتفاقمت التحديات الاقتصادية الطويلة الأمد التي تواجه مصر، لا سيّما في سعر صرف العملة والقدرة على تحمُّل الديون. واشتد الأثر على الفقراء نتيجة ارتفاع التضخم ومحدودية الحيّز المالي للإنفاق الاجتماعي. ولا تزال مصر تواجه تحديات من حيث الاستدامة البيئية، مثل ندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي، وافتقار السياسات البيئية إلى التكامل.

وكان معهد التخطيط القومي قد أصدر خمسة تقارير سابقة عن حالة التنمية في مصر، يهدف كل منها إلى رصد وتقييم حالة التنمية المستدامة في مصر خلال فترة مرجعية محددة. قدّمت هذه التقارير لمحة شاملة عن الإنجازات التي حققتها مصر، والتحديات التي واجهتها من حيث أبعاد اقتصادية واجتماعية

---

1. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2021. What drives quality-adjusted human development achievements?.
2. المرجع نفسه.
3. المرجع نفسه.
4. لمزيد من المعلومات حول منهجية دليل عدم المساواة في التنمية، الرجوع إلى see Khalid Abu-Ismail and others, Development inequalities from a broader perspective: a proposed index, Beirut: ESCWA, 2022. https://www.unescwa.org/publications/development-inequalities-broader-perspective-proposed-index.

وبيئية عدة. ومثلت هذه التقارير مراجع في غاية الأهمية لدعم القيِّمين على عملية التخطيط وصانعي السياسات، ودعمت صياغة استراتيجيات التنمية ورصدها وتقييمها، بما يمكّن من إجراء تعديلات تواكب المتطلبات في السياسة العامة، وذلك عبر استخلاص العبر من أداء مصر، ومقارنته بالبلدان الأخرى، وتمحيص السياسات المنفَّذة سلباً وإيجاباً. وصدر التقرير الأول في عام 2018، ودأب معهد التخطيط القومي، منذئذ، على تحسين منهجيته بحيث تستوعب تطور التحديات وتحوّل الأولويات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يختلف عن إصدار عام 2022[5]. فقد تضمن الإصدار السابق التحليل الأساسي الذي ينطلق منه هذا الإصدار، إلا أن الإصدار الحالي يشتمل على بيانات محدّثة، وتُستخدم فيه منهجية جديدة، ويغطي مجالات أوسع.

وفي سبيل تحديث منهجية هذه التقارير، دخل معهد التخطيط القومي في شراكة مع الإسكوا، وذلك بعد إصدار تقرير تحديات التنمية في العالم في عام 2022 الذي طرح دليل التنمية العالمية كأداة مبتكرة لتقييم التنمية. وأسفر التعاون بين المنظمتين لتحسين دليل التنمية العالمية عن أربعة تعديلات رئيسية، هي: اعتماد دليل عالمي جديد يُستخدم فيه نظامٌ لتحديد الدرجات، بحيث تشير الدرجات الأعلى إلى الأداء الأفضل، ما يبسِّط تأويل الدرجات، ويحسِّن تواؤمها مع جهود صنع السياسات، ويمكّن من إجراء مقارنات مع دليل التنمية البشرية. كما أُجريت تحسينات أكبر على دليل الدخل المعدّل بعامل الجودة من خلال الاستعاضة عن دليل أتكينسون لعدم المساواة بدليل الفقر العالمي الصادر عن الإسكوا، وذلك لالتقاط صورة أفضل عن دور الدخل في الحد من الفقر. واستُعيض أيضاً عن بُعد التعليم ببُعد المعرفة الذي يتضمن التعليم المعدّل بعامل الجودة، والبنية التحتية الرقمية، والابتكار. وفي هذه التعديلات دلالة على انتقال مصر إلى الاقتصاد الموجّه بالمعرفة، وتأكيد على دور التكنولوجيا والابتكار كمحركات للتنمية البشرية. وأُدمج كذلك في بُعد الاستدامة البيئية مكوّنُ الأمن المائي والغذائي ليعكس التحديات الخطيرة التي يمثلها شح المياه والاعتماد على استيراد الأغذية. تفضي هذه التعديلات إلى إطار شامل ووثيق الصلة بالسياسات لتقييم الإنجازات الإنمائية في مصر. وقد اعتُمِدت تلك المنهجية المتقدمة في هذا الإصدار السادس من تقرير حالة التنمية في مصر، ما مكّن من إجراء تحليل أعمق وأشمل للأداء الإنمائي في مصر.

ويتجلى في هذا الإصدار أيضاً فهم أعمق لتعدد أبعاد مسار التنمية في مصر بين عامي 2000 و2023. وبعد مشاورات وطنية مكثفة، شارك فيها فريق العمل من معهد التخطيط القومي وعدد من كبار المستشارين، طُرح في هذا التقرير دليلٌ للتنمية العالمية، ولوحةُ معلوماتٍ تتألف من مؤشرات متمِّمة عن عدم المساواة وضعتها الإسكوا، مستقية إياها من إطاري دليل تحديات التنمية ودليل عدم المساواة في التنمية. وقد اعتُمدت هذه المؤشرات لالتقاط صورة أدق عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مصر. وساهم فريق العمل في المعهد بالخبرة الفنية للتأكد من أن ارتكاز الدليل والمؤشرات إلى بيانات مُحكمة ومن أنها تتواءم مع الأهداف الإنمائية في مصر. وقدّم كبار المستشارين بدورهم رؤىً استراتيجية، ركزوا فيها على ضرورة التقاط الأبعاد المتعددة من التنمية وعدم المساواة، وعلى نحو ينسجم مع الأولويات الوطنية والعالمية. تضمنت هذه العملية الشاملة تعليقات من أصحاب المصلحة، وذلك للتأكد من أن دليل التنمية العالمية ولوحة المعلومات يلتقطان التفاوتات بكفاءة، علاوة على قياس التقدّم الإجمالي، فيزودان صانعي السياسات بأدوات عملية لتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة. والهدف الرئيسي هو تحديد الإنجازات

5. معهد التخطيط القومي، تقرير حالة التنمية في مصر، 2022. https://cdn.me-qr.com/pdf/f3362621-a23d-4504-937d-ceb5cda09cc7.pdf.

والثغرات الرئيسية في مجموعة واسعة من المؤشرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لاستخلاص العِبر والتوصل إلى توصيات في السياسة العامة تدعم تصميم الخطط الإنمائية الوطنية وتقييمها. يقدّم الفصل 1 ملخصاً لإطار ومنهجية دليل التنمية العالمية. وتجدر الإشارة، هنا، إلى وجود فوارق واضحة بين دليل التنمية العالمية ودليل تحديات التنمية: فأولاً، وبالنسبة إلى دليل التنمية العالمية، فهو على منوال دليل التنمية البشرية، فيقاس بدرجات من 0 إلى 1، وتشير زيادة الدرجة إلى تحسُّن في نتائج التنمية. وثانياً، وعلى الرغم من أن دليل التنمية العالمية يستند إلى الأبعاد الثلاثة الأساسية لدليل تحديات التنمية، فهو يُدرج مؤشرات معدّلة وأبعاداً فرعية إضافية لالتقاط صورة أفضل عن الظروف الخاصة بمصر، وغيرها من بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. ويقدّم الفصل 1 أيضاً لمحة عامة عن مصادر البيانات، والمنهجية المستخدمة لبناء لوحة المعلومات عن مؤشرات عدم المساواة في كلٍّ من الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية العالمية.

ويعرض الفصلان 2 و3 النتائج الرئيسية للتقرير بإيجاز، مع التركيز على الحقائق والاتجاهات النمطية المتعلقة بالإنجازات الإنمائية الطويلة الأمد، وما يرتبط بها من أوجه لعدم المساواة على الصعيد دون الوطني. يتضمن الفصل 2 خلاصة عن نتائج دليل التنمية العالمية، ومقارنات مفصلة بين المتوسط العالمي، ومتوسط بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان العربية. ويقدّم الفصل 3 استعراضاً معمقاً لمختلف أوجه عدم المساواة، بما في ذلك التفاوتات بين الفئات الاجتماعية والمناطق والطبقات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن أيضاً بالمقارنة مع التجمعات القُطرية ذات الصلة والمتوسطات العالمية.

ويتناول الفصل 4 الآثار الرئيسية المترتبة، في السياسة العامة، على هذه الحقائق الإنمائية النمطية. ويُقصد بهذا العرض تيسير حوار وطني يواكب واقع الأولويات الإنمائية، ولا سيّما بعد تضافر التحديات والقيود على الموارد المالية.

1. دليل التنمية العالمية

ألف. الإطار

يعتمد الإطار المقدّم في هذا التقرير (الشكل 1) على دليل تحديات التنمية الذي أصدرته الإسكوا، ولكن بعد إجراء بعض التعديلات بحيث يعكس صورة أدق عن حالة التنمية في مصر وفي المنطقة العربية[6]. وعدد هذه التعديلات أربعة: الأول هو العودة إلى المقاييس التقليدية لإنجازات التنمية، ما يستلزم، من الناحية الإحصائية، قلب مقاييس دليل تحديات التنمية بحيث تشير الدرجات الأعلى، على مقياس من 0 إلى 1، إلى أداء إنمائي أفضل، على غرار دليل التنمية البشرية. يسهِّل هذا التعديل الربط بجهود صنع السياسات وتسليط الضوء على مواضع النجاح، كما ييسِّر المقارنات مع دليل التنمية البشرية الذي لا يزال الركن الأساسي للدليل المقترح، ما يجعل دليل التنمية العالمية المقترح، في جوهره، صورة عكسية من دليل تحديات التنمية.

ثانياً: أُجريت تحسينات هامة عدة على دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل التنمية. وبات دليل الدخل المعدّل بعامل الجودة يُخصَم باستخدام دليل الفقر العالمي الذي وضعته الإسكوا، بدلاً من دليل أتكينسون لعدم المساواة في الدخل[7]. وهذا التعديل يوائم بصورة أفضل بين دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة وبين الغرض المتوخى منه، إذ يعكس الأوجه النوعية للدخل القومي، ويركز أكثر على أثر الدخل القومي في الحد من الفقر. ويقدّم الدليل، عبر التركيز على الحد من الفقر، مقياساً أدق لمدى فعالية تحويل التحسُّنات في الدخل إلى مكاسب ملموسة للسكان الأشد تعرّضاً للمخاطر. وهذا التعديل، علاوة على أنه يمثل الوقائع الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالفئات ذات الدخل المنخفض، يوطّد الارتباط بين الدليل والسياسات العامة، إذ يمكّن صانعي السياسات من تقييم التفاوتات في جودة الدخل، ومن اتخاذ إجراءات أفضل لمعالجة هذه التفاوتات. والنتيجة هي مقياس يمكّن من فهم أوسع وأدق للعلاقة بين الدخل وعدم المساواة والفقر، ومن استخلاص رؤىً يمكن تحويلها إلى خطوات عملية لدعم استراتيجيات النمو العادلة والشاملة.

وأما التعديل الثالث، فيحوّل موضع التركيز من التعليم الجيد إلى دليل أوسع للمعرفة. وعلاوة على قياس التعليم، معدّلاً بعامل الجودة، طُرِح بُعدان فرعيان جديدان، هما: البنية التحتية الرقمية والابتكار، لأن إدماجهما ضروري لالتقاط صورة دقيقة عن مدى تقدّم مصر نحو اقتصاد حديث موجّهٍ بالمعرفة. وتكشف مؤشرات البنية التحتية الرقمية، مثل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والخدمات الحكومية عبر الإنترنت والمشاركة الإلكترونية، عن مدى دمج التكنولوجيات الرقمية في مختلف أوجه الحياة اليومية. وتبيّن هذه المؤشرات أهميتة البالغة لتدعيم مسيرة مصر إلى التنمية بمزيد من الشفافية والكفاءة والشمول. أما مقاييس الابتكار، مثل براءات الاختراع ونماذج المنفعة والمخرجات العلمية، فتتبين منها قدرة البلد

6. Khalid Abu-Ismail and others, Development Challenges Index: Statistical measurement and validity, Beirut: ESCWA, 2021. https://www.unescwa.org/publications/develpomet-challenges-index-measurement-robustness.

7. Khalid Abu-Ismail and others, Counting the world's poor: Back to Engel's law, Beirut: ESCWA, 2022. https://www.unescwa.org/publications/counting-world-poor-engel-law.

على توليد وحماية ونشر المعارف والتقنيات الجديدة، التي تمثل محركات رئيسية لاستدامة الاقتصاد وقدرته على المنافسة. وفي هذه المؤشرات مقياس شامل لقدرة مصر على الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لتعزيز التنمية على الأمد الطويل، وتلبية متطلبات الاقتصاد الرقمي العالمي. وتشكّل هذه الأبعاد الثلاثة مجتمعة مكوّن المعرفة، الذي يمثّل ثلث مجموع دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة. وتجدر الإشارة إلى أن الأبعاد الأخرى متوسط العمر الصحي المتوقع، والدخل المعدّل بعامل الجودة.

رابعاً: وحيث تتفاقم التحديات التي تواجهها مصر جراء ندرة المياه وتزايد الاعتماد على استيراد الأغذية، أُدرِج مكوّن الأمن المائي والغذائي في دليل الاستدامة البيئية[8]. وقد تفاقمت ندرة المياه، نتيجة لتغيُّر المناخ والنمو السكاني والأنشطة الإنمائية عند منابع نهر النيل، فباتت تهديداً خطيراً للإنتاجية الزراعية والصحة العامة والاستقرار الاقتصادي العام في مصر. ويعرِّض الاعتماد على استيراد الأغذية أيضاً البلد لمخاطر التقلبات في السوق العالمية وفي الأسعار، وللاضطرابات في سلاسل الإمداد. ويمكن للإطار، من خلال دمج هذا الدليل، التقاط مكامن الضعف، وإبراز الحاجة إلى إدارة مستدامة للموارد، وسياسات مُحكمة لتعزيز الاكتفاء الذاتي والمِنعة في أنظمة المياه والغذاء. وهذه الإضافة تمكّن من تقييم أشمل للاستدامة البيئية، بما يتماشى مع أولويات التنمية المستدامة الأوسع في مصر.

الشكل 1. إطار دليل التنمية العالمية

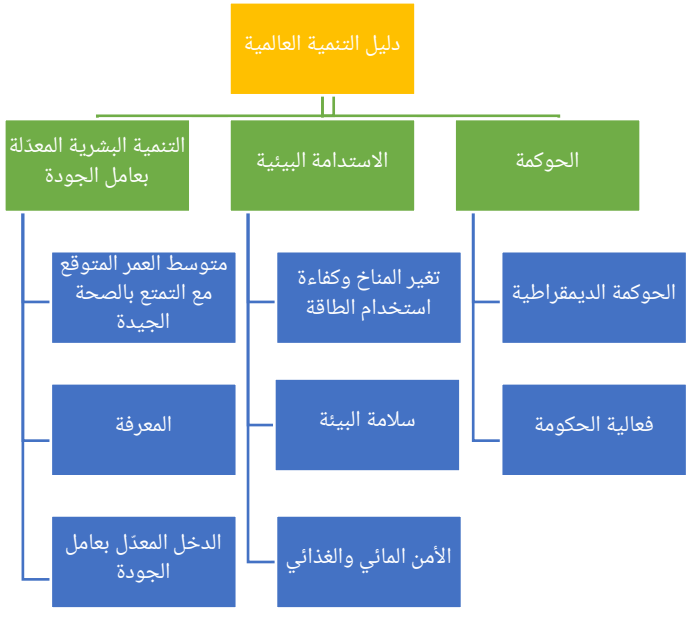

المصدر: من إعداد الإسكوا.

ملاحظة: للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الدليل، انظر المرفق 1 والورقة الفنية المتعلقة بدليل التنمية العالمية (تصدر قريباً). لمزيد من المعلومات حول منهجية الدليل الأصلي لتحديات التنمية، الاطلاع على: Khalid Abu-Ismail and others, Development Challenges Index: Statistical measurement and validity، 2021.

8. ويرد الإطار التفصيلي في المرفق 1.

يقدّر العجز السنوي في المياه في مصر بنحو 7 مليارات متر مكعب، ما يجعل قياس ندرة المياه بالغ الأهمية لمصر[9]. وتغيُّر المناخ هو أيضاً تهديد خطير، حيث يتزايد تبخر المياه، وترتفع درجات الحرارة، ويتنامى عدد السكان، فيتضاعف الطلب على المياه. ولم تتضح بعد الآثار الكاملة لتغيُّر المناخ على نهر النيل، فتتوقع بعض الدراسات تناقصاً في المياه المتوفرة من المرتفعات الإثيوبية. ونظراً لاعتماد مصر الشديد على مصادر خارجية للمياه يزيد انكشافها إزاء تغيُّر المناخ والصدمات المناخية العالمية. وتغيُّر معدلات هطول الأمطار والتبخر يؤثر في تغذية المياه الجوفية وتسرُّب المياه السطحية، مما يحد من توفر المياه أثناء فترات الجفاف، ويضغط على أنظمة الضخ. ويتبين من دليل التبخر النتحي المعاير لهطول الأمطار إلى أن مصر ستواجه ظروف جفاف شديدة بحلول عام 2050، لا سيّما في المناطق الوسطى والشمالية الغربية[10].

بالإضافة إلى الإجهاد المائي، يمثل اعتماد مصر الكبير على استيراد الأغذية تحدياً كبيراً للأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي. حيث تستورد البلاد أكثر من 40 في المائة من استهلاكها للسعرات الحرارية، ما يجعلها شديدة الانكشاف لتقلبات السوق العالمية[11]. ومصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، فكانت نسبة 85 في المائة من وارداتها من القمح تأتي من روسيا الاتحادية وأوكرانيا قبل أن تضطرب حركة التجارة مع هذين البلدين بسبب الحرب[12]. وهذا الاعتماد الشديد يعرض مصر لمخاطر ارتفاع الأسعار الدولية، واضطرابات سلاسل الإمداد، ما قد يؤثر بشدة على توفر الغذاء وقدرة السكان على تحمُّل تكاليفه. في عام 2023، شكلت واردات مصر الغذائية 22 في المائة من وارداتها من السلع، ما يدل على مدى اعتماد البلد على المصادر الخارجية لتلبية احتياجاتها الغذائية[13]. تؤكد هذه العوامل مجتمعة حاجة مصر الماسة إلى معالجة أمنها الغذائي والمائي كركيزتين لتحصين مِنعتها الاقتصادية وزيادة قدرتها على التكيُّف. ويقدم دليل التنمية العالمية، وعلى غرار دليل تحديات التنمية، نهجاً أفضل انسجاماً مع سياق مصر والمنطقة العربية لقياس إنجازات التنمية. وتجدر الملاحظة بأن التعديلات المقترحة مهمة أيضاً وهي على ارتباط وثيق بسياقات معظم البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، ما يجعلها قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي.

ويستخدم دليل التنمية العالمية، كما هو حال دليل تحديات التنمية، متوسطاً حسابياً لحساب الدرجات وتفسيرها، وتصنَّف الدرجات بعد ذلك ضمن خمس فئات: الإنجازات المنخفضة للغاية، والإنجازات المنخفضة، والإنجازات المتوسطة، والإنجازات المرتفعة، والإنجازات المرتفعة للغاية. ويُبقي هذا النَّهج التقييم بسيطاً وواضحاً. فتصنَّف البلدان التي حصلت على درجات أقل من أو تساوي 0.45 ضمن فئة الإنجازات المنخفضة للغاية؛ وتلك التي حصلت على درجات بين 0.45 و0.55 ضمن فئة الإنجازات المنخفضة؛ وتلك التي حصلت على الدرجات بين 0.55 و0.7 ضمن فئة الإنجازات المتوسطة؛

9. United Nations Children's Fund (UNICEF), Water Scarcity in Egypt, 2024. https://www.unicef.org/egypt/documents/water-scarcity-egypt.

10. World Bank Group, Climate Risk Country Profile: Egypt, 2021. https://climateknowledgeportal.worldbank.org/sites/default/files/2021-04/15723-WB_Egypt Country Profile-WEB-2_0.pdf.

11. International Food Policy Research Institute, Food price shocks and diets among poor households in Egypt, 2022. https://www.ifpri.org/blog/food-price-shocks-and-diets-among-poor-households-egypt/.

12. المرجع نفسه.

13. https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.FOOD.ZS.UN?locations=EG&most_recent_year_desc=false.

وتلك التي حصلت على درجات بين 0.7 و0.8 ضمن فئة الإنجازات المرتفعة؛ وتصنَّف البلدان التي حصلت على درجات تزيد على 0.8 ضمن فئة الإنجازات المرتفعة للغاية. وكلما اقتربت الدرجات والرتب (الترتيب من 160 دولة) على دليل التنمية العالمية إلى 1، كانت في ذلك إشارة إلى ارتفاع في مستويات الإنجازات الإنمائية.

باء. قياس أوجه عدم المساواة في الإنجازات الإنمائية

تمثل أوجه عدم المساواة على الصعيد دون الوطني حاجزاً يمنع الكثيرين من جني ثمار التنمية. والتوصل إلى فهم أفضل للوضع الإنمائي الراهن يتطلب تحليلاً يذهب أبعد من المتوسطات، فيقيِّم توزيع أوجه عدم المساواة بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية في البلد. وهذه الحاجة كانت ما دفع الإسكوا إلى وضع دليل عدم المساواة في التنمية، الذي يلتقط صورة عن أوجه عدم المساواة الأفقية والعمودية في كلٍّ من المجالات الثلاثة لدليل تحديات التنمية[14]. لكن، ولغايات التحليل في هذا التقرير، تبين في المشاورات أن ثمة تفضيل للاستعاضة عن دليل أوجه عدم المساواة في التنمية بلوحة معلومات عن مؤشرات لعدم المساواة مستقاةٍ من الدليل. وهذا النَّهج يبحث في تفاصيل عدم المساواة من حيث أبعادها المختلفة، ويبين المجالات التي يسجل فيها بعض التقدّم، وعلى المجالات التي يبرز فيها عدم المساواة. وهذا يبسِّط التحليل ويجعله أكثر شفافية، ويساعد على تفادي الإغفال عن بعض التفاصيل الهامة أثناء تجميع المؤشرات العديدة لعدم المساواة في دليل واحد.

تتضمن لوحة المعلومات، بالإضافة إلى المؤشرات المقترحة في دليل أوجه عدم المساواة في التنمية، عدم المساواة الأفقية في الإجهاد المائي. ويتمثل ذلك في أوجه عدم المساواة من حيث خدمات مياه الشرب الأساسية، في المناطق الحضرية أو الريفية. وقد استُعيض عن مقياس أتكينسون لعدم المساواة في الدخل بمقياس جيني لعدم المساواة في الدخل، الذي وضعته الإسكوا، وتنعكس فيه أحدث أوجه التفاوت في الدخل، وتُستخدم لقياسه أحدث البيانات المتاحة على صعيد البلدان.

وعلى غرار مؤشر التنمية العالمية، تنقسم الدرجات المتعلقة بمؤشرات عدم المساواة في التنمية إلى خمس فئات: المنخفضة للغاية، والمنخفضة، والمتوسطة، والمرتفعة، والمرتفعة للغاية. فتصنَّف البلدان التي حصلت على درجات أقل من أو تساوي 0.2 ضمن فئة عدم المساواة المنخفضة للغاية؛ وتلك التي حصلت على درجات بين 0.2 و0.3 ضمن فئة عدم المساواة المنخفضة؛ وتلك التي حصلت على درجات بين 0.3 و0.45 ضمن فئة عدم المساواة المتوسطة؛ وتلك التي حصلت على درجات بين تصنيف الدرجات من 0.45 و0.55 ضمن فئة عدم المساواة المرتفعة؛ أما البلدان التي سُجلت فيها درجات تزيد على 0.55، فتصنَّف ضمن عدم المساواة المرتفعة للغاية. وكلما قاربت درجة عدم المساواة وترتيبه 1 (من أصل 158 دولة)، كانت في ذلك دلالة على ارتفاع مستويات عدم المساواة.

14. لمزيد من المعلومات حول منهجية دليل عدم المساواة في التنمية، الرجوع Khalid Abu-Ismail and others, Development inequalities from a broader perspective: a proposed index, 2022.

2. حالة التنمية

ألف. النتائج الرئيسية

يُصنف مستوى التنمية في مصر منخفضاً، حيث تبلغ درجتها على دليل التنمية العالمية 0.513 (الشكل 2)، وتشغل على الدليل المرتبة 125 من أصل 160 دولة. ورغم التحسن التدريجي الذي شهدته مصر على مدى العقدين الأخيرين، إلا أن ترتيبها تراجع خمس رتب بين عامي 2000 و2023. كانت درجة مصر على الدليل، في عام 2023، أفضل قليلاً من المتوسط الإقليمي، ولكنها أقل من متوسط نظرائها من بلدان الشريحة الدنيا من بلدان الدخل المتوسط، وأقل من المتوسط العالمي البالغ 0.596.

كانت الحوكمة أقل الركائز الثلاث لدليل التنمية العالمية إسهاماً في درجة مصر، فلم تتجاوز حصتها 26 في المائة في عام 2023. واتجهت حصة الحوكمة إلى التراجع على مدى العقدين الماضيين، وطالما مثلت العامل الرئيسي في إبطاء تنامي درجة مصر في الدليل.

الشكل 2. الدرجات في دليل التنمية العالمية للأعوام 2000 و2010 و2023

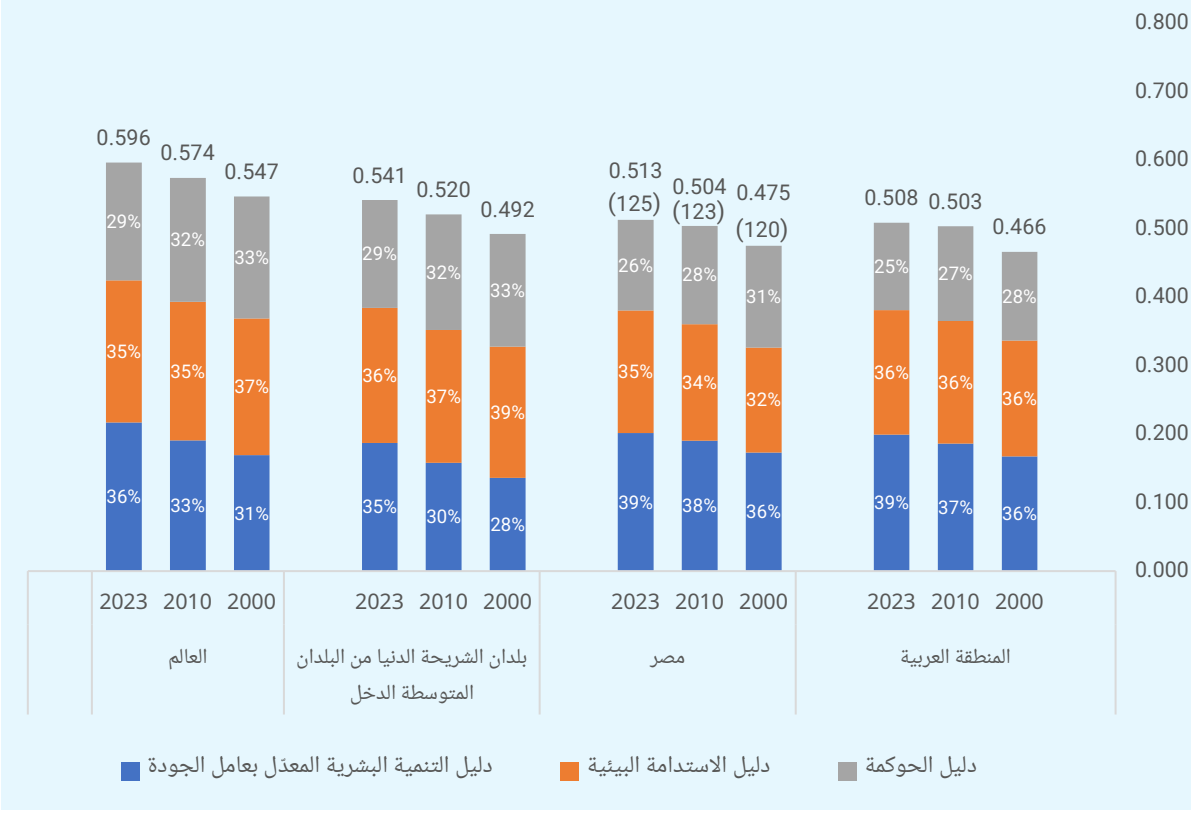

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 3. فئات درجات دليل التنمية العالمية

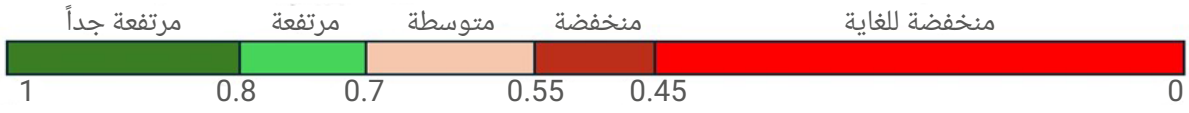

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 4. مقارنة بين ترتيب مصر في دليل التنمية العالمية وترتيبها في دليل التنمية البشرية للسنة 2022-2023

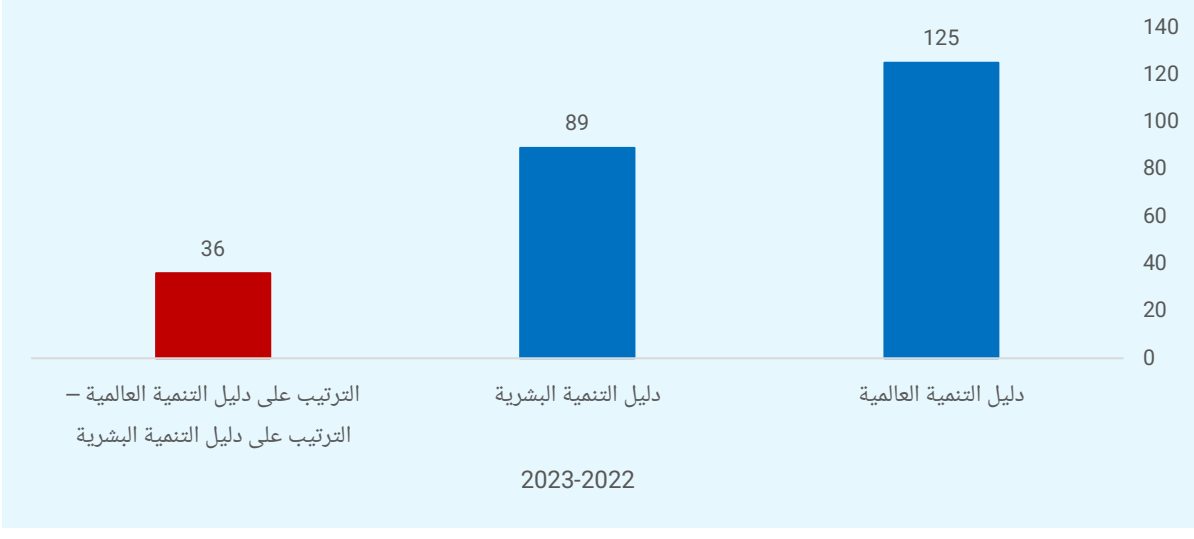

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: تقارَن الترتيبات في دليل التنمية العالمية لعام 2023 بأحدث الترتيبات في دليل التنمية البشرية عن عام 2022.

الشكل 5. الدرجات في دليل التنمية البشرية للأعوام 2000 و2010 و2022

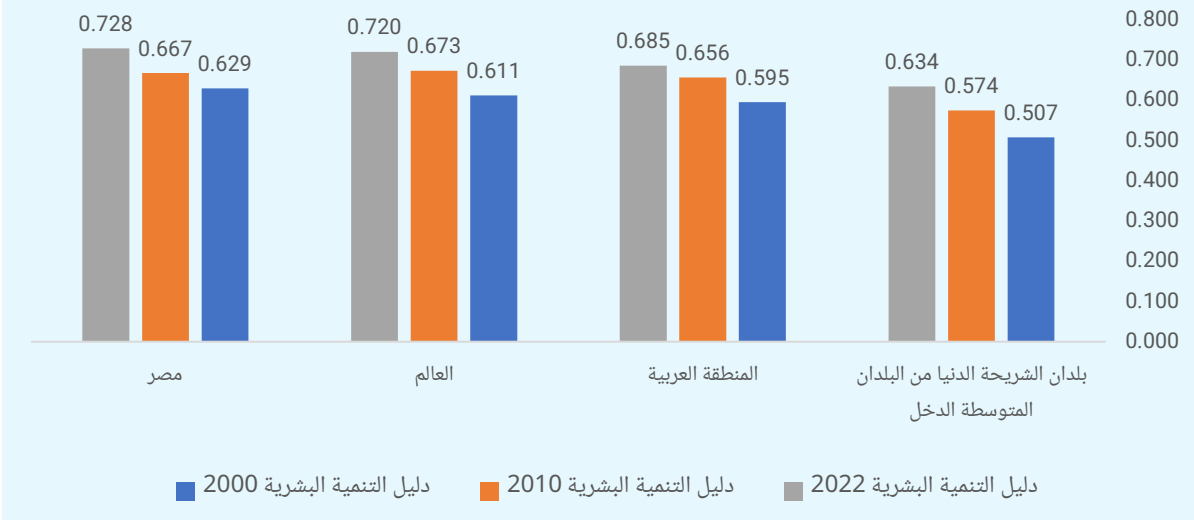

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 6. فئات درجات دليل التنمية البشرية

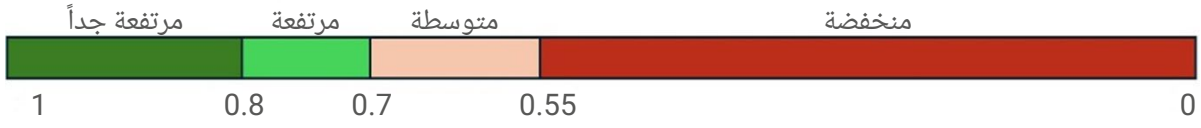

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: تتوافق فئات درجات دليل التنمية البشرية مع درجات فئات دليل التنمية العالمية تماماً، باستثناء فئة إضافية اعتُمدت في دليل التنمية العالمية، وهي "الدرجة المنخفضة للغاية".

ويكشف أداء مصر في دليل التنمية البشرية عن صورة مختلفة. فترتيب مصر في هذا الدليل هو 89 من أصل 160 دولة، أي أنه أعلى بـ 36 رتبة من ترتيبها في دليل التنمية العالمية (الشكل 4). ويرافق هذا التحسُّن في الترتيب أيضاً تقدّم كبير في تصنيف مصر من حيث مستوى الإنجاز، فباتت مصر تصنَّف في فئة الإنجازات المرتفعة على دليل التنمية البشرية، بعد أن سجلت درجة 0.728 في عام 2023 (الشكل 5)، وهي درجة تفوق المتوسط الإقليمي، والمتوسط العالمي، ومتوسط بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. والمنحى الذي تتخذه درجات مصر في دليل التنمية البشرية أوضح في الدلالة على تقدّم بمرور الزمن، حيث انتقل تصنيف مستوى إنجاز البلد من الفئة المتوسطة إلى الفئة المرتفعة بين عامي 2000 و2023. وبالمقابل، بقي تصنيف مصر ضمن فئة الإنجاز المنخفض في دليل التنمية العالمية خلال الفترة نفسها.

والاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من تباين نتائج الدليلين هو أن الذهاب في القياس أعمق من المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية يسفر عن صورة مختلفة للغاية للمشهد الإنمائي في مصر، ولعل هذه الصورة هي الأقرب إلى الواقع.

باء. نظرة أعمق في دليل التنمية العالمية

1. التنمية البشرية المعدّلة بعامل الجودة

بالنسبة إلى الركيزة الأولى لدليل التنمية العالمية، تكشف درجات دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة أن مصر حققت تحسُّناً أكبر في هذه الركيزة مقارنة بنتائج دليل التنمية العالمية، فانتقل تصنيف البلد من فئة الإنجاز المنخفض إلى فئة الإنجاز المتوسط خلال فترة 23 عاماً (الشكل 7). إلا أن وتيرة التحسُّن هذه أبطأ منها على النطاق العالمي، ما تسبب بتراجع ترتيب مصر في دليل التنمية البشرية، من المرتبة 76 من أصل 160 بلداً في عام 2000 إلى المرتبة 97 في عام 2023. فكانت درجة مصر في دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة في عام 2000 أعلى بكثير من متوسط بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، لكنها في عام 2023 لا تتجاوز ذلك المتوسط إلا بنسبة ضئيلة. وكانت درجتها أيضاً أعلى من المتوسط العالمي، لكنها أقل بكثير منه في عام 2023.

وبالنسبة إلى الدخل المعدّل بعامل الجودة، الذي يعكس مدى تأثير نمو الدخل في الحد من الفقر،

فقد سجل أدنى مساهمة له في مجمل دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة في عام 2023. ولا يزال فقر الدخل تحدياً متفاقماً في مصر، فبلغت نسبة السكان تحت خط الفقر في البلد نحو 34.3 في المائة في عام 2023[15]، وهذا ما يوضحه الشكل 8 والشكل 9، اللذان يبينان معدلات الفقر في الدخل باستخدام خطوط الفقر التي حددتها الإسكوا. وتجدر الإشارة إلى أن الإسكوا صمّمت خطوط الفقر تلك بحيث تمكّن من المقارنة بين البلدان على مدى فترات زمنية مختلفة، وبين مختلف نتائج نصيب الفرد من الدخل، وتعديل هذه النتائج وفقاً لمستوى عدم المساواة[16]. ويرتفع معدل فقر الدخل في مصر إذا ما قورن بمستوى الدخل، وتتسع الفجوة كثيراً إذا ما قورن معدل الفقر بالدخل المعدّل بعامل عدم المساواة، نظراً للانخفاض النسبي في قيمة معامل جيني للدخل.

الشكل 7. درجات مصر في دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة وترتيبها (من أصل 160 بلد)

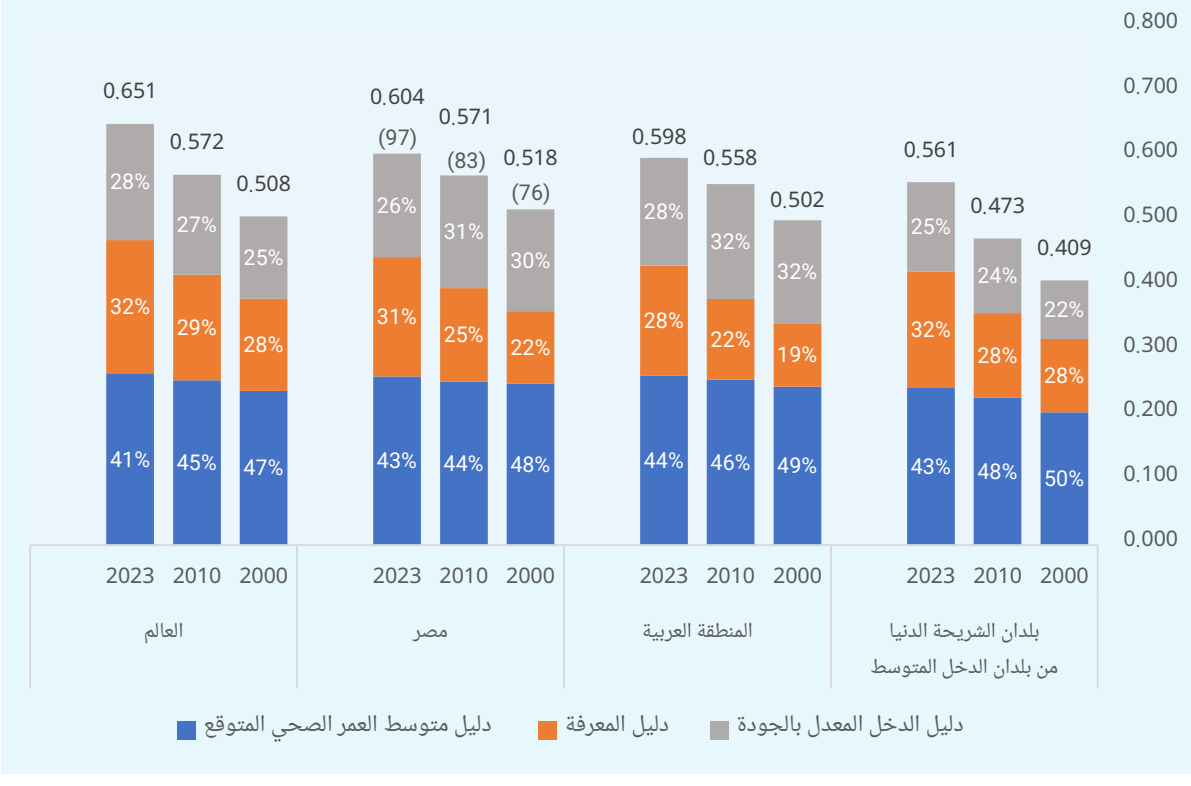

المصدر: حسابات الإسكوا.

15. حسابات الإسكوا.

16. Abu-Ismail and others, Counting the world's poor: Back to Engel's law, Beirut: ESCWA, 2022.

الشكل 8. دليل الدخل التابع لدليل التنمية البشرية ومعدل فقر الدخل باستخدام خطوط الفقر التي حددتها الإسكوا

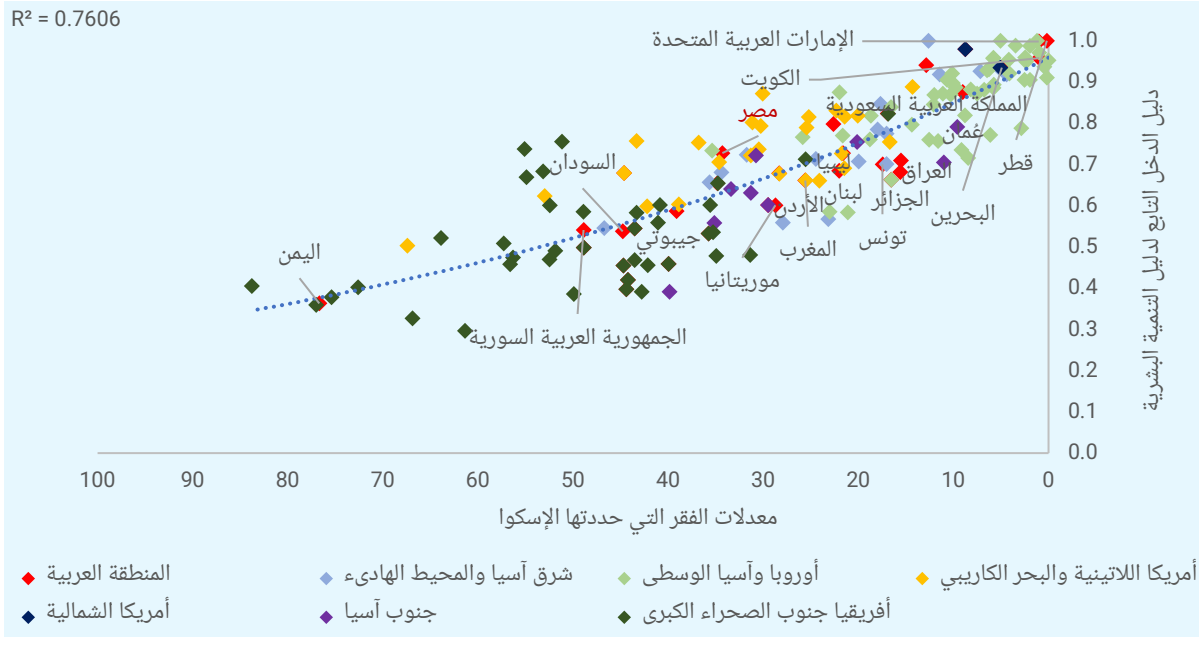

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 9. دليل الفقر المعدّل بمعامل جيني ومعدل فقر الدخل باستخدام خطوط الفقر التي حددتها الإسكوا

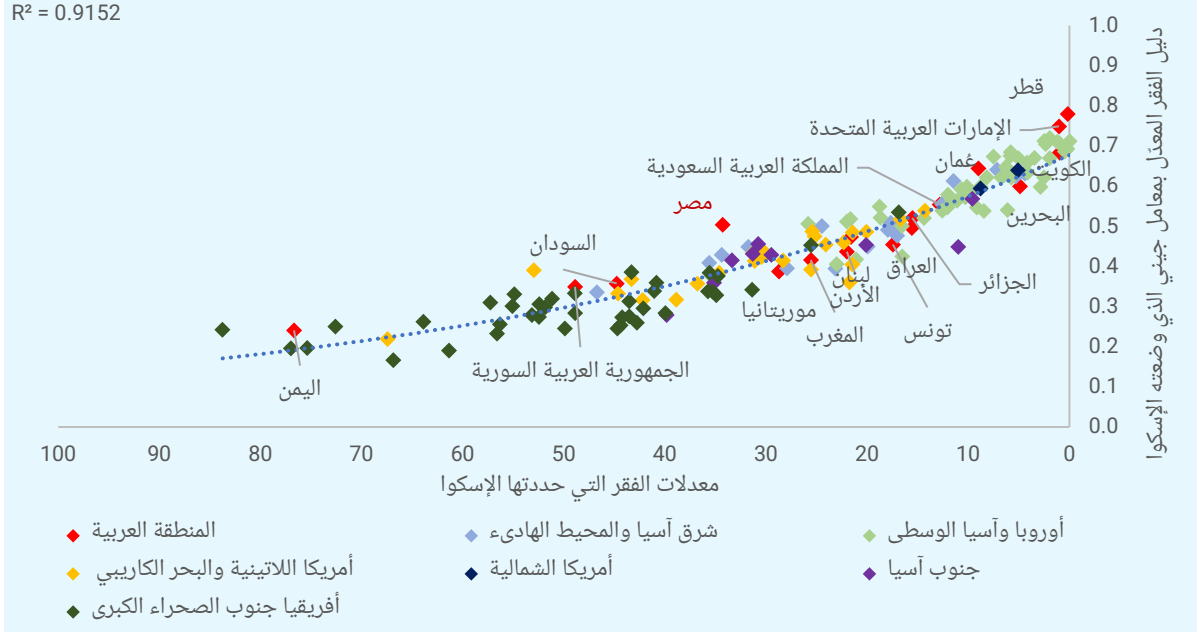

المصدر: حسابات الإسكوا.

ويعود ارتفاع معدل الفقر في مصر إلى عوامل عدة، مثل ضعف العملة المحلية وارتفاع الدين العام وارتفاع التضخم، لا سيّما منذ آذار/مارس 2022[17]. وانخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة (43.1 في المائة) وفي التوظيف (40.1 في المائة) بين السكان في سن العمل في الربع الثاني من السنة المالية 2024 عائق كبير أمام جهود الحد من الفقر[18]. كما كان النمو الاقتصادي بطيئاً، حيث انخفض إلى 2.7 في المائة في الربع الأول من السنة المالية 2024، بعد أن كان 4.4 في المائة في الربع الأول من السنة المالية 2023، وذلك بسبب أزمة سعر صرف العملات الأجنبية، والقيود على الواردات والمشاكل في الإنتاج المحلي[19]. وأثّرت النزاعات الإقليمية الأخيرة سلباً على حركة المرور والسياحة في قناة السويس، مما فاقم الضغط الاقتصادي[20]، فتراجعت الإيرادات المالية من قناة السويس بنسبة 62 في المائة في النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2023[21]. وبوسع مصر أن تحقق نمواً أكثر استدامةً وأوسع شمولاً إذا ما أعطت الأولوية لضبط أوضاع المالية العامة، وإجراء إصلاحات هيكلية، وتمكين القطاع الخاص[22].

وحصة دليل المعرفة منخفضة هي أيضاً من مجمل دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة، فلم تتجاوز 31 في المائة في عام 2023، ولكن هذه الحصة تتزايد بوتيرة كبيرة منذ عام 2000، وهي أعلى بكثير من وتيرة التقدّم في المتوسط العالمي. يقدّم الشكل 10 نظرة أعمق إلى أداء مصر في هذا البُعد الفرعي ومكوّناته الثلاثة: التعليم المعدَّل بالجودة والابتكار والبنية التحتية الرقمية. وأداء مصر في دليل المعرفة أفضل من المتوسط الإقليمي في المنطقة العربية، وأفضل من متوسط بلدان الشريحة الدنيا من بلدان الدخل المتوسط، لكنه لا يزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 0.617، حيث حققت مصر درجة 0.553، ما يجعلها في فئة الإنجازات المتوسطة، لكن هذا التصنيف تحسَّن كثيراً عن عام 2000، حيث كان أداء مصر يصنَّف ضمن فئة الإنجازات المنخفضة للغاية. وتزايدت درجة مصر في دليل المعرفة بنسبة 65 في المائة بين عامي 2000 و2023. ويظهر منحى مماثل في ترتيب مصر، الذي تحسَّن، من المرتبة 89 من أصل 160 بلداً في عام 2000 إلى المرتبة 81 في عام 2010، قبل أن يتراجع إلى المرتبة 86 في عام 2023.

أحد أهم عوامل هذا التحسُّن هو التطور الكبير في البنية التحتية الرقمية في مصر، التي ارتفعت مساهمتها في دليل المعرفة من 4 في المائة في عام 2000 إلى 35 في المائة في عام 2023. وفي هذه النتائج دلالة على التحسُّن في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام هذه التكنولوجيا، وتقديم الحكومة للخدمات الإلكترونية، والمشاركة الإلكترونية. وشهد الاتصال بالإنترنت والهاتف المحمول تنامياً هائلاً دفع إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

17. بيانات البنك المركزي المصري. https://www.cbe.org.eg/en/economic-research/statistics/inflation-rates.

18. World Bank, Macro poverty outlook for the Arab Republic of Egypt, April 2024. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099759004052420744/pdf/IDU1a7b77b53184c7145c51b87417fd82a86f49a.pdf.

19. المرجع نفسه.

20. International Monetary Fund, IMF Country Report No. 24/274: Arab Republic of Egypt, August 2024. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/08/26/Arab-Republic-of-Egypt-Third-Review-Under-the-Extended-Arrangement-Under-the-Extended-Fund-553968.

21. World Bank, MENA Economic Update: Growth in the Middle East and North Africa, October 2024. https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/05af7119-bbae-45c9-b66b-79760f8a72d3/content.

22. International Monetary Fund, IMF Country Report No. 274/24: Arab Republic of Egypt, August 2024.

في قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والتجارة[23]. واعتمدت الحكومة استراتيجية "مصر الرقمية"[24]، ووسعت من خلالها نطاق التغطية بالخدمات الإلكترونية، وزادت كفاءة الخدمات، وسجلت زيادة كبيرة في مشاركة المواطنين في الحوكمة الوطنية، ما يجعل المجتمع أفضل شمولاً واتصالاً، وأكثر نشاطاً في المشاركة في المشاورات العامة والمنصات الرقمية.

ومن المثير للإعجاب أن للابتكار المساهمة الأكبر في دليل المعرفة، فبلغت نسبة مساهمته 40 في المائة في عام 2023. وينمو قطاع الابتكار في مصر بسرعة، وتدعمه مبادرات حكومية ترمي إلى تحويل البلد إلى مركز تقني إقليمي. وفي البلد أيضاً نظام بيئي متنامٍ للشركات الناشئة، لا سيّما في مجال التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الصحية، وتدعمه برامج حكومية تساعد على ريادة الأعمال وتنمية المهارات. وتعزِّز مراكز الابتكار، مثل القرية الذكية[25]، والتعاون، كما وضعت الحكومة استراتيجية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2030 بهدف تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد موجّه بالمعرفة[26]. ولا تزال لدى مصر طاقات كبيرة للنمو في المستقبل، على الرغم مما تواجهه من تحديات، مثل الفجوة الرقمية وصعوبة الاحتفاظ بالمواهب والكفاءات.

وأقل الأبعاد الفرعية مساهمة في دليل المعرفة هو التعليم المعدَّل بالجودة. ونتائجه مقلقة، لأن مساهمته تراجعت من 37 في المائة في عام 2000 إلى 25 في المائة في عام 2023. ويعزى ذلك إلى النمو السكاني الذي أدى إلى زيادة احتياجات تمويل التعليم، بالإضافة إلى النقص في الإمكانات، واكتظاظ الفصول الدراسية[27]. ومما يدل على القصور الكبير في الجودة أن مصر تشغل المرتبة 136 من أصل 160 بلداً وفق درجات الاختبار المعيارية الموحدة. وتتبين من هذه الأرقام الحاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة في قطاع التعليم، ولا سيّما تحسين المناهج الدراسية وأساليب التدريس، والأهم من ذلك: زيادة الموارد المالية المخصَّصة للتعليم العام.

وأخيراً، تُعد مساهمة دليل متوسط العمر الصحي المتوقع هي الأكبر من بين الأبعاد الفرعية الثلاثة لدليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة، وتبلغ هذه المساهمة 43 في المائة. وتتسق هذه النتيجة مع النتائج في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك مع المتوسط الإقليمي والعالمي. واتساقاً مع الاتجاهات العالمية أيضاً، انخفضت مساهمة دليل متوسط العمر الصحي المتوقع كثيراً خلال العقدين الماضيين، وذلك نتيجة للتحسُّنات السريعة في نتائج دليل المعرفة. وفي مصر، كان هناك تحسُّن طفيف في درجة مصر على دليل متوسط العمر الصحي المتوقع. لكن، وعلى الرغم من هذا التحسُّن، يواجه القطاع الصحي في مصر، كما هي الحال في البلدان العربية الأخرى، العديد من التحديات[28]، مثل: التفاوتات

23. State Information Service, Foundation for Digital Egypt: A Soaring Progress, April 2023. https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Reports%20and%20Documents_1652023000_Towards_Laying_Foundations_for_Building_Digital_Egypt_16052023.pdf.

24. Ministry of Communications and Information Technology, Digital Egypt, 2024. https://mcit.gov.eg/en/Digital_Egypt.

25. الرجوع إلى: https://www.smart-villages.com/.

26. Ministry of Communications and Information Technology, Egypt's ICT 2030 Strategy, 2024. https://mcit.gov.eg/en/ICT_Strategy.

27. Hania Sobhy, Reforms for Another Planet: The Global Learning Crisis, Political Drivers and Expert Views on Egypt's Edu 2.0, 2023. RISE. Research on Improving Systems of Education. Political Economy Paper, PE06, 1–39. doi:10.35489/BSG-RISE-2023/PE06.

28. Khalid Abu-Ismail, Phoebe W. Ishak and Oussama Safa, Healthy Life Expectancy Index reveals a regional paradox, Beirut: ESCWA, 2021. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/healthy-life-expectancy-index-middle-east-north-africa-region-paradox-english_1.pdf.

في النتائج الصحية، وخاصة الفجوة الملحوظة بين متوسط العمر المتوقع ومتوسط العمر الصحي المتوقع، ما يشير إلى أن السكان لربما يعيشون لفترة أطول، ولكن ليس بالضرورة بصحة أفضل خلال السنوات الإضافية تلك. وتثقل على القطاع الصحي أعباء التعامل مع الأمراض غير المعدية، مثل أمراض القلب والسكري والسرطان، لا سيّما وأن ذلك القطاع يتعامل مع الأمراض المعدية أيضاً. وليس الوصول إلى الخدمات الصحية على نسق واحد، فيفتقر العديدون، ولا سيّما في المناطق الريفية والمحرومة، إلى مرافق وخدمات الرعاية الصحية اللائقة[29]. وتتبين من هذه التحديات الحاجة إلى سياسات صحية متكاملة، وإلى إدارة فعّالة للموارد لتحسين النتائج الصحية وضمان الوصول العادل إلى الخدمات الصحية في مصر.

الشكل 10. درجات مصر وترتيبها في دليل المعرفة (من أصل 160 بلداً)

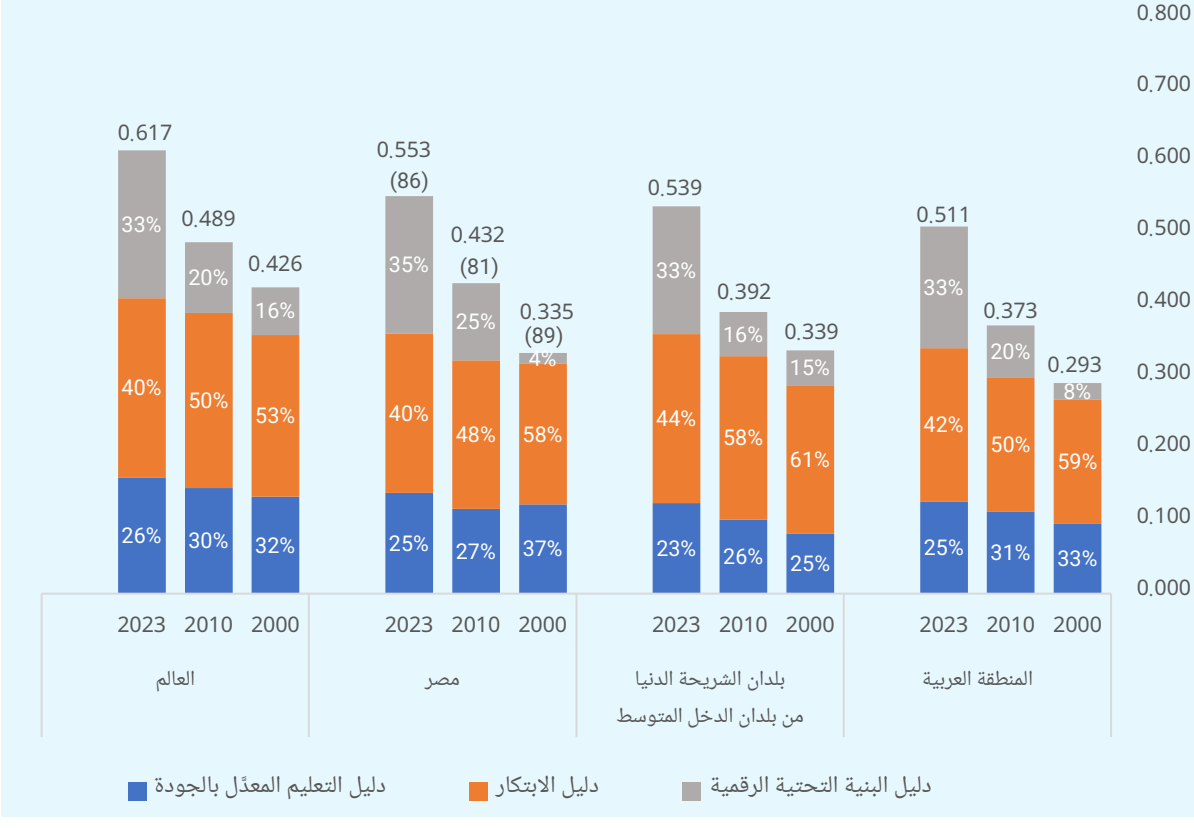

المصدر: حسابات الإسكوا.

29. المرجع نفسه.

ودعمت مبادرات حكومية عدة التقدّم في إنجازات التنمية البشرية خلال السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، أُطلِق برنامجا تكافل وكرامة في عام 2015، وهما المكوّنان الرئيسيان لشبكة الأمان الاجتماعي في مصر، حيث صُمّما لدعم أشد السكان تعرّضاً للمخاطر. ويقدّم برنامج تكافل تحويلات نقدية مشروطة للأسر الفقيرة التي لديها أطفال، ما يعزّز الامتثال لمتطلبات الصحة والتعليم في سبيل الخروج من حلقة الفقر. ويقدّم برنامج كرامة تحويلات نقدية غير مشروطة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ عدد المستفيدين من البرنامجين ما يقرب من 4.67 مليون أسرة، تضم 17 مليون فرد. وتجدر الإشارة إلى أن 75 في المائة من المستفيدين هم من النساء، مما يعزّز استقلالهن المالي[30]. بالإضافة إلى ذلك، دعم برنامج فرصة، الذي أُطلِق في عام 2020، إيجاد فرص عمل لأكثر من 26,000 مستفيد، ما عزَّز الشمول الاقتصادي[31].

وأُطلِقَت مبادرة "حياة كريمة" في عام 2019، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، وعزَّزت كثيراً الجهود المبذولة لمكافحة الفقر وتحسين نوعية الحياة للفئات السكانية الأشد تعرّضاً للمخاطر في مصر[32]. وتتسق هذه المبادرة مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، إذ تحقق في إطارها تقدّمٌ كبير من حيث تحسين الرعاية الصحية، والتعليم، والفرص الاقتصادية للسكان المعرّضين للمخاطر في البلد[33]. وبالنسبة إلى الصحة، وسّعت المبادرة نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية عبر بناء مرافق صحية جديدة، وتحديث بعض المرافق، وإدماج سكان المناطق الريفية في نظام التأمين الصحي الوطني. وبالنسبة إلى التعليم، دعمت المبادرة بناء المدارس وترميمها، وتزويدها بالأدوات الرقمية، وتقديم المِنح الدراسية والتدريب المهني لتضييق الفوارق وتهيئة القوى العاملة الريفية لأسواق العمل الحديثة. أما بالنسبة إلى الدخل، أوجد البرنامج فرص عمل، ودعمَ تنظيم المشاريع، وحسَّن الممارسات الزراعية، ما عزَّز سُبُل عيش المجتمعات الريفية[34]. وقد استفاد من المبادرة أكثر من 58 مليون شخص في 4,500 قرية، وأسفر عن تقدّم ملحوظ في الحد من الفقر، وفي تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من التحديات المستمرة[35].

30. World Bank, Promoting Inclusive Human Capital Development and Building Resilience in Egypt through Cash Transfer Programs, 2024. https://www.worldbank.org/en/results/2024/05/28/promoting-inclusive-human-capital-development-and-building-resilience-in-egypt-through-cash-transfer-programs.

31. المرجع نفسه.

32. https://www.hayakarima.com/en/about-us#about.

33. United Nations Department of Economic and Social Affairs, Decent Life (Hayah Karima): Sustainable Rural Communities. https://sdgs.un.org/partnerships/decent-life-hayah-karima-sustainable-rural-communities.

34. International Food Policy Research Institute, Egypt's Haya Karima Initiative: An assessment of its rural and economywide impacts, December 2023. https://cgspace.cgiar.org/server/api/core/bitstreams/49f914a8-2c16-496f-b337-4f24dadfc995/content.

35. UNICEF, Egypt Country Office Annual Report, 2021. https://www.unicef.org/media/115971/file/Egypt-2021-COAR.pdf.

الشكل 11. الصحة والتعليم والدخل: النتائج مقابل العوامل المؤثرة

ألف. الصحة: عدد الأطباء وعدد أسرَّة المستشفيات لكل 1,000 شخص

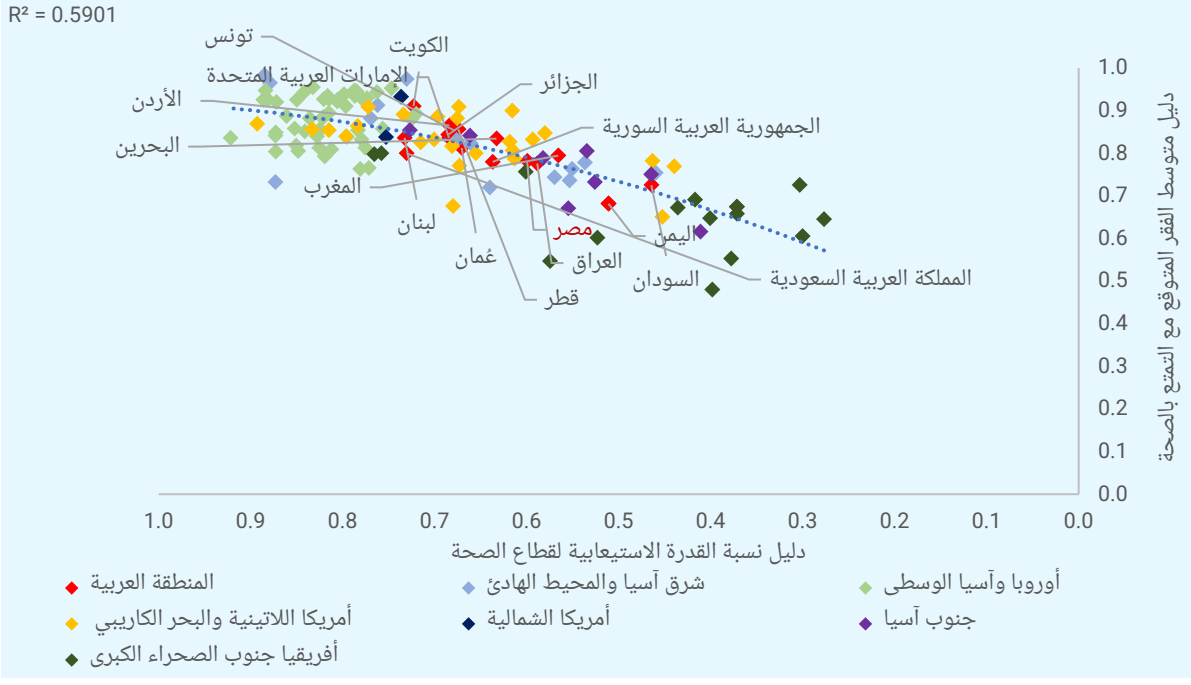

باء. التعليم: نسبة التلاميذ إلى المعلمين

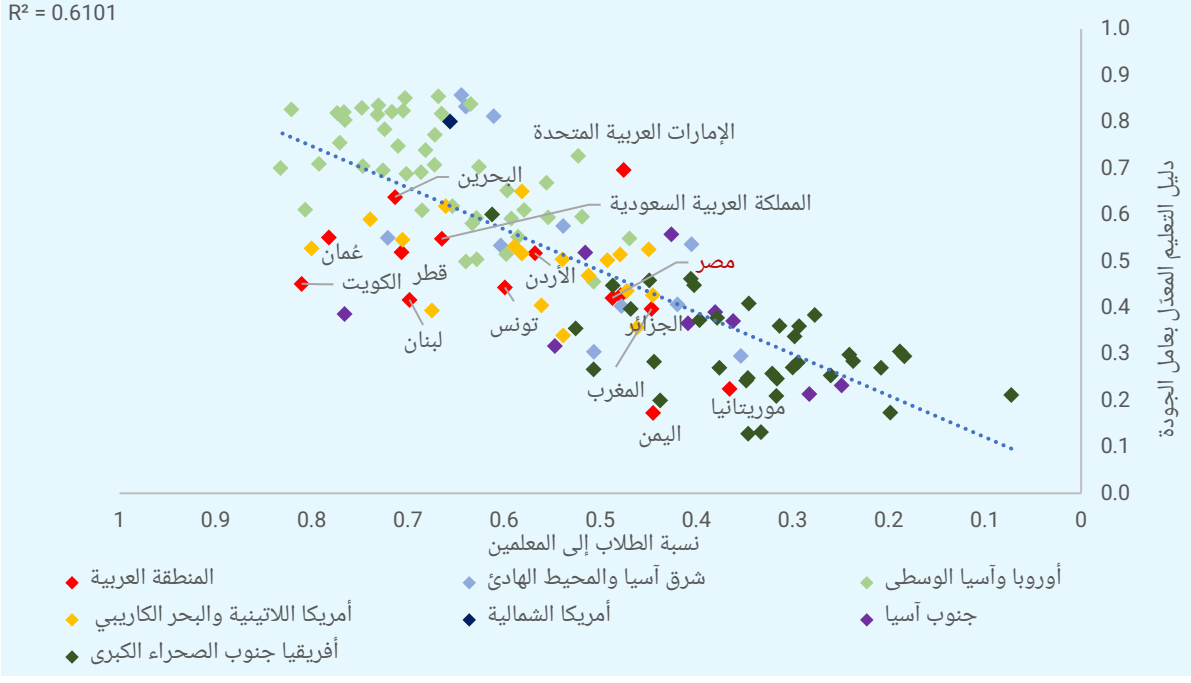

جيم. الدخل: دليل التعقيد الاقتصادي

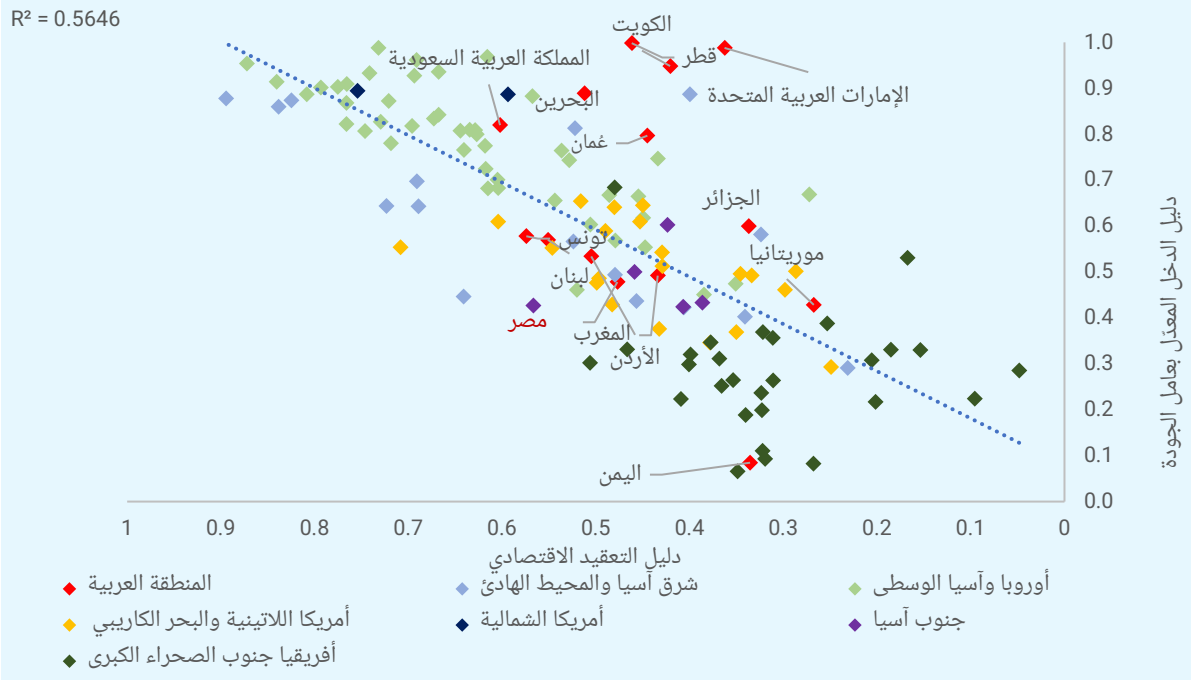

المصدر: حسابات الإسكوا.

يبين الشكل 11 (ألف وباء وجيم) متوسط العمر الصحي المتوقع والتعليم المعدّل بعامل الجودة، والدخل المعدّل بعامل الجودة، إزاء العوامل المؤثرة المقابِلة لها، وهي، في مجال الصحة عدد الأطباء وعدد أسرَّة المستشفيات لكل 1,000 شخص (تمثل قدرة القطاع الصحي) في مجال الصحة؛ وفي مجال التعليم نسبة التلاميذ إلى المعلمين؛ وفي مجال الدخل ومؤشر التعقيد الاقتصادي. والنتيجة الرئيسية المستخلصة هي أن مصر تنحو إلى مستويات من المنخفضة إلى المتوسطة من الإنجازات في كل من العوامل المؤثرة، وهذه النتيجة تتسق مع مستوى إنجاز النتائج في المكوّنات الثلاثة لدليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة.

ويضيء الشكل 11 (ألف) على علاقة حاسمة بين قدرة القطاع الصحي (المُقاسة بعدد الأطباء وأسرَّة المستشفيات لكل 1,000 شخص) ودليل متوسط العمر الصحي المتوقع. وهذه العلاقة دالة على كيفية مساهمة تحسين موارد الرعاية الصحية في تحقيق نتائج صحية أفضل. ومصر عند خط الانحدار في الشكل، وتقع في فئة الإنجاز المتوسط لكل من العوامل المؤثرة (عدد الأطباء وأسرَّة المستشفيات لكل 1,000 شخص). ونتيجة تحليل العلاقة بين نتائج التعليم ونسبة التلاميذ إلى المعلمين يسفر عن نتائج مماثلة، حيث تقع مصر في موضع أدنى بقليل من خط الانحدار (الشكل 11 باء). وموضع مصر في منحنى العلاقة بين الدخل ودليل التعقيد الاقتصادي هو أيضاً أدنى بقليل من خط الانحدار، ما يدل على أن مصر حققت مستوى متدنياً من الإنجاز في ترجمة التعقيد الاقتصادي إلى دخل (الشكل 11 جيم). وأهم ما يمكن استخلاصه من هذه النتائج هو أن نتائج دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة تتسق مع ما يمكن توقعه بعد اعتبار القدرات في قطاعي الصحة والتعليم، والتنويع الاقتصادي. والحاصل أن تحقيق تحسُّن أكبر في التنمية البشرية الجيدة يتطلب تحسُّناً أكبر في هذه العوامل.

الشكل 12. الدخل المعدّل بعامل الجودة ومعامل جيني الذي وضعته الإسكوا

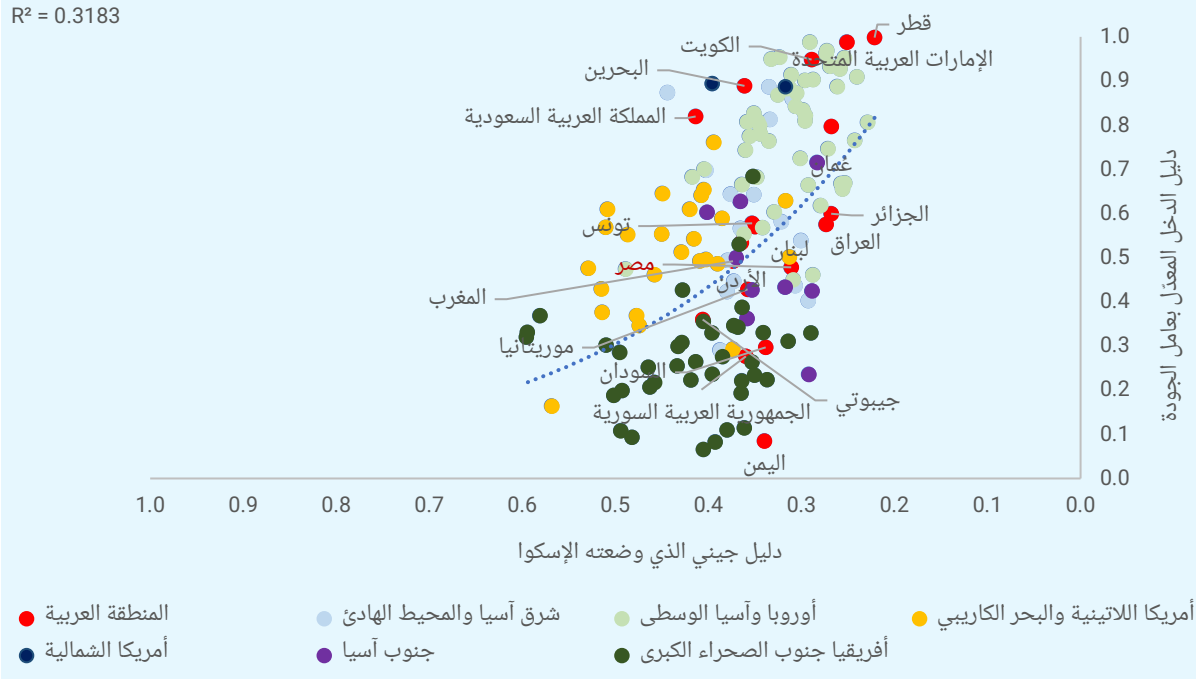

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 13. دليل التعقيد الاقتصادي ودليل المعرفة

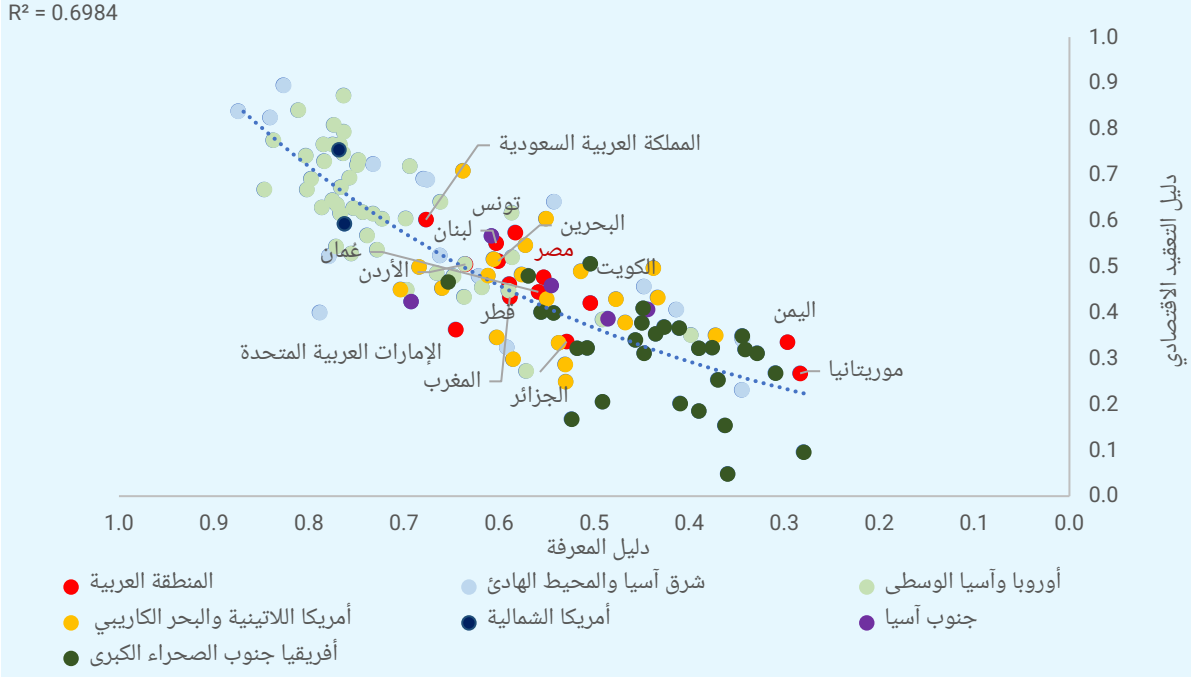

المصدر: حسابات الإسكوا.

وعند تحليل نوعية مكوّنات التنمية البشرية، تظهر علاقة مهمة أخرى يجب النظر فيها، وهي الدخل المعدّل بعامل الجودة، ومستوى عدم المساواة في الدخل، ويقاس بمعامل جيني الذي وضعته الإسكوا (الشكل 12). ويوجد ارتباط سلبي طفيف بين الدليلين، يفسِّر بأن ارتفاع مستوى عدم المساواة في بلد ما يعني انخفاضاً في درجته على دليل الدخل المعدّل وفقاً لمستويات الفقر. وهذه العلاقة على خلاف العلاقة المألوفة بين الدخل ومعامل جيني، التي تتخذ في الغالب شكل منحني ذو علاقة غير خطية على شكل قوس (حرف U اللاتيني المعكوس)، ويُعرف أيضاً بمنحنى كوزنتس. وموضع مصر قريب من خط الانحدار، الذي يشير إلى مستوى الدخل المعدّل حسب الجودة، وهذه النتيجة تتسق مع المحصلات التي يوحي بها عدم المساواة في الدخل.

الارتباط الرئيسي الأخير الذي ينبغي البحث فيه هو بين دليل المعرفة ودليل التعقيد الاقتصادي (الشكل 13). وهناك ارتباط إيجابي قوي بين هذين الدليلين، إذ بديهي أن المعرفة ركن أساسي في تطوير صناعات متنوّعة ومتقدمة. يمكن للاقتصادات ذات المستويات الأعلى من المعرفة المتخصِّصة أن تُنتج مجموعة أوسع من المنتجات المتقدمة، وبالتالي زيادة التعقيد الاقتصادي. وكلما كان المجتمع أكثر تعليماً ومعرفة، تتزايد قدرته على تطوير الصناعات المتقدمة التي تتطلب خبرات متخصصة. والبلدان التي لديها نُظُم تعليمية قوية، وإمكانية وصول إلى شبكات المعرفة العالمية، هي أيضاً أكثر قدرة على الابتكار وتنويع الاقتصاد والحفاظ على قدرتها التنافسية على نطاق عالمي. وهنا أيضاً موضع مصر قريب من خط الانحدار، ما يشير إلى أن تعقيدها الاقتصادي يتماشى مع ما يوحي به مستوى معرفتها الحالي.

والاستنتاج الرئيسي من فحص هذه الارتباطات هو عدم وجود عامل بعينه، من بين هذه العوامل المؤثرة، يمكن القول، على وجه اليقين، بأنه سبب تأخُّر أداء التنمية. ولكن هذه الارتباطات قد تعني أن هناك علاقة وثيقة وفردية بين مدخلات التنمية والإنجازات، وعلى مصر أن تأخذ هذه العلاقة في الاعتبار لتؤثر بدرجة أكبر على ترتيبها في دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة.

2. الاستدامة البيئية

اتسق التحسُّن الملحوظ في أداء مصر على دليل الاستدامة البيئية مع التحسُّن المطّرد في أدائها على دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة، كما يوضح الشكل 14. وارتفعت درجة مصر في دليل الاستدامة البيئية من 0.461 في عام 2000 إلى 0.537 في عام 2023، وتحسَّن ترتيبها، خلال الفترة ذاتها، من المركز 152 إلى المركز 147 على صعيد العالم (من أصل 160 بلداً). وعلى الرغم من أن تقدُّم مصر في دليل الاستدامة البيئية أفضل مما هو عليه في دليل التنمية العالمية، إلا أنها لا تزال تصنَّف في فئة الإنجازات المنخفضة. وهذا هو بعينه تصنيف المتوسط الإقليمي لدرجات الدليل، على الرغم من أنه يزيد قليلاً على درجة مصر، حيث بلغ 0.544 في عام 2023. ودرجة مصر متراجعة بصورة كبيرة عن متوسط بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل البالغ 0.592 في عام 2023، وعن المتوسط العالمي البالغ 0.622 في عام 2023.

ويعزى هذا التراجع البيئي إلى أوجه القصور في الأمن المائي والغذائي. ولم تشهد حصة هذا البُعد في دليل الاستدامة البيئية اختلافاً كبيراً، إذا بلغت 19 في المائة في عام 2023 بعد أن كانت 17 في المائة في عام 2000. وضآلة مساهمة هذا البُعد تدل على ضرورة معالجة أوجه القصور المذكورة سابقاً لتعزيز التنمية المستدامة.

الشكل 14. درجات مصر وترتيبها في دليل الاستدامة البيئية (من أصل 160 بلداً)

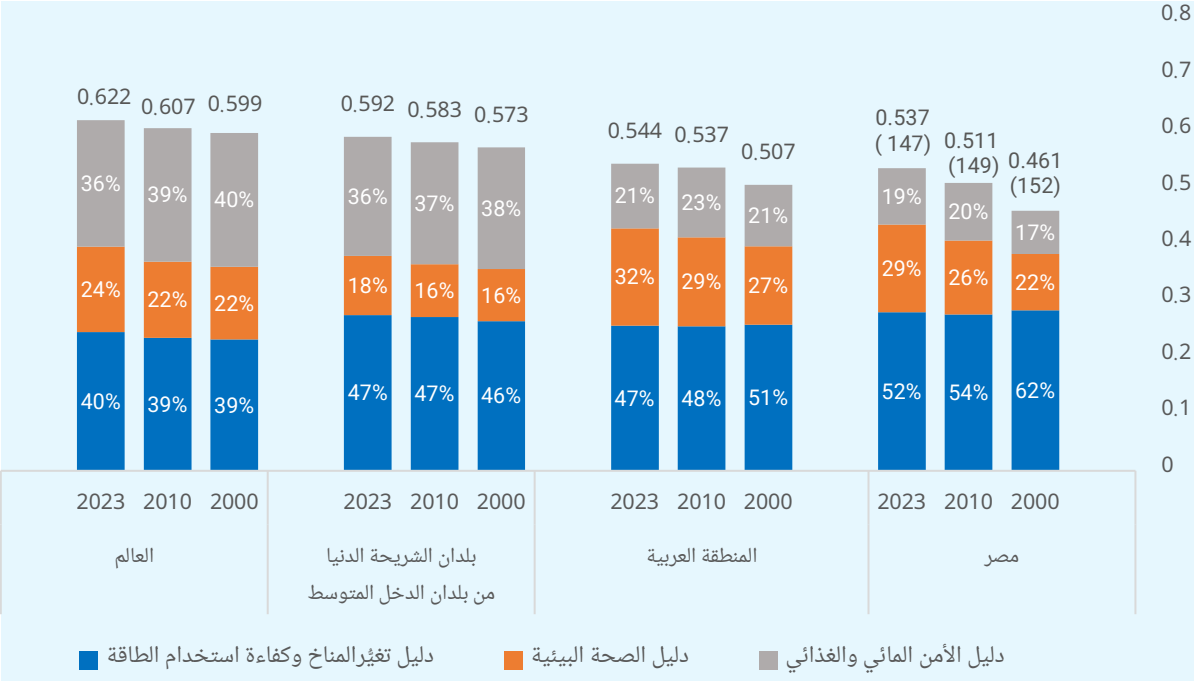

المصدر: حسابات الإسكوا.

بيد أن هذه النتائج ليست مفاجئة، فمصر تعتمد على نهر النيل بنسبة 97 في المائة من مجمل مواردها المائية المتجددة، ما يكشفها بشدة إزاء مخاطر تغيُّر التدفق جراء النشاط البشري غير المؤاتي وجراء تغيُّر المناخ. يبلغ النصيب السنوي للفرد من المياه في البلد 560 متراً مكعباً، وهو أقل بكثير من خط الفقر المائي السنوي البالغ 1,000 متر مكعب للفرد[36]. ومن المرجح أن يتفاقم اختلال التوازن بين طرفي العرض والطلب على المياه نتيجة لعوامل عدة، مثل النمو السكاني وتوسُّع النشاط الصناعي والزراعي. والواقع أن الزراعة وحدها تمثل حوالي 20 في المائة من مجموع العمالة، وحوالي 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[37]. والمياه مدخل أساسي للإنتاج الزراعي، وندرتها تؤدي، على الأرجح، إلى انكماش فيه، ويلحق خسائر غير مباشرة، مثل تضخم أسعار الغذاء وارتفاع معدلات البطالة، في الاقتصاد في إطاره الأوسع.

وبذلت مصر في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لمعالجة الإجهاد المائي وتحسين إدارة الموارد المائية. وهي أكبر مالك ومشغِّل لمرافق تحلية المياه في المنطقة، وقد وضعت وتنفِّذ خطة استراتيجية لزيادة قدرتها على تحلية المياه، من 1.2 مليون متر مكعب يومياً إلى 9 ملايين متر مكعب يومياً بحلول عام 2050[38]. طُوِّرت هذه المشاريع بالتعاون مع تحالف من الشركات العالمية، ويُستَخدم فيها نموذج البناء فالتشغيل ثم النقل، حيث تؤول ملكية المشاريع آخر الأمر إلى

36. https://www.aucegypt.edu/climate-change/water-scarcity.

37. https://www.fao.org/faostat/en/#data/OEA.

38. Water HQ, Country Report – Egypt: Addressing Egypt's escalating water stress: Strategic expansion of desalination projects, May 2024. https://waterhq.world/issue-sections/country-reports/egypt/addressing-egypts-escalating-water-stress-strategic-expansion-of-desalination-projects/?utm_source=chatgpt.com.

الحكومة. إلا أن معالجة الإجهاد المائي بتحلية المياه تمثل نهجاً كثيف الاستخدام للطاقة، ولذلك أطلقت مصر، في عام 2022، برنامجاً يعتمد نهج الترابط بين المياه والغذاء والطاقة بهدف التخفيف من متطلبات تحلية المياه عبر إعطاء الأولوية للطاقة المتجددة ودعم التنمية المنخفضة الكربون[39].

وفي الوقت نفسه، تركّز الحكومة على تنفيذ معايير صارمة للجودة في عمليات تحلية المياه، وعلى تعزيز البنية التحتية القائمة في قطاع المياه. ويجدر التنويه بتطور جديد، هو مشروع مدينة رأس الحكمة الاستثماري المنفَّذ بالشراكة مع شركة مدن القابضة، ومقرها في أبو ظبي، بهدف تحسين البنية التحتية للمدينة وتوسيعها. وبالإضافة إلى ذلك، تقدّمت مصر كثيراً في مساعيها، المبذولة في إطار مبادرة حياة كريمة، لإعادة تأهيل وتبطين القنوات المائية الريفية من أجل تعزيز أنظمة الري وتحسين كفاءة استخدام المياه ودعم التنمية الزراعية[40]. وتؤكد هذه الجهود المتعددة الأبعاد التزام البلد بمعالجة الإجهاد المائي.

ويمثل اعتماد مصر الكبير على الواردات من الأسواق العالمية تحدياً كبيراً للأمن الغذائي. يبين تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي اتساع عجز الحساب الجاري للبلد، والذي من المتوقع أن يصل إلى 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، مشيراً إلى زيادة الواردات غير النفطية كأحد العوامل الرئيسية لاتساع ذلك العجز[41]. وتستورد مصر ما يقرب من ثلثي إمدادات القمح في البلد من شركاء تجاريين في منطقة البحر الأسود[42]. وهذا الاعتماد يجعل مصر منكشفة بشدة لمخاطر تقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد، وهذا بدوره يؤثر على قدرة السكان على تحمُّل تكاليف الأغذية، وهو ما وقع إبان الحرب في أوكرانيا في عام 2022. فقد ارتفعت الأسعار جراء نشوب النزاع، واشتد تأثُّر مصر بذلك، خاصة وأن القمح يمثل حوالي 35 في المائة من إجمالي السعرات الحرارية اليومية المستهلَكة[43].

ويأتي في صلب معالجة مكامن الخطر هذه اعتماد برنامج الربط بين المياه والغذاء والطاقة، الذي يؤدي دوراً محورياً في حماية الأمن الغذائي من خلال تسهيل عمليات الشراء الطارئة للقمح وتمويل زيادة القدرة على تخزينه بمقدار 750,000 طن متري[44]. ويتمم هذه المبادرة مشروعُ الدلتا الجديدة، الذي يهدف إلى زراعة مليون فدان من الأراضي على طول الساحل الشمالي، وتوسيع مساحة الأراضي الزراعية في البلاد بنسبة 15 في المائة[45]. وتعطي هذه المبادرة الأولوية للإدارة المستدامة للموارد من خلال إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي الزراعية، لما يصل إلى

39. World Economic Forum, Egypt's Nexus for Water, Food, and Energy programme – the blueprint to fight climate change? (Forum Institutional), September 2023. https://www.weforum.org/stories/2023/09/egypt-water-food-and-energy-nexus-programme-blueprint-fight-climate-change/.

40. Water HQ, Country Report – Egypt: Government progresses canal rehabilitation and lining initiatives for rural development, May 2024. https://waterhq.world/issue-sections/country-reports/egypt/government-progresses-canal-rehabilitation-and-lining-initiatives-for-rural-development/.

41. World Bank, MENA Economic Update: Growth in the Middle East and North Africa, October 2024.

42. Center for Strategic and International Studies, The impact of Russia's invasion of Ukraine, May 2022. https://www.csis.org/analysis/impact-russias-invasion-ukraine-middle-east-and-north-africa.

43. International Food Policy Research Institute, The Russia-Ukraine crisis poses a serious food security threat for Egypt, March 2022. https://www.ifpri.org/blog/russia-ukraine-crisis-poses-serious-food-security-threat-egypt/.

44. World Bank, The Nexus of Food, Water and Energy: A Key Element to Egypt's Climate Efforts, December 2023. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2023/12/18/the-nexus-of-food-water-energy-a-key-element-to-egypt-s-climate-efforts.

45. State Information Service, New Delta Project, January 2022. https://www.sis.gov.eg/Story/162017/New-Delta-project?lang=en-us.

6 ملايين متر مكعب من مياه الصرف الصحي يومياً. وتتآزر هذه التدابير مع تدابير التخفيف من الإجهاد المائي لتشكّل ركناً أساسياً في الاستراتيجية المتكاملة التي اعتمدتها مصر لزيادة إنتاج المحاصيل الأساسية وتقليل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية.

وكما هو حال معظم نظراء مصر في العالم، المحرك الأساسي للأداء البيئي في البلد هو الإنجازات في مجالي تغيُّر المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة. وعلى الرغم من أن حصة هذا البُعد انخفضت من 62 في المائة في عام 2000 إلى 52 في المائة في عام 2023، إلا أنها لا تزال تمثل أكثر من نصف درجة دليل الاستدامة البيئية في البلد، ما يعني أنه ما ثمة تحديات كبيرة. واتخذ بُعد الصحة البيئية اتجاهاً معاكساً من حيث المساهمة في درجة دليل الاستدامة البيئية في مصر، فتزايدت حصته من 22 في المائة في عام 2000 إلى 29 في المائة في عام 2023، وهو نمط مماثل ملحوظ في جميع أنحاء المنطقة. ولكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أن حصة هذا البُعد في مصر أقل بكثير من حصته لدى البلدان الأخرى في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، والتي بقيت على حالها خلال الفترة نفسها.

قد تبدو النتيجة الأخيرة على نقيض ما يبدر إلى البديهة، فطالما عانت مصر من تلوث شديد في الهواء، ناجم بالدرجة الأولى عن استهلاك الوقود وحرق النفايات الزراعية والنفايات البلدية العضوية الصلبة وزيادة انبعاثات المَرْكَبات في المناطق الحضرية. وطالما واجهت مصر قصوراً كمياً ونوعياً في مرافق الصرف الصحي، وتدنياً في جودة المياه نتيجة تدهور شبكات المياه والمصاعب المزمنة في تصميم شبكات الصرف الصحي وإنشائها وصيانتها. وطالما ساهمت هذه المشاكل البيئية في ظهور وانتشار الأمراض المعدية وغير المعدية[46]. إلا أن تزايد حصة الصحة البيئية في الدليل انعكاس لتضافر الجهود الوطنية لمواجهة هذه التحديات، والتي تشمل: مشروع إدارة تلوث الهواء في القاهرة الكبرى، ومشروع مخاطر التغيُّرات المناخية، وغير ذلك من المبادرات التي تدل على مراعاة أكبر للبيئة الصحية[47]. وكما سبقت الإشارة، أفضى الاستثمار في البنية التحتية الحيوية إلى نتائج إيجابية للأداء في هذا الدليل.

ويعرض الشكل 15 (ألف وباء وجيم) هذه النتائج في سياق مقارن، حيث يبين المكوّنات الثلاثة لدليل الاستدامة البيئية إزاء دليل الدخل. وعلى الرغم من أن للدخل تأثيراً واضحاً على الاستدامة البيئية، ليس هذا التأثير بالدرجة نفسها على كل بُعد. على سبيل المثال، يتبين من الشكل 15 (ألف) ارتباط سلبي متوسط مع دليل تغيُّر المناخ وكفاءة استخدام الطاقة، حيث تسجل البلدان المرتفعة الدخل انبعاثات أعلى، وتستخرج قدراً أكبر من غيرها من المواد، وتستخدم الطاقة بكفاءة أقل (ولكن العلاقة تحيد عن الخطية بعض الشيء بسبب تأثير منحنى كوزنتس البيئي). وفي السياق الإقليمي، يشير هذا الارتباط إلى أن البلدان العربية الأكثر ثراء، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتصدر قائمة البلدان المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة[48]. والنتيجة على العكس من ذلك بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً والبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، بما فيها مصر، حيث تتموضع أعلى بقليل من خط الانحدار، ما يشير إلى أن مستوى الانبعاثات هو بعينه المتوقع مقارنة بدرجة إيراداتها.

46. Wagida A. Anwar, Environmental health in Egypt, 2023. See also World Health Organization, Environmental health Egypt 2022 country profile, 2023.

47. World Bank Group, Greater Cairo Air Pollution Management and Climate Change Project. https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P172548.

48. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.TOTL.RT.ZS.

الشكل 15. دليل الدخل إزاء مكوّنات دليل الاستدامة البيئية

ألف. دليل الدخل مقابل دليل تغيُّر المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة

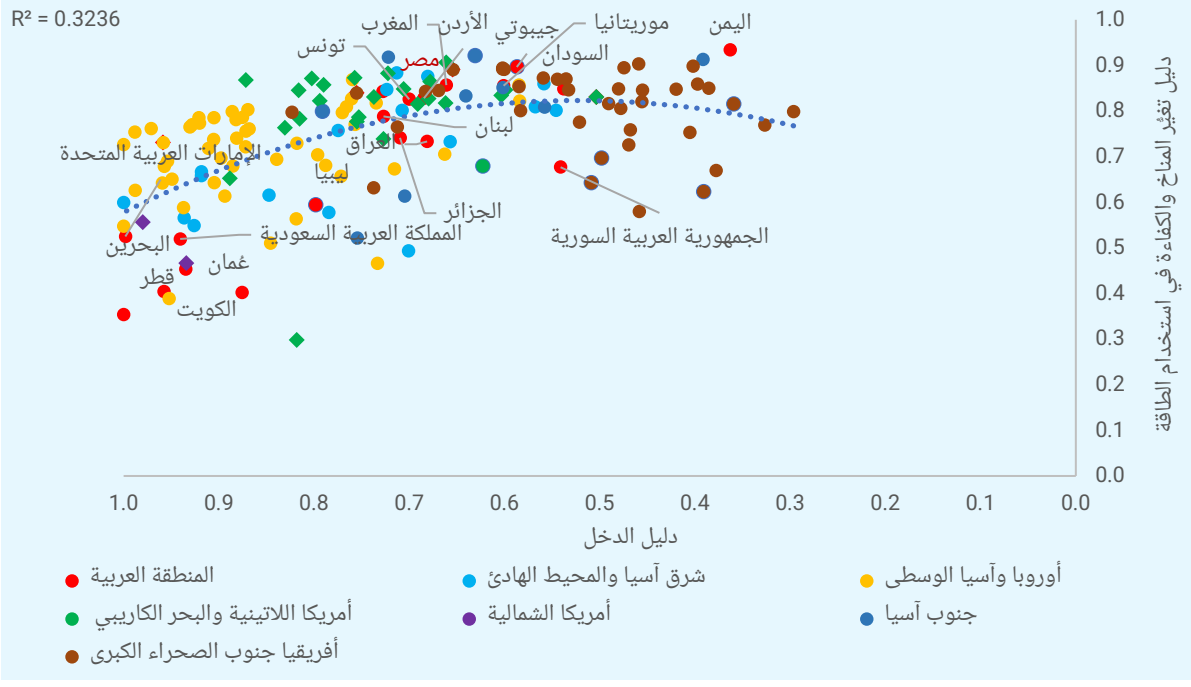

باء. دليل الدخل مقابل دليل الصحة البيئية

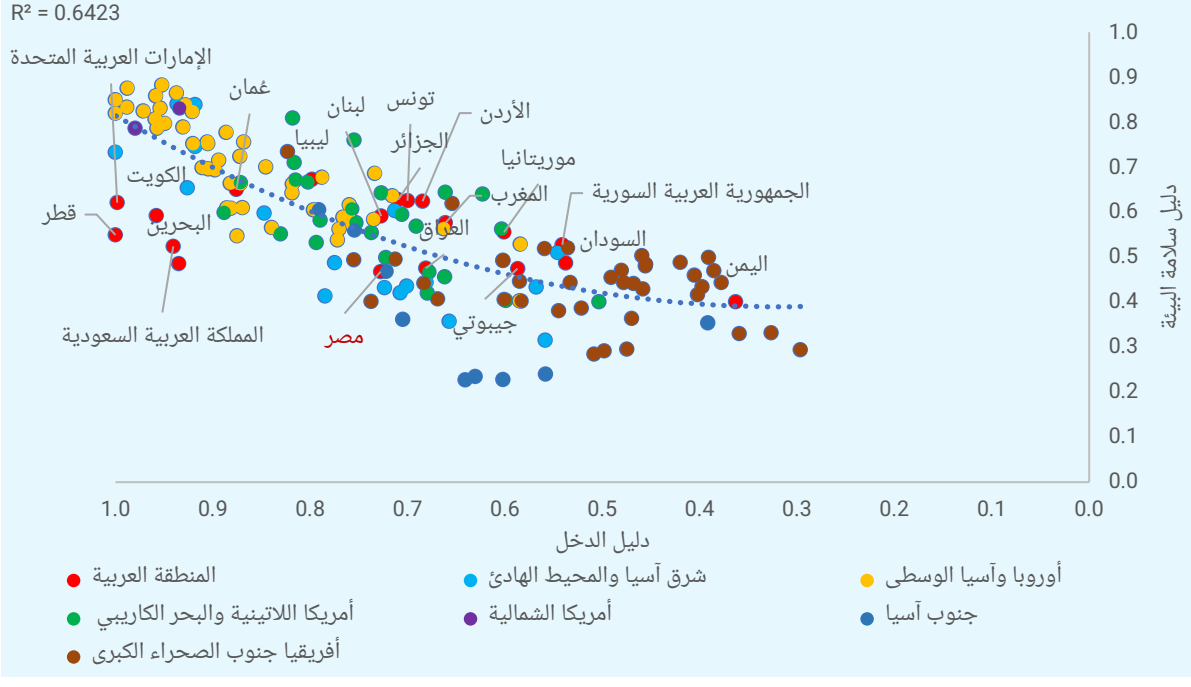

جيم. دليل الدخل مقابل دليل الأمن المائي والغذائي

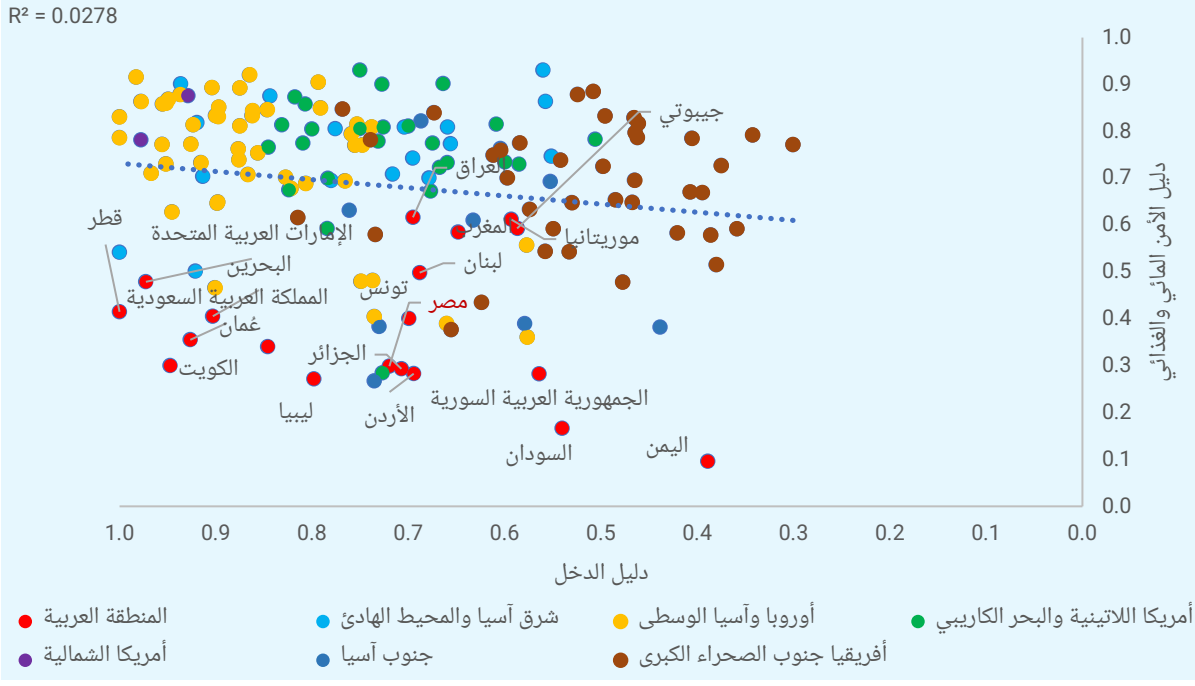

المصدر: حسابات الإسكوا.

ويوضح الشكل 15 (باء) الدخل إزاء دليل الصحة البيئية. وعلى العموم، جودة الهواء أفضل في البلدان المرتفعة الدخل، ولدى هذه البلدان أيضاً إمكانية أفضل للوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي، والإدارة المستدامة للنفايات، وتقليل التعرّض للمعادن الثقيلة. أما مصر، فتقع تحت خط الانحدار قليلاً ما يعني أن مستوى إنجازاتها في الصحة البيئية أقل بعض الشيء مما يتوقع لها على أساس مستوى دخلها. من المحتمل أن ترتبط هذه النتيجة بكفاح البلد المديد مع تلوث الهواء، ولا سيّما في المراكز الحضرية الكبيرة. وفي عام 2020، بلغ المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات الدقيقة من الفئة 2.5 في جميع أنحاء البلد 54.9 ميكروغرام لكل متر مكعب، وهذا أعلى بنحو 10.98 مرة من المستويات التي توصي بها منظمة الصحة العالمية[49]. وهذه الجسيمات شديدة الصغر، ولديها طاقة كبيرة على الاختراق، ما يجعها شديدة الضرر على الصحة العامة[50]. والانبعاثات من المَرْكَبات هي المصدر الرئيسي (إلى جانب حرق بقايا الزراعة والإنتاج الصناعي) لتلوث الهواء من هذه الجسيمات في منطقة القاهرة الكبرى، حيث تمثل ثلث إجمالي التركزات[51].

وأخيراً، يوضح الشكل 15 (جيم) مستوى الدخل مقابل دليل الأمن المائي والغذائي في البلدان. والنتيجة الواضحة هي غياب الارتباط، وهي نتيجة

49. Health Effects Institute, State of Global Air, 2024. See also World Health Organization, What are the WHO air quality guidelines?, 2021.

50. الجسيمات من الفئة 2.5 هي الجسيمات الدقيقة التي يبلغ قطرها 2.5 ميكرومتر أو أقل، ومن المعروف أنها تشكل مخاطر صحية جمة بسبب قدرتها على اختراق الرئتين بعمق، وحتى على دخول مجرى الدم.

51. Clean Air Fund, From pollution to solution in Africa's cities, 2023. https://www.cleanairfund.org/clean-air-africas-cities/.

متوقعة لأن مصر شديدة الاعتماد على الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية المتجددة، وعلى الواردات الغذائية، وكلا العاملين لا يرتبط بمستوى الدخل. والواضح هو أن موضع مصر تحت خط الانحدار بكثير، حيث كان أداؤها متراجع عن متوسط نظيراتها من بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، ومن المتوسط العالمي، وكذلك من موضع البلدان العربية الأخرى. هذا، ويُعَدُّ الأمن المائي والغذائي من أكبر التحديات الإنمائية التي تواجه مصر اليوم.

3. الحوكمة

تعتبر الحوكمة ركناً أساساً في تحقيق التنمية، ولذلك اعتمدت مكوّناً أساسياً في دليل التنمية العالمية. ويركز دليل الحوكمة على بُعدين أساسيين: بُعد الحوكمة الديمقراطية الذي يعكس مدى شمول المؤسسات وخضوعها للمساءلة، وبُعد فعالية الحكومة الذي يقيّم كفاءة وجودة تقديم الخدمات العامة وتنفيذ السياسات. وعلى النقيض من الركائز الأخرى لدليل التنمية العالمية، سجلت مصر انخفاضاً كبيراً في دليل الحوكمة (الشكل 16). وتراجعت درجة مصر في الدليل، من 0.445 في عام 2000 إلى 0.397 في عام 2023، وتراجع ترتيبها، خلال الفترة ذاتها، من المركز 108 إلى المركز 125 على صعيد العالم (من أصل 160 بلداً). ولا تزال البلاد مصنَّفة في فئة الإنجازات المنخفضة للغاية، أما المتوسط الإقليمي فيقل بقليل عن درجة مصر، حيث بلغ 0.383 في عام 2023. ودرجة مصر متراجعة بصورة كبيرة عن متوسط بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل البالغ 0.472 في عام 2023، وعن المتوسط العالمي البالغ 0.517 في عام 2023.

وقد بقيت حصتا الحوكمة الديمقراطية وفعالية الحكومة متماثلتين تقريباً على مر السنين. وأكد تقرير التحديات الإنمائية في العالم أن لهذين البُعدين الفرعيين القدر نفسه من الأهمية، وأن تعزيز أحدهما يعزّز الآخر. وللحكومة دور أساسي في تقديم الخدمات العامة التي تلبي معايير معيّنة للجودة، ويرتبط أداؤها لهذا الدور ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية البشرية. ولن يحقق أي بلد النتائج الإنمائية المنشودة ما لم يرسِّخ المبادئ الأساسية للحوكمة الديمقراطية، مثل سيادة القانون والوصول إلى العدالة ومساءلة المؤسسات والمشاركة السياسية الشاملة.

الشكل 16. درجات مصر وترتيبها في دليل الحوكمة (من أصل 160 بلداً)

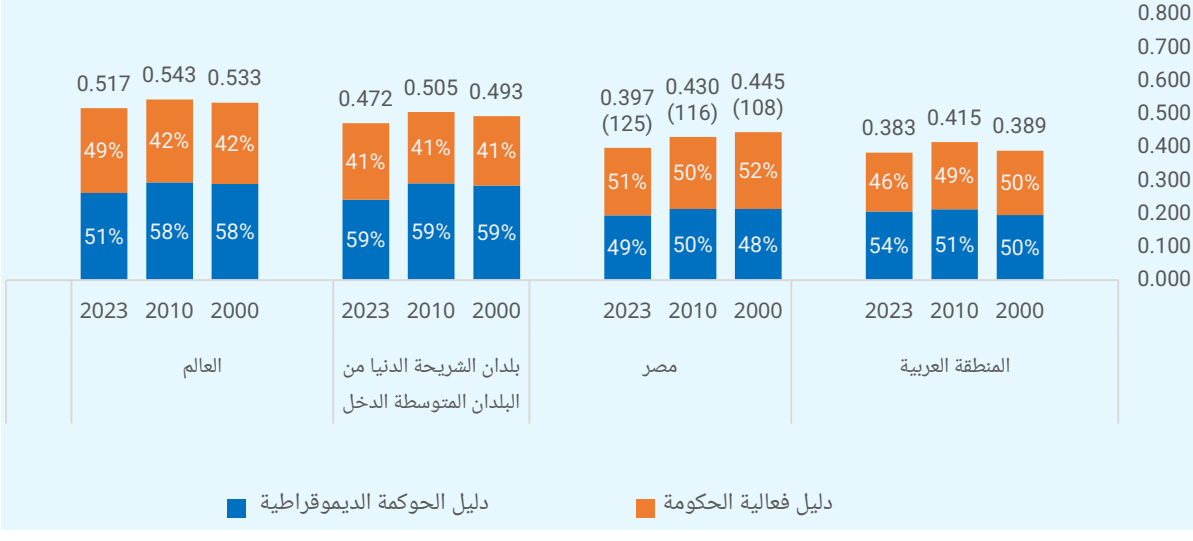

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 17. درجات مصر وترتيبها في دليل الحوكمة الديمقراطية (من أصل 160 بلداً)

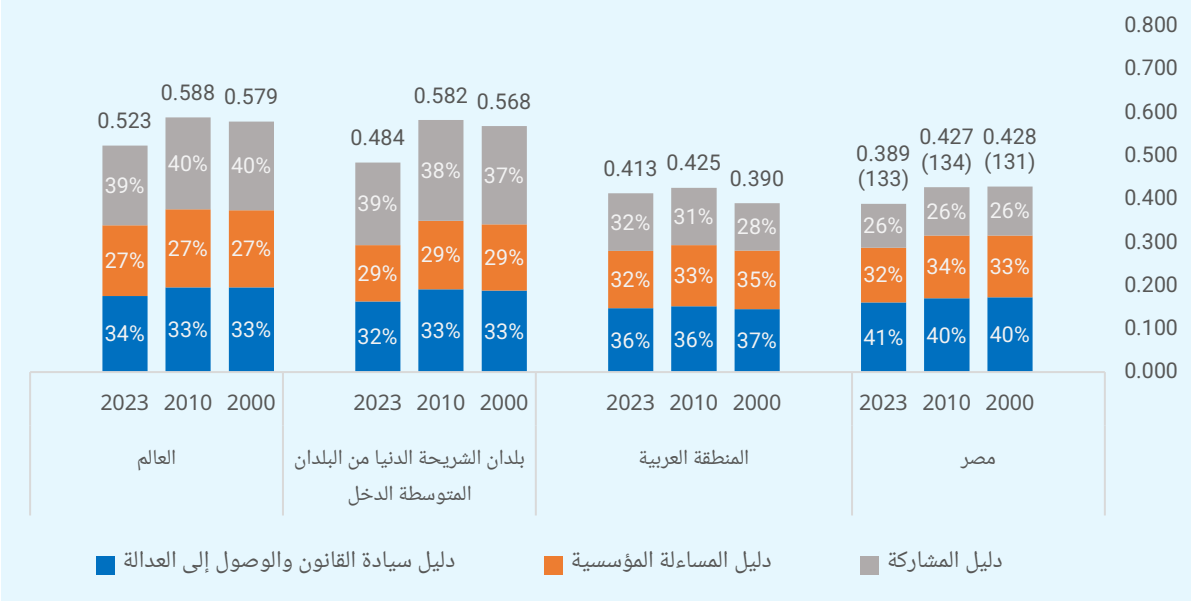

المصدر: حسابات الإسكوا.

على الرغم من أن درجة مصر في البُعد الفرعي المعني بالحوكمة الديمقراطية انخفضت من 0.428 في عام 2000 إلى 0.389 في عام 2023، بقي ترتيبها العالمي على حاله تقريباً، فتراجع تراجعاً طفيفاً من المرتبة 131 إلى 133 (من أصل 160 بلداً) (الشكل 17). وهذا يعني أن تدهور الحوكمة الديمقراطية لم يجرِ بوتيرة أسرع من الاتجاهات العالمية أو الإقليمية، وهذه نتيجة مفاجئة، نظراً إلى الارتفاع النسبي في مستويات عدم الاستقرار السياسي في أعقاب الربيع العربي في عام 2010.

وعلى مستوى المؤشرات، كان لمؤشر سيادة القانون والوصول إلى العدالة الحصة الأوفى من المساهمة في دليل الحوكمة الديمقراطية، حيث بلغت مساهمته 41 في المائة في عام 2023. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشر يتضمن مؤشرات فرعية عن شفافية القوانين، ومدى إنفاذها، والوصول إلى العدالة، والرقابة على السلطة التنفيذية. ومقارنة بالمجموعات الأخرى، كانت حصة هذا المؤشر في الدليل هي الأعلى أيضاً، مما يدل على أوجه قصور واضحة من حيث مساءلة المؤسسات والمشاركة السياسية. وللمشاركة السياسية الحصة الأصغر في المساهمة في الدرجة على دليل الحوكمة الديمقراطية، فلم تتجاوز حصتها 26 في المائة فقط خلال الفترات الثلاث التي تم تحليلها. ودرجة مصر من حيث المشاركة السياسية أقل بكثير من متوسط بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، ومن المتوسط العالمي. أما بالنسبة إلى دليل مساءلة المؤسسات، فتجدر الإشارة إلى أنه يشتمل على مساءلة القضاء، ونزاهة ودقة الإدارة العامة، ومشاورات منظمات المجتمع المدني. ويتضمن دليل المشاركة مؤشر بيئة مشاركة منظمات المجتمع المدنى.

وقد نفَّذت مصر في السنوات الأخيرة إصلاحات كبيرة لتعزيز الوصول إلى العدالة. واعتمد البلد برنامجاً شاملاً لرقمنة الخدمات القضائية، بهدف تحسين الوصول إلى هذه الخدمات وزيادة جودتها. وباتت خدمات عديدة الآن متوفرة على الإنترنت، عبر الموقع الرسمي لوزارة العدل أو عبر منصة مصر الرقمية. وأطلقت وزارة العدل تطبيقاً للهاتف المحمول يقدّم الخدمات القضائية، وأتاحت منصة إلكترونية للتقاضي عبر المحاكم الاقتصادية. وعلى الرغم من هذا التقدّم، لا بدّ لوزارة العدل من توسيع نطاق الخدمات الرقمية، وتعديل التشريعات ذات الصلة لمواكبة تطور المتطلبات الرقمية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن القوانين في مصر تتسم بالشفافية، حيث تُنشر في الجريدة الرسمية، إلا أن تبسيط القوانين بما يحسِّن وصول الجمهور إليها لا يزال تحدياً كبيراً.

واضطلعت مصر بتنفيذ مبادرات مختلفة لإشراك منظمات المجتمع المدني في النقاشات بشأن السياسات العامة، وبشأن إعداد الاستراتيجيات الوطنية المختلفة. فأطلق الرئيس السيسي مبادرة الحوار الوطني لتشجيع النقاش بين الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة بما فيهم ممثلي منظمات المجتمع المدني حول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، من الضروري إضفاء طابع رسمي على دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على تنفيذ السياسات وصياغتها. وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد قامت بإنشاء وحدات للمراجعة الداخلية والحوكمة في الجهات الحكومية، بهدف تعزيز مساءلة المؤسسات، وتحسين الحوكمة، ومكافحة الفساد، ودعماً لعمليات صنع القرار وتقييم المخاطر.

وتعتمد فعالية المبادئ الديمقراطية، إلى حد كبير، على مدى احترامها وتنفيذها في الممارسة العملية. ومن الملاحَظ، عموماً، أن الحوكمة أكثر فعالية في البلدان التي تتمسك بالمبادئ المذكورة أعلاه. على الرغم من أنه لا يمكن الجزم بوجود علاقة سببية في هذا الاتجاه وحده، إلا أنه من الجلي أن هناك علاقة تآزر وتمكين متبادلين بين الحوكمة الديمقراطية وفعالية الحكومة.

الشكل 18. درجات مصر وترتيبها في دليل فعالية الحكومة (من أصل 160 بلداً)

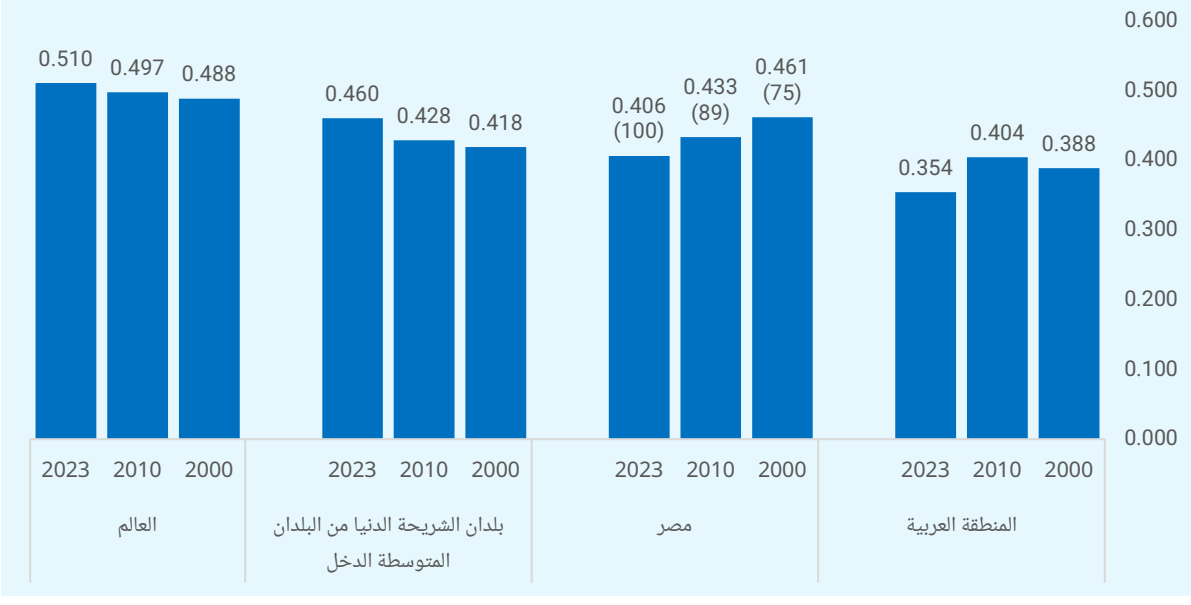

المصدر: حسابات الإسكوا.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، يوضح الشكل 18 اتجاهات دليل فعالية الحكومة، الذي يعكس جودة صياغة وتنفيذ السياسات والخدمات المقدمة من القطاع العام. والاتجاه الذي تتبعه نتائج مصر في دليل فعالية الحكومة على العكس من اتجاهها في دليل الحوكمة الديمقراطية، أي أن الدرجات في انخفاض كبير، من 0.461 في عام 2000 إلى 0.406 في عام 2023 (الشكل 18). وتراجع ترتيب مصر بـ 25 مركزاً، من المرتبة 75 إلى المرتبة 100 (من أصل 160 بلداً). وعلى الرغم من أن درجة مصر في دليل فعالية الحكومة أعلى من متوسط المنطقة، إلا أنها متراجعة بصورة كبيرة عن متوسط بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، وعن المتوسط العالمي. وتعتبر فعالية الحكومة من أكثر العوامل إسهاماً في التحديات التي تواجه الحوكمة في مصر.

تركز فعالية الحكومة على جودة البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة. وبذلت مصر، خلال السنوات الأخيرة، جهوداً كبيرة لتحسين جودة الخدمات العامة من خلال رقمنتها. من أهم الإنجازات في هذا الصدد إطلاق منصة مصر الرقمية التي تشمل مجموعة واسعة من الخدمات العامة. وتيسيراً للوصول إلى هذه الخدمات، أنشأت مصر مراكز تكنولوجية متنقلة وغير متنقلة على المستوى المحلي. لكن لا تزال خدمات عديدة بحاجة إلى الرقمنة، ولا بدّ في بعض الحالات من إجراء مراجعة دقيقة لعمليات أداء الخدمة.

الشكل 19. دليل فعالية الحكومة ودليل الدخل

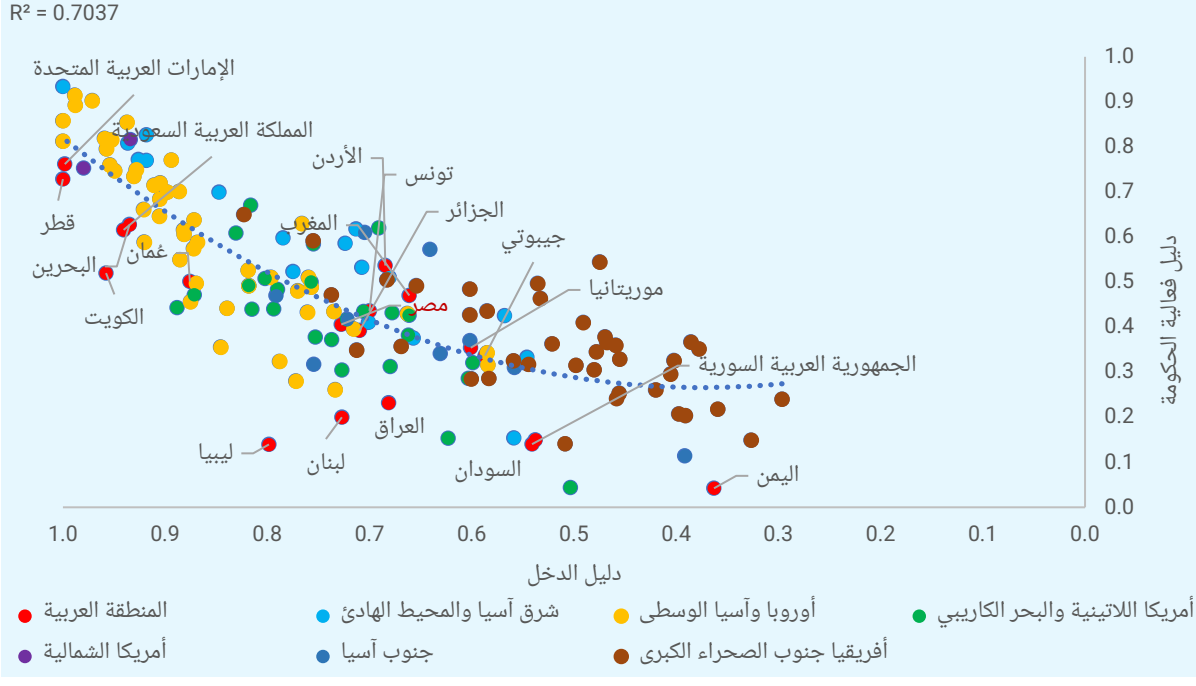

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 20. دليل فعالية الحكومة ودليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة

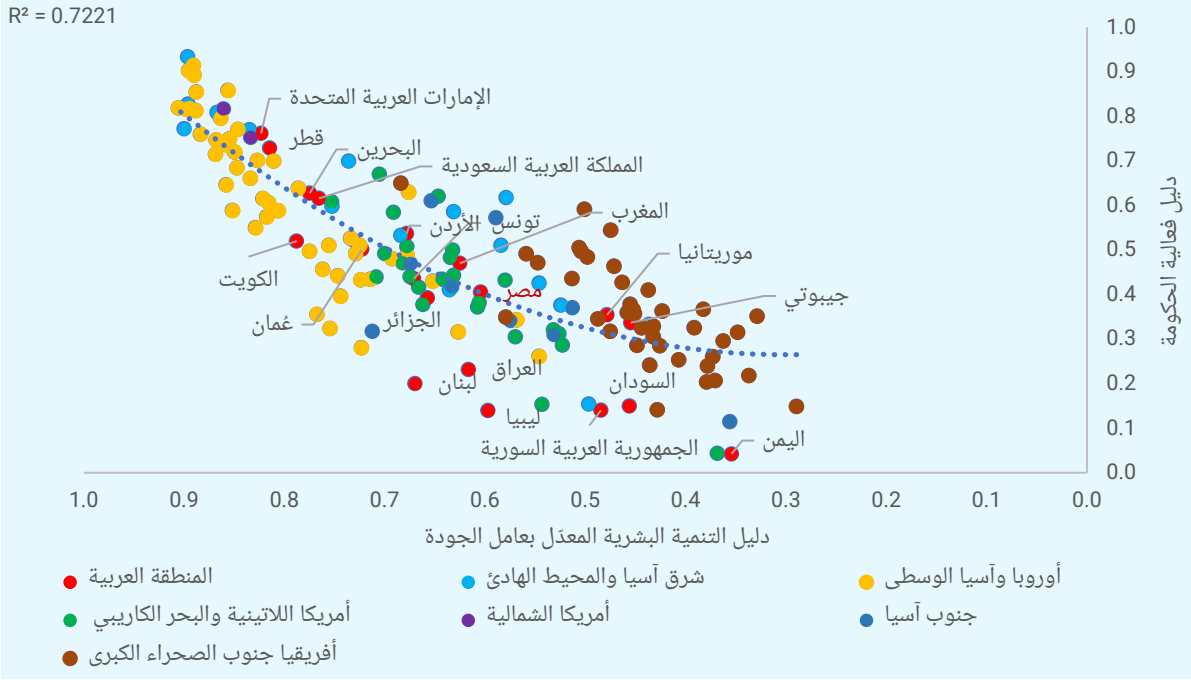

المصدر: حسابات الإسكوا.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها مصر لتحسين البنية التحتية وجودة الخدمات العامة، إلا أن درجتها وترتيبها في اتجاه متراجع، وهذه ظاهرة مثيرة للقلق نظراً للارتباط الشديد بين دليل فعالية الحكومة وبين العديد من الإنجازات الإنمائية الأساسية. ومن الأمثلة على هذا الارتباط العلاقة بين دليل فعالية الحكومة ونصيب الفرد من الدخل، وبين الدليل ودليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة، اللتين يوضحهما الشكل 19 والشكل 20 لعام 2023. ومن المثير للاهتمام أن موقع مصر في هاتين العلاقتين إنما هو على خط الانحدار، ما يشير إلى أن إجراء تحسينات أكبر في فعالية الحكومة قد يطلق طاقات أكبر للتقدّم في الجودة المؤسسية والتنمية المستدامة. والسؤال الأهم، بالنسبة إلى السياسات العامة، هو كيفية إجراء هذه التحسينات.

ومن أشد العوامل تأثيراً على دليل فعالية الحكومة مستوى الإنفاق العام ومدى كفاءته، إذ يتبين من الإنفاق العام كيفية ارتباط موارد المالية العامة بالحوكمة الفعّالة. وشرعت مصر في الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء بهدف تحسين تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية. ولكن من المهم أيضاً تبيّن النفقات الحكومية بعد خصم مدفوعات الفائدة، ولا سيّما في حالة مصر، لأن سداد الديون من أهم المسؤوليات التي تتولاها السلطات المالية، إلا أنه لا يسهم إسهاماً مباشراً في تحسين تقديم الخدمات العامة، أو في التنمية البشرية من حيثيتها الأوسع. والواقع أن التزامات سداد الديون توجه الأموال بعيداً عن المجالات المحورية للتنمية، مثل التعليم والرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية. ومن خلال فصل النفقات المتاحة للتنمية في تحليل هذا التقرير يمكّن تبيّن صورة أوضح عن الحيّز المالي الذي ينبغي على الحكومة استثماره في التنمية البشرية.

يوضح الشكل 21 (ألف وباء) العلاقة بين فعالية الحكومة والحيّز المالي. وهناك ارتباط إيجابي واضح بين دليل فعالية الحكومة ونصيب الفرد من الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي، والنفقات الاستثمارية الحكومية العامة. والجدير بالذكر أن العلاقة مع الإنفاق على الاستهلاك النهائي أقوى بكثير. وقد يشير هذا إلى أن نتائج الصحة والتعليم مؤشرات أفضل بكثير لفعالية الحكومة من تطوير البنية التحتية.

وفي كلا الشكلين، تتموضع مصر قرب خط الانحدار. وعلى الصعيد الإقليمي، تُظهر بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل أداءً ضعيفاً مقارنة بنفقات حكوماتها على الاستهلاك والاستثمار، حيث تقع معظم تلك البلدان تحت خطوط الانحدار. في المقابل، تتجمع بلدان مجلس التعاون الخليجي المرتفعة الدخل في الأرباع العلوية اليمنى من التوزيعات، ما يعني وفرة في الموارد المالية المتاحة لتطوير مؤسسات قوية وفعّالة.

الشكل 21. دليل فعالية الحكومة مقابل مكوّنات الإنفاق الحكومي العام

ألف. دليل فعالية الحكومة: نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي

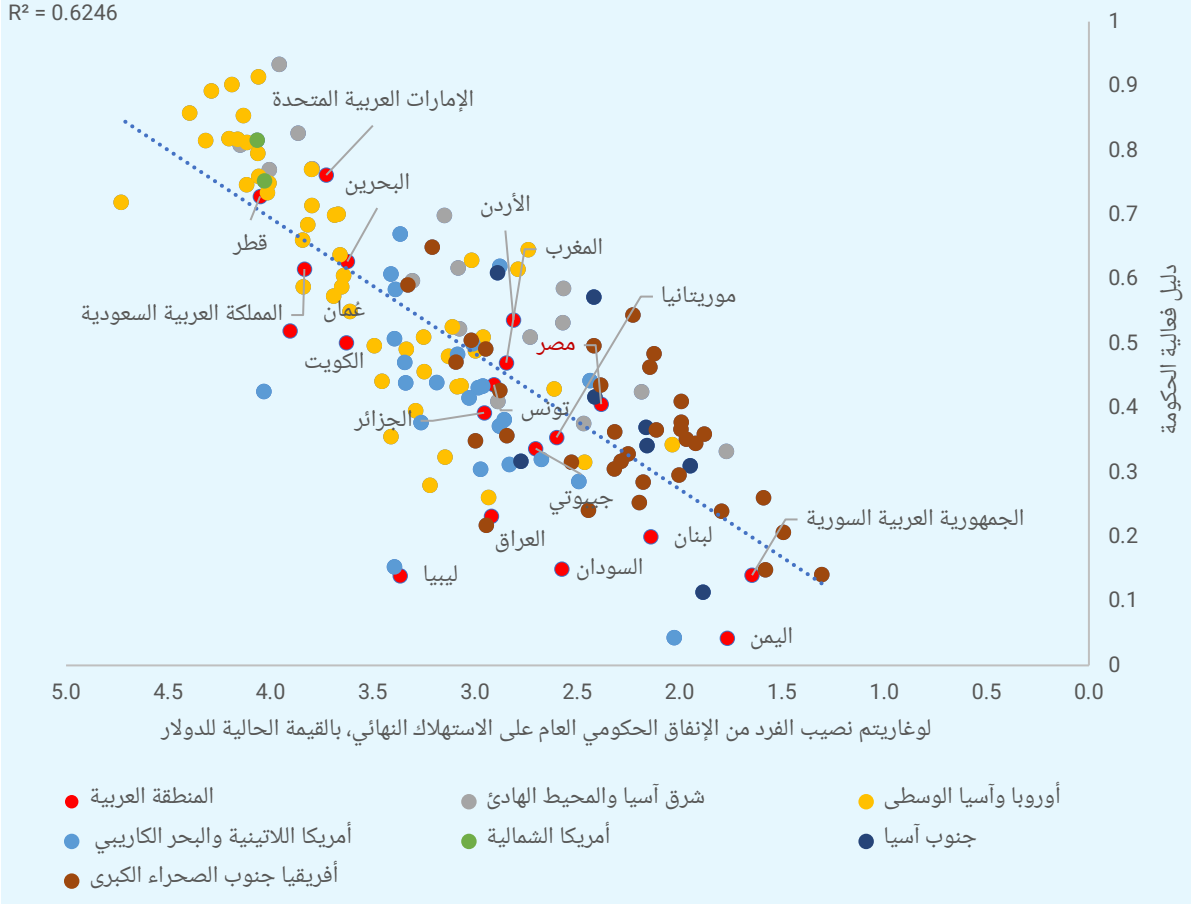

المصدر: حسابات الإسكوا.

باء. دليل فعالية الحكومة: نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي العام

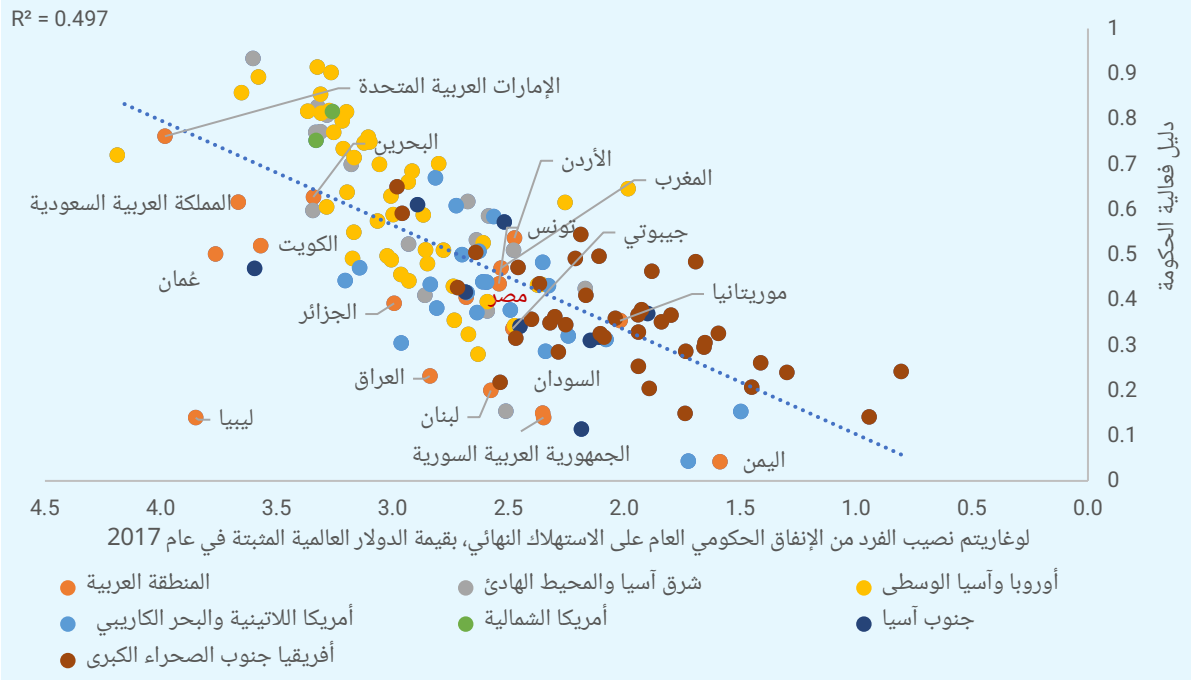

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 22. دليل فعالية الحكومة ودليل القدرة على تحمُّل الديون

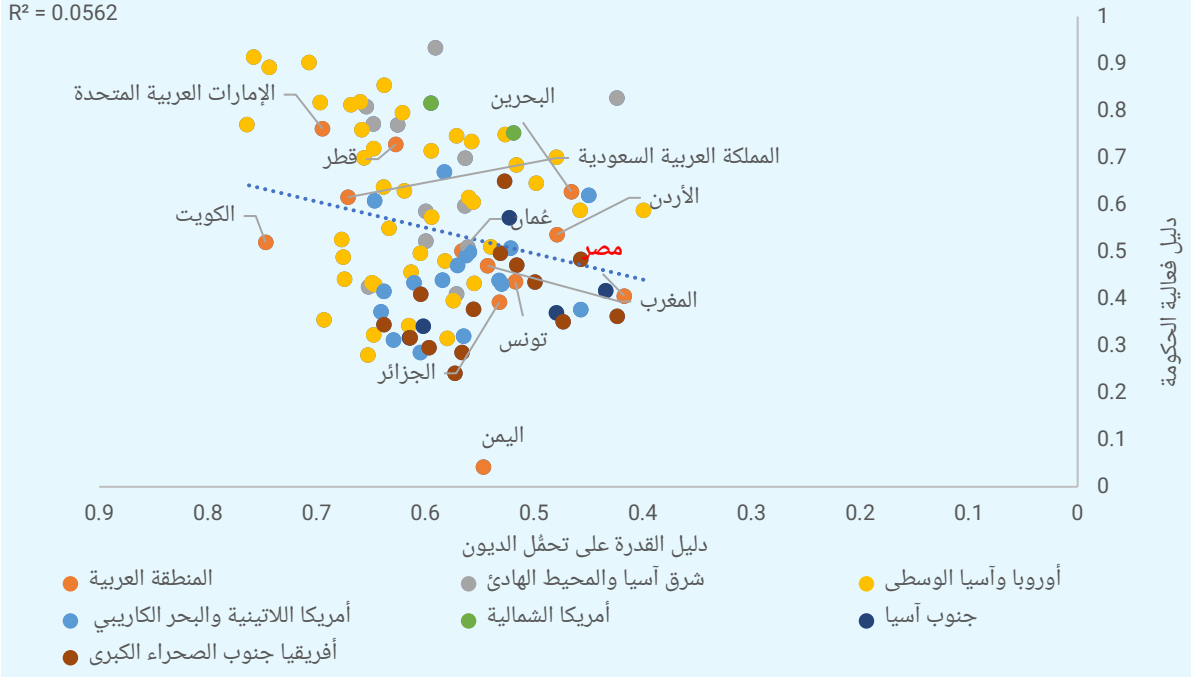

المصدر: حسابات الإسكوا.

وتشير النتائج إلى أن ضعف أداء مصر في البُعد الفرعي المتعلق بفعالية الحكومة لا يُفسَّر بعدم كفاية الموارد المالية. ويتماشى مستوى الإنفاق العام، سواء أكان متعلقاً بالاستهلاك أو الاستثمار، مع وضع البلد كواحد من بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، ومع مستوى فعالية الحكومة. والمرجح أن تكون هذه المشكلة نابعة عن مكامن ضعف هيكلية ومؤسسية أعمق، تتعلق بكفاءة الإنفاق العام، بما في ذلك تخصيص الأموال العامة واستخدامها بكفاءة. ويتمثل أحد مَواطن الضعف الرئيسية في القدرة على تحمُّل الديون (الشكل 22).

ويبين الشكل 22 وجود ارتباط ضعيف، وإن كان إيجابياً، بين دليل الفعالية الحكومية ودليل القدرة على تحمُّل الديون الذي وضعته الإسكوا بهدف تبيّن مستوى إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعبء مدفوعات فوائد الديون بالنسبة إلى صادرات السلع والخدمات. وفي موقع مصر في الربع الأيسر الأدنى من التوزيع دلالة على أوجه قصور حادة، من حيث القيمة المطلقة والنسبية، في قدرتها المؤسسية على تحمُّل الديون. وأحد أهم أسباب أوجه القصور هو ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع تكاليف خدمة الديون. وعلى الرغم من هذه الظروف غير المؤاتية، من المتوقع أن تتجه نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلد إلى الانخفاض في المستقبل بسبب الإيرادات من مشروع رأس الحكمة الاستثماري؛ حيث خُصِّص جزء كبير من تمويل المشروع لخفض الديون[52]. إلا أن حجم هذا المشروع يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ما يهدد بفرط النشاط الاقتصادي وارتفاع قيمة العملة ما لم تدار تدفقات الاستثمار بكفاءة.

ومن الجدير بالذكر أن مصر قامت مؤخراً بإعادة تشكيل اللجنة المسؤولة عن تنظيم الدين الخارجي، وهي المسؤولة عن إدارة الدين العام، بما في ذلك تحديد سقف الاقتراض على أساس معايير الاستدامة المالية. ويرأس اللجنة رئيس مجلس الوزراء، وتضم عضويتها وزارات وهيئات مختلفة. وتنشر وزارة المالية بانتظام استراتيجيةً لإدارة الدين العام على الأمد المتوسط، وذلك بهدف المساعدة في إدارة مخاطر محفظة ديون الحكومة وتمكين صناع القرار من تحديد المخاطر المحتملة على الموازنة.

ويشير هذا التموضع أيضاً إلى أن الإنفاق العام للبلد قد يُغذى بإفراط عن طريق الديون، ولا سيّما الديون الخارجية، وهذه الظاهرة تنطوي على مخاطر جمة. ويسلّط الاعتماد المفرط على الاقتراض الضوء على نقطة ضعف رئيسية، وهي تراكم الديون بحيث لا يمكنها تحقيق استدامة النمو الاقتصادي والتقدّم الإنمائي في الأمد الطويل ما لم تجرَ تحسينات في الحوكمة وفي ضبط المالية. وسيتبدد الزخم التصاعدي الذي حققته مصر، كما يتضح من زيادة درجتها في دليل التنمية العالمية، ما لم تُجرَ إصلاحات عميقة، تستهدف حوكمة الدين والانضباط المالي والقدرة المؤسسية. ويؤكد تقرير قُطري أصدره صندوق النقد الدولي على أهمية استكمال جهود ضبط أوضاع المالية العامة باستراتيجيات إدارة الديون، للحد من اعتماد مصر على الدين العام[53].

52. International Monetary Fund, IMF Country Report No. 274/24: Arab Republic of Egypt, August 2024.

53. المرجع نفسه.

3. أوجه عدم المساواة فى التنمية

من الأهمية بمكان تعزيز الإنجازات الإنمائية في مصر بجهود للحد من عدم المساواة، وذلك لضمان الاستدامة والإنصاف في التقدّم. ولا يكفي التركيز على المتوسطات للحصول على صورة كلية ومتكاملة، بل يجب التنبه أيضاً إلى توزيعات المكاسب، للتأكد من أن "التحسينات المتوسطة" لا تخفي حالة الفئات المعرّضة للمخاطر. ولذلك، يستند تحليل الإسكوا الحالي إلى رؤىً مستقاة من دليل أوجه عدم المساواة في التنمية، الذي يعكس صورة متكاملة عن أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد التي تواجه البلدان في شتى أنحاء العالم، وذلك من خلال ثلاث ركائز تتماشى مع دليل التنمية العالمية، وهي: التنمية البشرية، والاستدامة البيئية، والحوكمة[54]. وتوخياً للبساطة والشفافية، يركّز التحليل المقارن على أداء مصر في كل مؤشر من مؤشرات عدم المساواة باستخدام نهج لوحة المعلومات بدلاً من جمع المؤشرات في دليل واحد.

ألف. أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية

يوضح الشكل 23 والشكل 24 من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية، ويتبين منهما أن مصر حققت تقدّماً لا يستهان به في الحد من العديد من أوجه عدم المساواة تلك على مدى العقد الماضي. وأداء مصر العام أفضل من متوسط المنطقة العربية والمتوسط العالمي، وقد تحسَّن ترتيبها على معظم المؤشرات مقارنة بالبلدان الأخرى. ولكن تبقى بعض التباينات التي سيُبحث فيها بالتفصيل في ما يلي.

ومن بين المجالات التي قِيست فيها أوجه عدم المساواة، أي الصحة والتعليم والدخل والثروة، كانت المؤشرات الصحية هي التي سُجِّل فيها المستوى الأدنى من عدم المساواة. وفاق أداء مصر المتوسط العالمي والمتوسط الإقليمي في عدم المساواة بين الجنسين من حيث وفيات الأطفال والرضَّع دون سن الخامسة، ومن حيث عدم المساواة الأفقية من حيث متوسط العمر المتوقع، وسُجِّل تحسُّن كبير في الدرجات بين عامي 2010 و2021. وعلى الرغم من التقدّم الذي تحقق في الوضع الصحي لسكان مصر على مدى العقود الماضية، لا يزال عدم المساواة متجذراً في نظام الرعاية الصحية في البلد[55]. فلا بدّ من إحراز المزيد من التقدّم للحد من التفاوتات، لا سيّما وأن ثلثي الإنفاق على الصحة يأتي على حساب المرضى الخاص[56]، ما يثقل بشدة على الوضع المالي للأسر المنخفضة الدخل، ويحد من وصولها إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

أما بالنسبة إلى عدم المساواة في التعليم، فقد حققت مصر بعض التقدّم خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه

54. لمزيد من المعلومات الاطلاع على: Khalid Abu-Ismail and others, Development inequalities from a broader perspective: a proposed index, Beirut: ESCWA, 2022.

55. Ahmad Fasseeh and others. Healthcare financing in Egypt: a systematic literature review. Journal of the Egyptian Public Health Association (2022), 97(1): 1.

56. الرجوع إلى: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. والاطلاع أيضاً على: World Bank, World Development Indicators. See also World Health Organization, Egypt National Health Accounts establishing an expenditure baseline to support Egypt's health care reform (2019/2020), 2023.

المكاسب لم تبلغ الأفراد جميعاً بالإنصاف. فسُجِّل انخفاض كبير في التفاوتات بين الجنسين في متوسط سنوات التعليم والسنوات المتوقعة للتعليم، ما أدى إلى تحسُّن ملحوظ في التصنيفات على مدى العقد الماضي بحيث بات معدل عدم المساواة في مصر أقل من المتوسط الإقليمي والمتوسط العالمي. ولكن لا تزال هناك أوجه كبيرة من عدم المساواة بين الاغنياء والفقراء، ما يدفع نحو ارتفاع في معدل التسرُّب من المدارس بسبب الفقر[57]. ويؤكد هذا التفاوت المستمر على الحاجة الملحة إلى سياسات هادفة تذلل العقبات أمام الفئات المحرومة، لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الجيد وعلى قدم المساواة.

الشكل 23. درجات البلدان في دليل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية

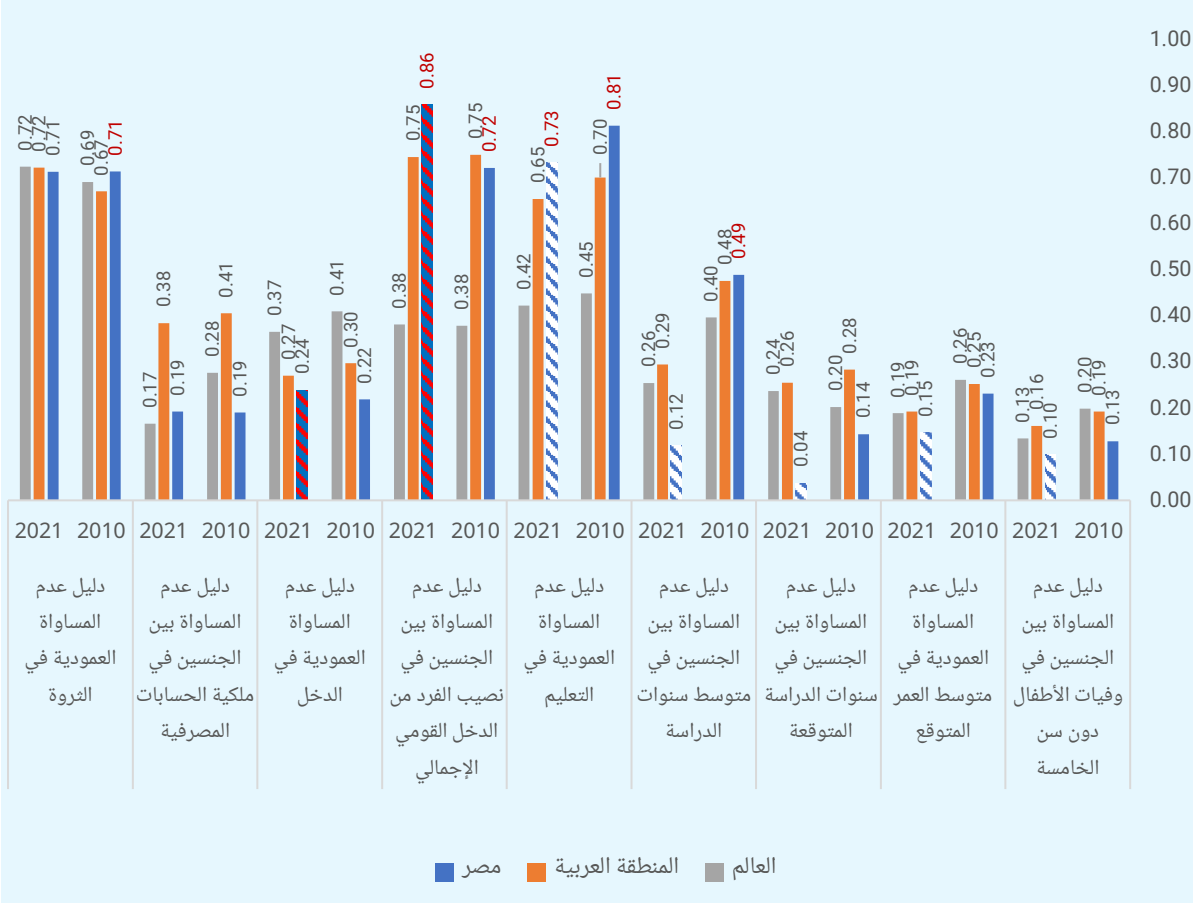

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: يشير الخط المتقطع الأبيض والأزرق إلى تحسُّن في النتيجة لمصر بين عامي 2010 و2021. ويشير الخط المتقطع الأحمر والأزرق إلى تراجع في النتيجة لمصر بين عامي 2010 و2021. وتشير الدرجات باللون الأحمر إلى أن أداء مصر أقل من المتوسط العالمي.

57. Amr Emam, Egyptian children dropping out of school because of poverty, 2017.

الشكل 24. درجة مصر وترتيبها في دليل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية للعامين 2010 و2021 (من أصل 158 بلداً)

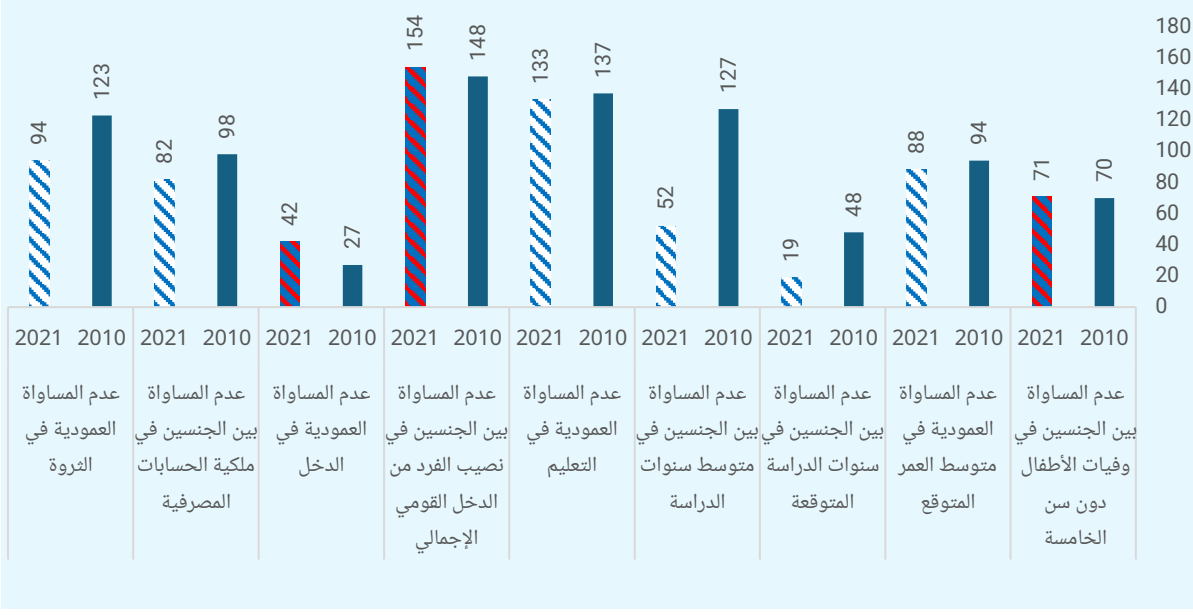

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: يشير الخط المتقطع الأبيض والأزرق إلى تحسُّن في ترتيب مصر بين عامي 2010 و2021. ويشير الخط المتقطع الأحمر والأزرق إلى تراجع في ترتيب مصر بين عامي 2010 و2021.

وعلى عكس معظم أوجه عدم المساواة في التعليم والصحة، اتسعت فجوة أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة والشمول المالي بشكل طفيف، أو ظلت دون تغيير بين عامي 2010 و2021. وتراجع ترتيب مصر في عدم المساواة العمودية في الدخل، من المرتبة 27 إلى المرتبة 42 بين عامي 2010 و2021. وفي عام 2021، تلقت الشريحة العشرية الأعلى على سلم الدخل في مصر مجمل إيرادات يعادل ما تلقاه الـ 90 في المائة الآخرون في البلد. وعلى الرغم من ذلك، يبقى مستوى عدم المساواة في الدخل متوسطاً في مصر مقارنة بالوضع العالمي. أما بالنسبة إلى الثروة، يمتلك أغنى 10 في المائة من سكان البلد ما يقرب من ضعف ما يمتلك الـ 90 في المائة المتبقون[58]. إلا أن هذا المستوى من التفاوت يبدو متوسطاً مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية الأخرى. والحاصل أن هناك تناقض بين التصورات العامة بشأن ارتفاع مستوى عدم المساواة، خاصة أثناء الربيع العربي، وبين نتائج معاملات جيني التي تم قياسها من خلال استطلاعات الأسر، والتي كانت منخفضة نسبياً[59].

وهناك درجة كبيرة من عدم المساواة بين الجنسين من حيث الدخل في مصر، بما يتجاوز المتوسطات الإقليمية والعالمية. وقد تفاقمت هذه المشكلة خلال العقد الماضي، حيث تراجع ترتيب البلاد من المرتبة 148 إلى المرتبة 154 من أصل 158 بلداً بين عامي 2010 و2021، فباتت مصر بين المراكز الخمسة الأخيرة في عام 2021. في الواقع، تشير بيانات ذلك العام إلى أن نسبة متوسط مداخيل الإناث إلى

58. World Inequality Database.

59. Khalid Abu-Ismail and others, Inequality in Egypt: facets and dynamics, Beirut: ESCWA, 2023. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/inequality-egypt-facets-challenges-english.pdf.

متوسط مداخيل الذكور في مصر كانت أقل 20 في المائة، وهذه النسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ حوالي 56 في المائة[60].

باء. أوجه عدم المساواة البيئية

يتضمن الشكل 25 مقارنة بين أدلة أوجه عدم المساواة البيئية لمصر وبين المتوسطات الإقليمية والعالمية في عامي 2010 و2021. وتقيس هذه الأدلة أوجهاً مختلفة من عدم المساواة الأفقية (مثل عدم المساواة بين الجنسين وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية) وعدم المساواة العمودية في ما يتعلق بالقضايا البيئية وتوفير الخدمات الأساسية. ويتضمن الشكل 26 مقارنة لترتيب مصر العالمي في هذه الأدلة خلال العامين نفسيهما.

الشكل 25. الدرجات في دليل أوجه عدم المساواة البيئية للعامين 2010 و2021

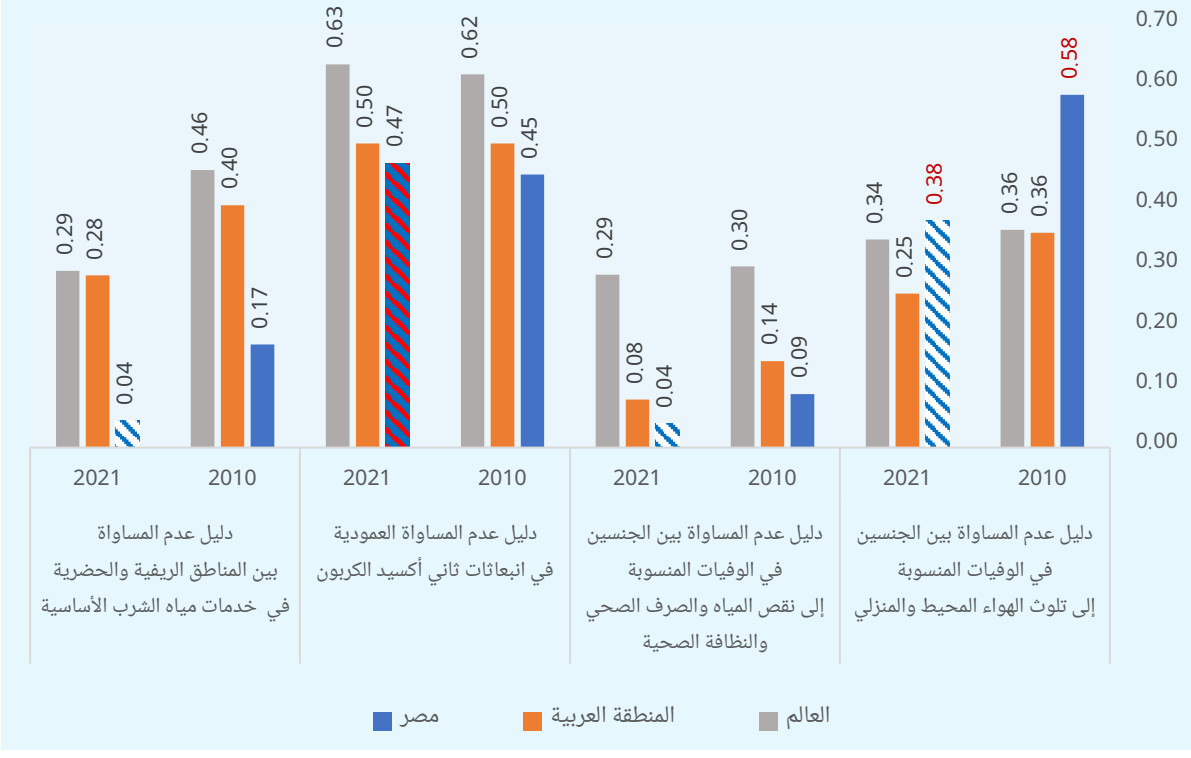

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: يشير الخط المتقطع الأبيض والأزرق إلى تحسُّن في النتيجة لمصر بين عامي 2010 و2021. ويشير الخط المتقطع الأحمر والأزرق إلى تراجع في النتيجة لمصر بين عامي 2010 و2021. وتشير الدرجات باللون الأحمر إلى أن أداء مصر أقل من المتوسط العالمي.

60. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيانات تقرير التنمية البشرية.

الشكل 26. درجة مصر وترتيبها في دليل أوجه عدم المساواة البيئية للعامين 2010 و2021 (من أصل 158 بلداً)

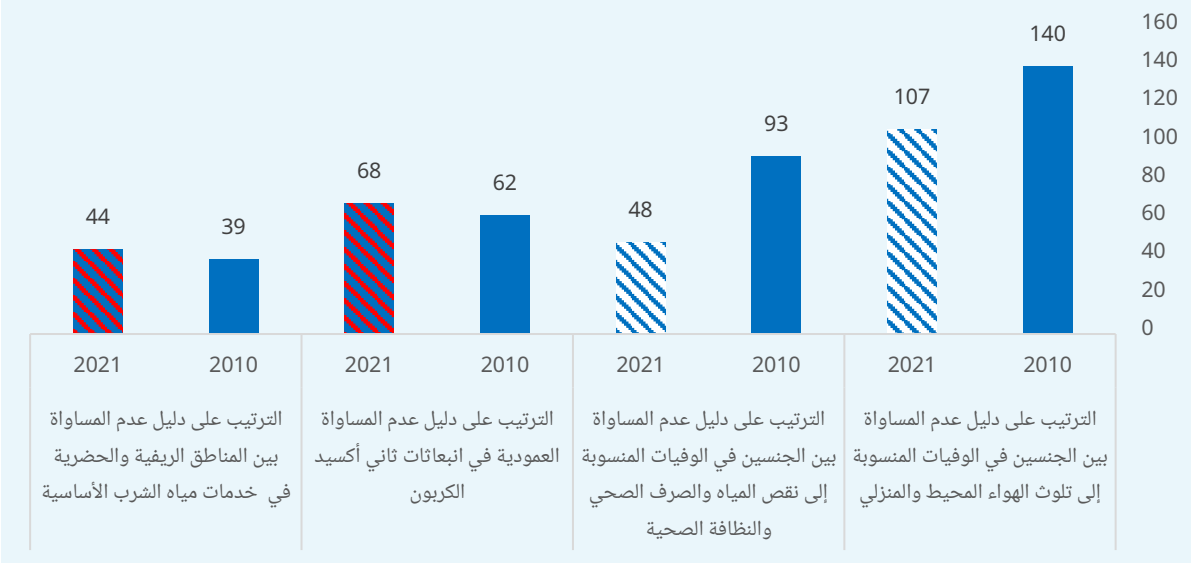

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: يشير الخط المتقطع الأبيض والأزرق إلى تحسّن في ترتيب مصر بين عامي 2010 و2021. ويشير الخط المتقطع الأحمر والأزرق إلى تراجع في ترتيب مصر بين عامي 2010 و2021.

وخلافاً لاتجاهات المتوسط العالمي، الذي بقي على حاله تقريباً خلال العقد المذكور، سجلت مصر تحسُّناً كبيراً في الأدلة المتعلقة بمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وبين الريف والحضر. وانخفضت درجة البلد على عدم المساواة بين الجنسين من حيث الوفيات التي تُعزى إلى دليل تلوث الهواء المحيط والمنزلي من 0.58 في عام 2010 إلى 0.38 في عام 2021، وتحسَّن ترتيبها بـ 33 مركزاً، من المرتبة 140 إلى 107 (من أصل 158 بلداً). إلا أن أداء مصر لا يزال ضعيفاً مقارنة بالمتوسطات الإقليمية والعالمية، وكلاهما لم يشهد سوى انخفاضات طفيفة في عدم المساواة. وأحد أسباب ذلك هو تعرّض النساء الشديد لتلوث الهواء المنزلي بسبب ما يمضينه من وقت طويل داخل المنازل.

وأما بالنسبة إلى عدم المساواة بين الجنسين من حيث الوفيات التي تُعزى إلى الافتقار إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فقد تفوقت مصر باستمرار على المتوسط العالمي، كما تفوقت، وإن بدرجة أقل، على المتوسط الإقليمي. فانخفضت درجة البلد من 0.09 في عام 2010 إلى 0.04 في عام 2021، وتحسَّن ترتيبها بـ 45 مركزاً، حيث انتقلت من المرتبة 93 إلى المرتبة 48 (من أصل 158 بلداً)، ما يدل على إنصاف أكبر في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتشهد هذه التحسينات على نجاح الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، التي شملت أهدافها زيادة الوعي واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية النساء من المخاطر البيئية، وخاصة في المناطق الريفية. وتشمل هذه الاحتياطات إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في الخطط البيئية الوطنية وتقييمات الأثر، ودعم تكنولوجيا الطهي الأنظف، وتحسين البنية التحتية للصرف الصحي

(مثل الانتقال من حُفَر الخلاء إلى المراحيض)، وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية[61].

وحققت مصر كذلك خفضاً كبيراً في دليل عدم المساواة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في خدمات مياه الشرب الأساسية، حيث انخفضت درجة البلد من 0.17 في عام 2010 إلى 0.04 في عام 2021. لكن، من اللافت أن ترتيب مصر تراجع بخمسة مراكز رغم هذه التحسُّنات، ما يعني أن البلدان ذات الأوضاع الشبيهة بمصر تحسَّنت بوتيرة أسرع خلال الفترة نفسها. واتجهت المتوسطات الإقليمية والعالمية نحو انخفاضات مماثلة، ولكنها بقيت أعلى وبقدر لا يستهان به. ولعل أحد أهم عوامل التحسُّن في تقديم الخدمات الأساسية هو مبادرة حياة كريمة، المنفَّذة بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف. والواقع أن تقرير منتصف مدة المبادرة، الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في عام 2021، أشار إلى أن المبادرة حسَّنت تغطية الصرف الصحي بنسبة 46 في المائة[62].

أما بالنسبة إلى أوجه عدم المساواة العمودية في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، سجلت درجة مصر، وكذلك درجة المتوسط العالمي، تحسناً طفيفاً للغاية، في حين ظل المتوسط الإقليمي على حاله تقريباً. وارتفعت درجة البلد من 0.45 في عام 2010 إلى 0.47 في عام 2021، إلا أن ترتيبها تراجع بستة مراكز. وبقيت هذه الدرجة، طوال الفترة المذكورة، تحت المتوسط الإقليمي والعالمي، وإن كان ذلك بدرجة طفيفة. والارتباط الشديد الذي سبقت الإشارة إليه بين مستوى الدخل ومستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يترجم في الغالب إلى توسع في عدم المساواة الأفقية من حيث الانبعاثات.

وأحد تفاسير هذا الارتباط هو أن تزايد الدخل يعني تزايداً في التنقُّل ومعدلاً أكبر لملكية المَرْكَبات. وينطبق هذا التفسير بدرجة كبيرة على البلدان النامية مثل مصر، حيث يعود ثلث التلوث بالجسيمات الدقيقة من الفئة 2.5 إلى انبعاثات المَرْكَبات[63]. ومن عوامل المساهمة الكبيرة الأخرى في هذه الظاهرة: السفر الجوي، وغيره من الممارسات كثيفة الاستخدام للكربون، ولا سيّما تلك التي تقوم بها الأسر الثرية. ويتفاقم الوضع أيضاً جراء عدم المساواة القائمة والمتزايدة في الدخل والثروة. ولذلك، تمثِّل جهود خفض انبعاثات الكربون في قطاع النقل، أولوية للحد من أوجه عدم المساواة في الانبعاثات والتخفيف الناجع لتبعات تغيُّر المناخ.

جيم. أوجه عدم المساواة في الحوكمة

يتضمن الشكل 27 مقارنة بين أدلة أوجه عدم المساواة في الحوكمة لمصر وبين المتوسطات الإقليمية والعالمية. تقيس هذه المؤشرات أوجهاً مختلفة من عدم المساواة الأفقية (مثل عدم المساواة بين الجنسين، وعدم المساواة بين الفئات الاجتماعية) وعدم المساواة الأفقية (مثل بين أفراد الطبقة الاجتماعية والاقتصادية الواحدة) في الحريات المدنية وتوزيع السلطة والتمثيل والإقصاء. ويتضمن الشكل 28 مقارنة لترتيب مصر العالمي في هذه الأدلة.

---

61. National Council for Women, National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women 2030, 2017.

62. Ministry of Planning, Economic Development and International Cooperation, Egypt's Planning Ministry reviews a report measuring the impact of the "Decent Life" presidential initiative, 2021. https://mped.gov.eg/singlenews?id=242&lang=en.

63. See: Clean Air Fund, From pollution to solution in Africa's cities, 2023. See also: Mumba Ngulube and Vivien Foster, How do rising incomes impact CO_2 emissions?, 2022. https://blogs.worldbank.org/en/transport/how-do-rising-incomes-impact-co2-emissions.

الشكل 27. الدرجات في دليل أوجه عدم المساواة في الحوكمة للعامين 2010 و2021

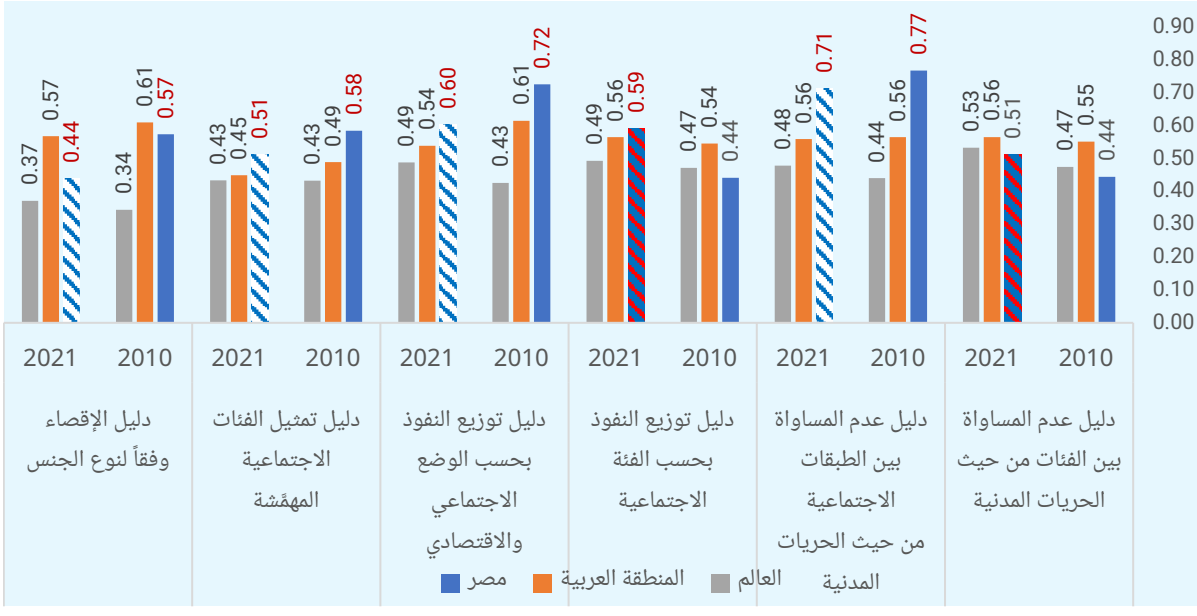

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: يشير الخط المتقطع الأبيض والأزرق إلى تحسُّن في النتيجة لمصر بين عامي 2010 و2021. ويشير الخط المتقطع الأحمر والأزرق إلى تراجع في النتيجة لمصر بين عامي 2010 و2021. وتشير الدرجات باللون الأحمر إلى أن أداء مصر أقل من المتوسط العالمي.

الشكل 28. درجة مصر وترتيبها في دليل أوجه عدم المساواة في الحوكمة للعامين 2010 و2021 (من أصل 158 بلداً)

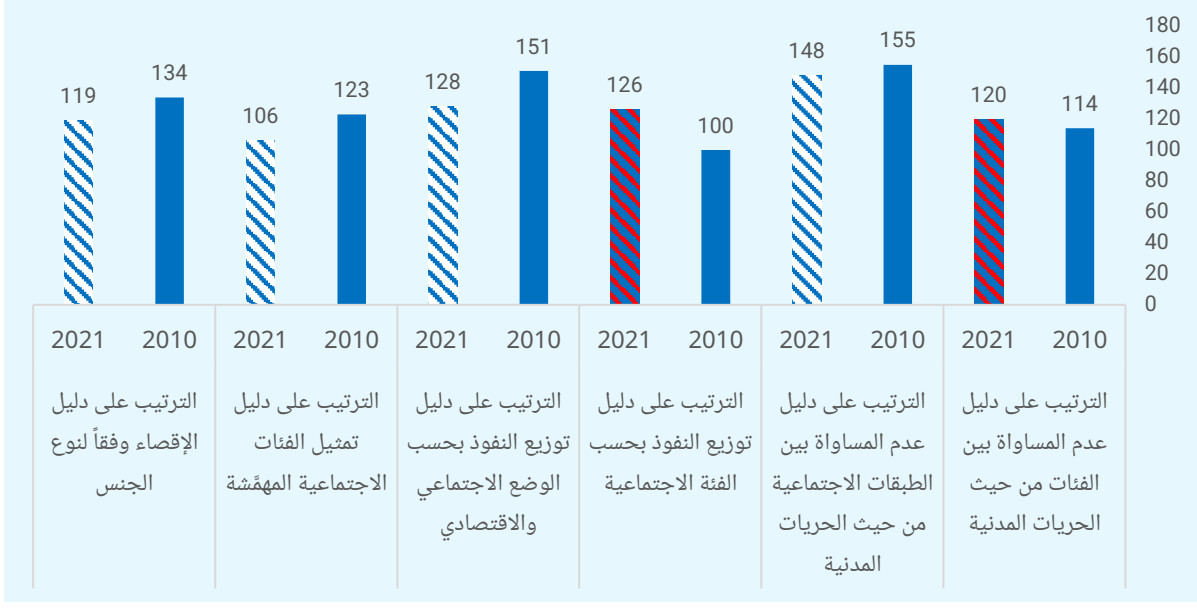

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: يشير الخط المتقطع الأبيض والأزرق إلى تحسُّن في ترتيب مصر بين عامي 2010 و2021. ويشير الخط المتقطع الأحمر والأزرق إلى تراجع في ترتيب مصر بين عامي 2010 و2021.

وحققت مصر تحسُّناً طفيفاً في دليل عدم المساواة بين الطبقات في الحريات المدنية، الذي يقيس عدم المساواة في الوصول إلى العدالة، وحقوق الملكية الخاصة، وحرية التنقُّل، والتحرر من العمل القسري، عبر مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية. وانخفضت درجة البلد من 0.77 في عام 2010 إلى 0.71 في عام 2021، وتحسَّن ترتيبها بسبعة مراكز، إلا أن أداؤها بقي أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية، علماً بأن هذه المتوسطات بقيت تقريباً على حالها طوال العقد المغطى بالتحليل. وعلى عكس منحى المتوسط العالمي، شهدت مصر تحسُّناً في توزيع السلطة حسب دليل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، الذي يقيس مدى تأثير الثروة والدخل على توزيع السلطة، فانخفضت درجة البلد من 0.72 في عام 2010 إلى 0.60 في عام 2022، وتحسَّن ترتيبها بـ 23 مركزاً، حيث انتقلت من المرتبة 151 إلى المرتبة 128 (من أصل 158 بلداً). وشهد المتوسط الإقليمي انخفاضاً مماثلاً، وإن كان أكثر تواضعاً، خلال ذات الفترة.

وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لا تزال قِيم الدليلين شديدة الارتفاع، من حيث كل من القيمة النسبية والقيمة المطلقة. وهذا يدل على العقبات المزمنة التي تواجه الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض في تأمين الحقوق والحريات المدنية، كما يدل على وجود حواجز أمام الوصول إلى سلطة صنع القرار. ومن المرجح أن تُعزى أوجه عدم المساواة هذه إلى مجموعة واسعة من العوامل البيئية السياسية، مثل عدم كفاية أنظمة الحماية الاجتماعية، وتنامي الاقتصاد غير النظامي حيث لا التفات، في الغالب، إلى قوانين العمل، والنظام السياسي القائم على المركزية الشديدة التي تفرض، بطبيعتها، حواجز قوية أمام المشاركة[64].

وتجدر الإشارة إلى أن مصر حققت تحسُّناً في تمثيل الفئات الاجتماعية المحرومة اجتماعياً واقتصادياً في التشريعات الوطنية. فانخفضت درجة البلد من 0.58 في عام 2010 إلى 0.51 في عام 2021، وتحسَّن ترتيبها بـ 17 مركزاً، حيث انتقلت من المرتبة 123 إلى المرتبة 106 (من أصل 158 بلداً). إلا أن الدرجة ظلت أقل من المتوسطين الإقليمي والعالمي، اللذين سجلا انخفاضاً متواضعاً. ومن الجدير بالذكر أن دستور جمهورية مصر العربية ينصّ على تمثيل بعض الفئات، مثل النساء والشباب والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال والمصريين المقيمين في الخارج.

وبالنسبة إلى عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية (أي الفئات المختلفة على أساس اللغة أو العرق أو الدين أو الإثنية أو المنطقة أو الطبقة)، فقد كانت درجة مصر، طوال الفترة المغطاة بالتحليل، أعلى من المتوسط الإقليمي والعالمي على دليل عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية في الحريات المدنية، علماً أن المتوسطين سجلا زيادة طفيفة خلال الفترة المذكورة. وتزايدت درجة البلد من 0.44 في عام 2010 إلى 0.51 في عام 2021، وتراجع ترتيبها بستة مراكز. وسُجِّل ارتفاع أكبر بكثير على دليل القوة الموزّعة حسب الفئات الاجتماعية. ارتفعت درجة مصر على الدليل من 0.44 في عام 2010 إلى 0.59 في عام 2021، وتراجع ترتيبها بـ 26 مركزاً، من المرتبة 100 إلى المرتبة 126 (من أصل 158 بلداً). وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة في المتوسطين الإقليمي والعالمي، وكلاهما بدأ بدرجات أعلى، لا تزال مصر ضعيفة الأداء في عام 2021.

ومن اللافت أن عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية في ازدياد مطّرد، على الرغم من انخفاض عدم المساواة بين

64. Nadir Mohammed and others, Informal employment in Egypt, Morocco, & Tunisia: What can we learn to boost inclusive growth?, 2023. https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/informal-employment-egypt-morocco-tunisia-what-can-we-learn-boost-inclusive-growth.

الطبقات الاجتماعية. وقد ينبع ذلك من السياسات الاقتصادية في إطارها العام، حيث لا تراعي تلك السياسات أوجه عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية، ولا تأخذ في الحسبان كيف تكبّل أشكال عدم المساواة هذه (مثل الاستبعاد الثقافي، والفجوات الإنمائية الإقليمية) من الوصول إلى المكاسب الاقتصادية التي تحققها السياسات. وفي تباين اتجاه عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية عن اتجاه عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية انعكاس للتفاعل المعقد بين المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ما يستلزم نهجاً مخصَّصاً بهدف تعزيز الشمول من جميع الحيثيات.

وأخيراً، كان الانخفاض الأكبر هو على دليل الإقصاء على أساس نوع الجنس، الذي يقيس مدى حرمان الأفراد من الوصول إلى الخدمات أو الأماكن الخاضعة للحكم على أساس هويتهم. فانخفضت درجة البلد من 0.57 في عام 2010 إلى 0.44 في عام 2021، وتحسَّن ترتيبها بـ 15 مركزاً، حيث انتقلت من المرتبة 134 إلى المرتبة 119 (من أصل 158 بلداً)، في إشارة إلى تحسُّن في إدماج المساواة بين الجنسين. ولعل السبب الأرجح لهذا التحسُّن هو الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030. فلم تكتفِ الاستراتيجية باتخاذ تدابير للحد من المخاطر البيئية التي تتعرّض لها النساء، بل أتاحت لهن المزيد من الفرص الاقتصادية والسياسية. وفاق أداء مصر أداء نظرائها الإقليميين، وقارب المتوسط العالمي، جراء تحسين الوصول إلى التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والتمثيل السياسي[65]. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال واضح للتحسُّن لأن وتيرة تحسُّن الأداء لا تضاهي بعد الوتيرة لدى نظراء مصر العالميين.

65. National Council for Women, National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women 2030, 2017.

4. التوصيات

ألف. زيادة فعالية الحكومة

تُعد الحوكمة ركن أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية، وتعزيز الأداء المؤسسي، ودفع عجلة التقدّم الاقتصادي والاجتماعي. وتتضمن الحوكمة كلاً من الشفافية والاستجابة وتقديم الخدمات والعدالة والمشاركة وسيادة القانون، وتؤدي دوراً محورياً في دفع جهود التنمية. وهناك تركيز خاص، على الصعيد العالمي، على قياس الحوكمة، حيث تنشط مختلف المنظمات وأعضاء المجتمع المدني في تقييم الأداء المؤسسي من منظور الحوكمة.

وحققت مصر بعض التقدّم في الحوكمة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، إلا أن المستوى الكلي لإنجازاتها الإنمائية لا يزال منخفضاً نسبياً، ولبُعد الحوكمة الحصة الأقل من المساهمة في درجة مصر على دليل التنمية العالمية. ومن الملاحظ تساوي حصتي الحوكمة الديمقراطية وفعالية الحكومة من حيث المساهمة في دليل الحوكمة، ما يشير إلى حاجة إلى إصلاحات متكاملة في السياسات العامة المتعلقة بالبُعدين الفرعيين. وتأتي الفجوة الأوسع بين مصر والاتجاه العالمي في مكوّن فعالية الحكومة، حيث سُجِّل ارتفاع في الدرجات مقابل تدهور في الترتيب خلال فترة التحليل.

وعلى الرغم من أن هذا التقرير قد كشف عن مستويات منخفضة، عموماً، من عدم المساواة في العديد من المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية الجيدة والاستدامة البيئية، وعن تقدّم كبير في الحد من مختلف أشكال التفاوتات على الصعيد دون الوطني مع مرور الزمن، كان الاتجاه على العكس من ذلك بالنسبة إلى المؤشرات المتصلة بالحوكمة. ولا تزال أوجه عدم المساواة واضحة، والفجوات بين الفئات الاجتماعية في تدهور كبير.

وبالنسبة إلى الحوكمة، على الجهود أن تتمحور على إعادة التفكير في دور الدولة وإصلاح المؤسسات العامة. ومن الضروري، لتحقيق إنجازات عالية الجودة في التنمية البشرية، أن تكون نُظُم الحوكمة رشيدة، تضطلع بها منظمات قادرة على تنفيذ سياسات فعّالة. وهذا يتطلب صنع سياسات وطنية قائمة على الأدلة. ولا تسمح الأدلة الوطنية بإجراء مقارنات عالمية وإقليمية، لكنها مناسبة لتصميم سياسات إنمائية مكيَّفة بحسب سياق البلد، دعماً لتحقيق الأهداف الوطنية. وهذا التقرير، وإذ يركز على أداء مصر مقارنة بالأداء العالمي، يمهد الطريق لمساعٍ وطنية أوسع نطاقاً ولكنه ليس بديلاً عنها.

إذ يجب على الحكومة المصرية الانخراط في تقييم شامل للتحديات الإنمائية التي تواجه البلد، بناءً على مؤشرات إنمائية دقيقة ومصمَّمة لالتقاط الواقع على المستوى الوطني، وبما يتسق على أفضل وجه ممكن مع احتياجات مصر.

ويمكن استخدام نتائج التقييم المذكور في تغذية حوار وطني حول كيفية متابعة إصلاحات الحوكمة، ولا سيّما معالجة العلاقة البالغة الأهمية بين الحوكمة الديمقراطية والحوكمة الفعّالة. ولا بدّ من شمول مختلف أصحاب المصلحة في الحوار المذكور، بمن فيهم الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. والنتيجة المتوقعة من هذا الحوار هي خارطة طريق واضحة لتحسين الحوكمة، يكون نهجها تحسين أداء مصر في دليل الحوكمة على كل من دليل التنمية العالمية

ودليل عدم المساواة في التنمية. ولذلك، من الضروري والحاسم شمول مختلف الفئات المحرومة من الأنشطة المتعلقة بدليل التنمية العالمية، من أجل تحسين وضع الحوكمة على دليل عدم المساواة في التنمية. ويوصى بتضمين خارطة الطريق ثلاث ركائز رئيسية، هي: تعزيز الشفافية والمشاركة، وتحسين نوعية الخدمات العامة، وتحسين إدارة الديون.

فالشفافية والمشاركة مكوّنان أساسيان لدليل الحوكمة في دليل التنمية العالمية. ويُعد ضعف الشفافية والوصول إلى البيانات عقبة رئيسية أمام الحوكمة الفعّالة. وعلى الرغم من ضرورة تعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات بغرض زيادة الشفافية وتحسين عمليات صنع القرار، إلا أنه لا يوجد في مصر قانون لحرية الوصول إلى المعلومات. ويمثل ذلك تحدياً أمام تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة. وبالتالي، تحتاج مصر إلى إصدار قانون ينظِّم حرية الوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، عندما تُتاح البيانات بشكل أكبر، يُمكن لجهات المجتمع المدني والهيئات الرقابية رصد مؤشرات الأداء والتدقيق في القرارات المتعلقة بالسياسات، ما يعزِّز الثقة بين المواطنين، مما يسمح لهم بالانخراط في حوارات السياسات برؤى أكثر استنارة.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مصر لزيادة مشاركة أصحاب المصلحة في صياغة السياسات، إلا أنها لا تزال مجزأة. ولذلك لا بدّ من مأسسة مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات الأخرى، ليس فقط في إعداد السياسات، ولكن أيضاً في تنفيذها ورصدها. وينبغي أن يشمل نهج المشاركة الفئات المحرومة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، للتأكد من أن السياسات المصمَّمة والمنفَّذة تتناول احتياجات تلك الفئات. وستعزِّز هذه المأسسة شعوراً أكبر بالملكية بين أصحاب المصلحة، وتحسِّن من نتائج تنفيذ السياسات.

ومن أهم ركائز مكوّن فعالية الحكومة في دليل التنمية العالمية: جودة الخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والنقل. وسبقت الإشارة إلى التحسُّن الذي أحرزته مصر في هذا الصدد، لا سيّما من خلال الرقمنة وتحسين الوصول إلى الخدمات. ولكن لا بدّ من إجراء مزيد من رقمنة الخدمات، ومراجعة دقيقة للعمليات والإجراءات القائمة لتبسيط تقديم الخدمات وتيسيرها. ولا بدّ من العمل على التخلص من التعقيدات، ومعالجة تداخل المسؤوليات بين الجهات المختلفة لتحسين كفاءة الخدمات وزيادة إمكانية الوصول إليها.

وتمثل التركيبة السكانية الشابة في مصر فرصة قيّمة للابتكار في الخدمات العامة، لا سيّما في مجالي التعليم والرعاية الصحية. فمن خلال إشراك الشباب في تطوير حلول لتحديات تقديم الخدمات العامة يمكن تعزيز الإبداع والشمولية. وأي مبادرة أو برنامج وطني مُخصص للابتكار في الخدمات العامة، من خلال إشراك الشباب بفعالية سوف يساهم بشكل فعّال لمعالجة التحديات المعقدة المرتبطة بتقديم الخدمات.

وتمثل الشراكات في تقديم الخدمات العامة نموذج بالغ الأهمية لتحسين نوعية الخدمات. وفي هذا الصدد؛ يجب أن تعمل مصر على تحسين سياساتها ولوائحها التنظيمية المتعلقة بهذه الشراكات. فالقوانين القائمة، مثل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 76/2010 وقانون التعاقدات العامة رقم 182/2018، تتطلب مراجعة بحيث تُعتمد فيها نماذج أحدث للشراكات، ولا بدّ أيضاً من معالجة التحديات القائمة في التنفيذ. ويتعيّن على مصر استخدام نهج يمكّن من تقديم الخدمات عبر قنوات عدة للتأكد من شمول الجميع بهذه الخدمات. ولا بدّ من إيلاء اهتمام خاص بتقديم الخدمات للفئات المحرومة، ولا سيّما المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

ويُعد كل من الحيّز المالي المحدود وضعف تخصيص الموارد تحديان كبيران أمام فعالية الحكومة، ويؤديان إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. ويتبين من رصد أداء مصر في دليل فعالية الحكومة مدى الحاجة إلى تعزيز القدرة على إدارة الديون من أجل توسيع الحيّز المالي المتاح للتنمية. وإذا ما أولى صانعو القرار في مصر الأولوية للانضباط المالي وإدارة المخاطر، قد يجنّب ذلك البلد مخاطر الإفراط في تراكم الدين، وما يفضي إليه من تكاليف مرتفعة لخدمة الدين، فيمكّن الحكومة من تخصيص موارد أكثر لتمويل خدمات التعليم والرعاية الصحية، وتطوير البنية التحتية. ولا بدّ، في هذا الصدد، من وضع استراتيجية طويلة الأمد لتحسين القدرة على تحمُّل الديون، ترتكز إلى الشفافية في الإبلاغ، وتطوير أسواق الدين المحلية، ومواءمة اللوائح الضريبية، وغير ذلك من التدابير.

وهذا بدوره يقتضي من لجنة إدارة الدين المنشأة حديثاً ضمان الشفافية في قراراتها. كما يجب العمل على تعزيز قدرات وحدة الدين العام التابعة لوزارة المالية المتعلقة بتحليل المخاطر من أجل التنفيذ الفعّال لاستراتيجية إدارة الديون المتوسطة الأمد. وقد أطلقت مصر ثلاث استراتيجيات لإدارة الديون في الأمد المتوسط، إلا أنها لم تنشر بعد تقارير عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات، علماً أن نشر هذه التقارير بانتظام يعزّز الشفافية، ويمكّن أصحاب المصلحة من تقييم التقدّم المُحرَز، ومن معالجة التحديات في إدارة الديون. وتحسين ممارسات الإبلاغ يبني الثقة، ويضمن المساءلة، ويساهم في استدامة إدارة الديون، وزيادة فعالية الحكومة.

باء. معالجة القصور في الأمن المائي والغذائي

يُصنف الأمن المائي والغذائي ثاني أخطر التحديات الإنمائية، مما يستدعي تبني حلول مبتكرة وتكنولوجية لمعالجة التداعيات الناجمة عن التوسّع العمراني، والنمو السكاني، وتغيُّر المناخ. ويتطلب ذلك سياسات شاملة وتكنولوجيات مبتكرة واستراتيجيات فعّالة لإدارة الموارد. وقد حققت مصر تحسُّناً كبيراً في مكوّن سلامة البيئة ضمن دليل الاستدامة البيئية، حفزته الاستثمارات الكبيرة في الخدمات العامة المعزّزة للوصول إلى المياه والصرف الصحي. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة في تحقيق الإدارة المستدامة للمياه وضمان الأمن الغذائي.

وتُعد الإدارة الفعّالة للموارد المائية ضرورية للتصدي لتفاقم ضغوط الإجهاد المائي في مصر، والتي قد تعيق التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع تنفيذ الخطة الوطنية للموارد المائية 2017-2037، لا بدّ من إيلاء تركيز أكبر والعمل بوتيرة أسرع للتخفيف من تهديدات الشح المائي، والتخفيف من الاعتماد على مصدر واحد للمياه، وهو نهر النيل. تشمل التدابير الرئيسية في الخطة الوطنية: تقنين المياه، وتحسين جودتها، وتنويع مصادر الموارد المائية عبر تحلية المياه وتجميع مياه الأمطار، إلى جانب تعزيز بيئة مؤاتية لإدارة المياه بكفاءة. ومن المهم أيضاً الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية لحفظ المياه، لا سيّما في استراتيجيات استخدام الأراضي وإنتاج المحاصيل، مع الاستفادة أيضاً من أساليب التكيُّف القائمة على المعلومات، مثل التنبؤ وإدماج المعارف التقليدية وحملات التوعية. كما يمكن أن تساهم أنظمة التنبؤ القائمة على الذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرة على مواجهة تقلبات المناخ، وتحسين كفاءة إدارة الموارد.

وفيما يخص قطاع الزراعة، تحتاج مصر إلى التحول نحو ممارسات زراعية ذكية مناخياً، التي تساعد على التخفيف من ضغط شح المياه، وتحد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي. وتشمل هذه الممارسات تنويع أنماط المحاصيل، وإعطاء الأولوية لأصناف المحاصيل المقاوِمة للجفاف والحرارة، وتحسين توزيع زراعة المحاصيل الوطنية بما يتماشى مع توفر الموارد. واعتماد تقنيات الزراعة الفعّالة مثل الزراعة

الدقيقة وتقنيات الري الحديثة مثل الري بالتنقيط. وقد تؤدي التكنولوجيا الرقمية دوراً محورياً في مراقبة صحة المحاصيل، وتحسين المدخلات، وزيادة الغلة، والحفاظ على الإنتاجية الزراعية. ولا يقل عن هذه الممارسات أهمية بذل الجهود للحد من خسائر ما بعد الحصاد للحد من هدر الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي، وقد تشمل سُبُل الحد من الخسائر تحسين مرافق التخزين وتبسيط الخدمات اللوجستية لسلسلة الإمداد وتعزيز البنية التحتية التسويقية.

ويتعين على سياسات الحكومة أن تنشد التحوّل المستدام إلى ممارسات متقدمة للحفاظ على المياه، وذلك عبر دعم المزارعين والمجتمعات الريفية، وتوفير الحوافز والموارد اللازمة لاعتماد ممارسات زراعية أكثر استدامة. ويسهم هذا النوع من السياسات في تقليل الانكشاف إزاء تقلبات الإمدادات الغذائية العالمية، من خلال تعزيز القدرة المحلية على الصمود، وتمكين المجتمعات المحلية من تحقيق الاكتفاء الذاتي. وفي هذا السياق، يمكن أن يشمل الدعم الحكومي تقديم إعانات لتبني تكنولوجيات ذات الكفاءة في استخدام المياه، وبرامج تدريبية للزراعة المستدامة، والدعم المالي لصغار المزارعين الذين يعدّون الأكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن تغيُّر المناخ. كما تُعتبر جهود البحث والتطوير التعاونية ضرورية للنهوض بالزراعة الذكية مناخياً، وضمان استدامة الإنتاج الزراعي في ظل التحديات البيئية المتزايدة.

غير أن الجهود المحلية وحدها لا تكفي للتصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي، فلا بدّ أيضاً من تعزيز التعاون الإقليمي، لا سيّما وأن مصر تتقاسم مواردها المائية مع البلدان الأخرى على حوض النيل. ولذا، يساعد إنشاء الشراكات العابرة للحدودة والأُطُر المنصفة في استخدام المياه على استقرار سلاسل الإمداد الغذائي ودعم القدرة على الصمود في مواجهة التغيُّرات المناخي في بلدان حوض النيل كافة. كما يصنف التعاون الدولي والدعم المالي، لا سيّما في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، عاملين محوريين في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ على النُّظُم الغذائية وضمان الأمن الغذائي الطويل الامد في مصر.

ويتطلب هذا التحوّل التزاماً طويل الأمد، ومع أنه ليس حلاً لجميع تحديات الأمن الغذائي والمائي، إلا أنه سيحسِّن وضع مصر كثيراً في هذه القضايا البالغة الأهمية. والانتقال التدريجي إلى ممارسات زراعية أقدر على الصمود، واتخاذ التدابير التي تصون الموارد المائية يمكّنان مصر من تعزيز أمنها الغذائي وتقليل اعتمادها على المصادر الخارجية للغذاء، ويمثلان عاملين حيويين في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتكيُّف مع تغيُّر المناخ لقطاع الزراعة المصري، وهذا بدوره يساهم في التنمية الطويلة الأمد والاستدامة البيئية.

ويشكل الاستثمار في البحوث والابتكارات الزراعية ركيزة لجهود التصدي لتحديات الأمن الغذائي والمائي في مصر. ويساهم التوجّه إلى زراعة محاصيل وفيرة الغلة وقادرة على تحمُّل الإجهاد، واستخدام التكنولوجيا الحيوية، في تحسين الإنتاجية في ظل الظروف المناخية المتغيّرة. كما تلعب أنظمة الإنذار المبكر ومنصات جمع البيانات في الوقت الفعلي دوراً محورياً في دعم استراتيجيات التكيُّف واتخاذ التدابير الاستباقية. كما يضمن الإسراع بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغيُّر المناخ 2050 خطوة ضرورية لضمان دمج القدرة على الصمود إزاء تغيُّر المناخ ضمن سياسات التنمية في إطارها الأوسع.

وتتعقد هذه التحديات جراء النمو السكاني، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز برامج تنظيم الأسرة، وإلى تقييم فعاليتها في الحد من الضغوط الديمغرافية. ويتطلب التصدي لانعدام الأمن المائي والغذائي أيضاً تعاوناً دولياً، لا سيّما عبر نقل التكنولوجيا، ومبادرات بناء القدرات، والدعم المالي من الشركاء العالميين. والاتفاقيات الإقليمية بشأن استخدام المياه والتجارة تعزِّز استقرار النُّظُم الغذائية، وتضمن تنسيق الاستجابات للتحديات المشتركة. ومواءمة هذه

التدابير مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة يمكّن مصر من تحقيق تقدّم ملموس في تعزيز الأمن المائي والغذائي. وتساهم هذه الجهود في الاكتفاء الذاتي لقطاع الزراعة، وتبني قدرته على الصمود في مواجهة آثار تغيُّر المناخ، وتدعم الاستدامة البيئية.

جيم. تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود لتحقيق إنجازات مستدامة ومتسارعة في التنمية البشرية

حققت مصر تحسُّناً كبيراً في دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة، ولا سيّما في مكوّن المعرفة، ما يدل على تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية والابتكار. ولكن لا تزال درجة جودة التعليم في الدليل منخفضة، مما يتطلب تركيزاً أكبر على سياسات تساعد على إيصال الدرجة إلى المتوسطات العالمية.

وعلى الرغم من أن الاستثمارات العامة قد حسَّنت من فرص الوصول الرقمي وقلّصت بعض الفجوات المعرفية، لا تزال هناك مشكلات كبيرة في جودة التعليم. فقد حدّت الفجوة في جودة نظام التعليم المصري من فعالية الإصلاحات التعليمية الأخيرة، مما يشير إلى الحاجة الملحة إلى استثمارات أعمق في تحسين جودة التعليم. ويعد تعزيز التعليم العام وضمان الاستخدام الفعّال للموارد في قطاع التعليم يزود الشباب بالكفاءات والمهارات اللازمة للحصول على وظائف عالية الجودة، ومما يزيد بدوره الإمكانات للتنمية الطويلة الأمد في مصر.

ويظل الحصول على الدخل الجيد من التحديات الهامة في مصر، كما يتضح من انخفاض مساهمة مكوّن الدخل في دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة، والارتفاع النسبي في معدل الفقر في الدخل، وهو ثالث تحد إنمائي ملحٍ تواجهه مصر. ويُعزى هذا الاتجاه إلى سلسلة الصدمات الاقتصادية التي واجهتها مصر منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ولا سيّما بعد عام 2019، ما يؤكد الحاجة إلى تبني سياسات تعزز قدرة الاقتصاد على الصمود.

ولم يثمر النمو الاقتصادي في مصر حداً من مستويات الفقر، وذلك جراء انخفاض المعدل النافذ من النمو الاقتصادي الوطني إلى نمو دخل الأسر المعيشية، ما يدل على مشاكل قضايا اقتصادية هيكلية، حيث لا تتحوّل المكاسب الوطنية إلى نمو كافٍ على صعيد الأسر، فلا يخفف النمو حدة الفقر إلا بدرجة محدودة[66]. ويشير تقرير حديث نشره معهد التخطيط القومي إلى ركود في مشهد قطاع الصناعات التحويلية، نتيجة لعوامل عدة، منها محدودية الاستثمارات والحواجز أمام الابتكارات وتقادم التكنولوجيات المستخدمة[67]. ولذلك، يمثل التحوّل الهيكلي أحد أهم سُبُل بناء قدرة الاقتصاد على الصمود، ومن أهم صور هذا التحوّل: توسيع النشاط الاقتصادي في القطاعات الصناعية التي توجِد فرص عمل مستدامة ولائقة، ما يزيد فرص العمل في وظائف مستقرة، ويجذب المزيد من النساء إلى القوى العاملة، ويضيِّق الفجوات بين الجنسين في سوق العمل. وهذا التحوّل يتطلب تركيزاً أكبر على إصلاح سوق العمل، ومزيداً من الاستثمارات التي تولي الأولوية للعمل اللائق، وتعزيزاً لرأس المال البشري وتوخياً لنمو اقتصادي يعود بالمكاسب على فئات المجتمع كافة.

وأخيراً وليس آخراً، لا بدّ من وضع إطار محكم للسياسات الاجتماعية، وتصميم تدابير ناجعة لإعادة التوزيع والإصلاحات المؤسسية، وذلك للتصدي

66. Khalid Abu-Ismail and others (2022), Obstructed poverty reduction: growth-passthrough analysis. Beirut: ESCWA. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/obstructed-poverty-reduction-growth-passthrough-analysis-english_0.pdf.

67. Ibrahim El-Issawy (2023), تقرير تميق التصنيع النهائي [Final Manufacturing Deepening Report].

للتحديات المتعددة الأبعاد، المتمثلة في الفقر وعدم المساواة والتعرّض للمخاطر الاجتماعية. وتتطلب الحماية الاجتماعية الفعّالة استراتيجيات للحاضر والأمد الطويل. وبالنسبة إلى الحاضر، من الأهمية بمكان تنفيذ تدابير حماية اجتماعية تقدُّمية ومرنة ومستجيبة للصدمات، لانتشال الفئات المعرّضة للمخاطر من وهدة الفقر وحمايتها من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية المفاجئة. ومن الأهمية بمكان، لتنفيذ هذا النَّهج، زيادة نطاق التغطية بالمستحقات، والتأكد من كفايتها لسد الاحتياجات. أما على الأمدين من المتوسط إلى الطويل، فلا بدّ من التأكد من شمول الحماية الاجتماعية بحيث تستوعب جميع الفئات وتلبي مختلف الاحتياجات. ويجب أن تُبني هذه الحماية على منصة مزدوجة، تتألف من آليات قائمة على المساهمة، مثل التأمين الاجتماعي والصحي، وبرامج غير قائمة على المساهمة، مثل التحويلات النقدية والمساعدات العينية والدعم الغذائي. وتتمثل الغاية النهائية لهذه الجهود في ضمان عدم ترك أي فرد خارج مظلة الحماية الاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي. ويستدعي هذا التحوّل اعتماد برامج تغطي شرائح واسعة من المواطنين، تيسِّر خروجهم من دائرة الفقر، وتمكينهم الاقتصادي والاجتماعي، وانتقالهم من الاعتماد على المساعدة الاجتماعية إلى المشاركة في النُّظُم القائمة على الاشتراكات. والاستثمار في رأس المال البشري مكوّن حاسم آخر، يتطلب زيادة الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة، وكلاهما محدد رئيسي للنتائج الفردية، ومحرك للحد من عدم المساواة. ولا بدّ من تيسير الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة، واعتماد برامج مصمَّمة خصيصاً لاستهداف المناطق المهمَّشة.

وعلى الإصلاحات أن تولي الأولوية أيضاً لإيجاد فرص العمل اللائق، أي الوظائف التي تأتي بأجور منصفة وأمن وظيفي وحماية اجتماعية. وبدون الحصول على عمل لائق، يتفاقم تعرّض الأفراد لخطر الهشاشة الاقتصادية والفقر. ومن الأهمية بمكان التصدي للتحديات الهيكلية، مثل انتشار العمالة غير النظامية، وعدم كفاية فرص العمل المولّدة في القطاع الخاص، وضعف قدرة الحكومة على إنفاذ معايير العمل. ومن الضروري اعتماد نظام ضريبي تصاعدي يهدف إلى إعادة توزيع الموارد والفوائد، وإيجاد الحيّز المالي اللازم لتوسيع نطاق التغطية ببرامج الحماية الاجتماعية واستعادة مبدأ الإنصاف في النمو. ومن غير المجدي إنفاذ سياسات مستقلة تعالج أوجهاً معزولة من التحديات المعقدة، فالمطلوب نهج متكامل تُنسَّق فيه مختلف السياسات، بما فيها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. والمواءمة بين السياسات يحد من ازدواجية الجهود، ويرفع الكفاءة، ويمكِّن من إجراء استجابات شاملة للتحديات النُّظُمية.

والرؤى التي يخلُص إليها هذا التقرير ليست إلا وجهة نظر واحدة إلى التنمية، ولا مناص من الإقرار بالحاجة إلى المزيد من التمحيص للأبعاد الإنمائية الأخرى. وفي هذا الصدد، يزمع فريقي الإسكوا ومعهد التخطيط القومي إصدار تقريرين آخرين لتوسيع نطاق التحليل. ينطلق التقرير الأول من الرؤى التحليلية التي تضمنها تقريرنا هذا، ليتعمق في تمحيص التفاوتات بين الأقاليم المصرية، وديناميكيات التنمية في جميع أنحاء مصر. وهذا النَّهج، الذي يركز على النطاق المحلي، يزود صانعي السياسات برؤىً يمكن ترجمتها إلى تدابير عملية لمواجهة التحديات واغتنام الفرص بحسب سياق كل منطقة في مصر، وصولاً إلى تحقيق النمو الشامل والمتوازن والمستدام. ويركز التقرير الثاني على تقييم مشهد الاقتصاد الكلي في مصر، والبحث في درجة مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على تحمُّل الصدمات الخارجية والداخلية. وسيؤدي توسيع نطاق التحليل الحالي إلى تسليط الضوء على أوجه اقتصادية كلية للتنمية لم يسبق البحث فيها، ومن ثم استكشاف مسارات لتحقيق تحوّل هيكلي مُحكم. والهدف من التقريرين هو التوصل إلى فهم أتم لمسار التنمية في مصر، وإثراء السياسات الوطنية التي تتكفل بتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع.

المرفق 1

شكل المرفق 1-1 عملية حساب دليل التنمية العالمية

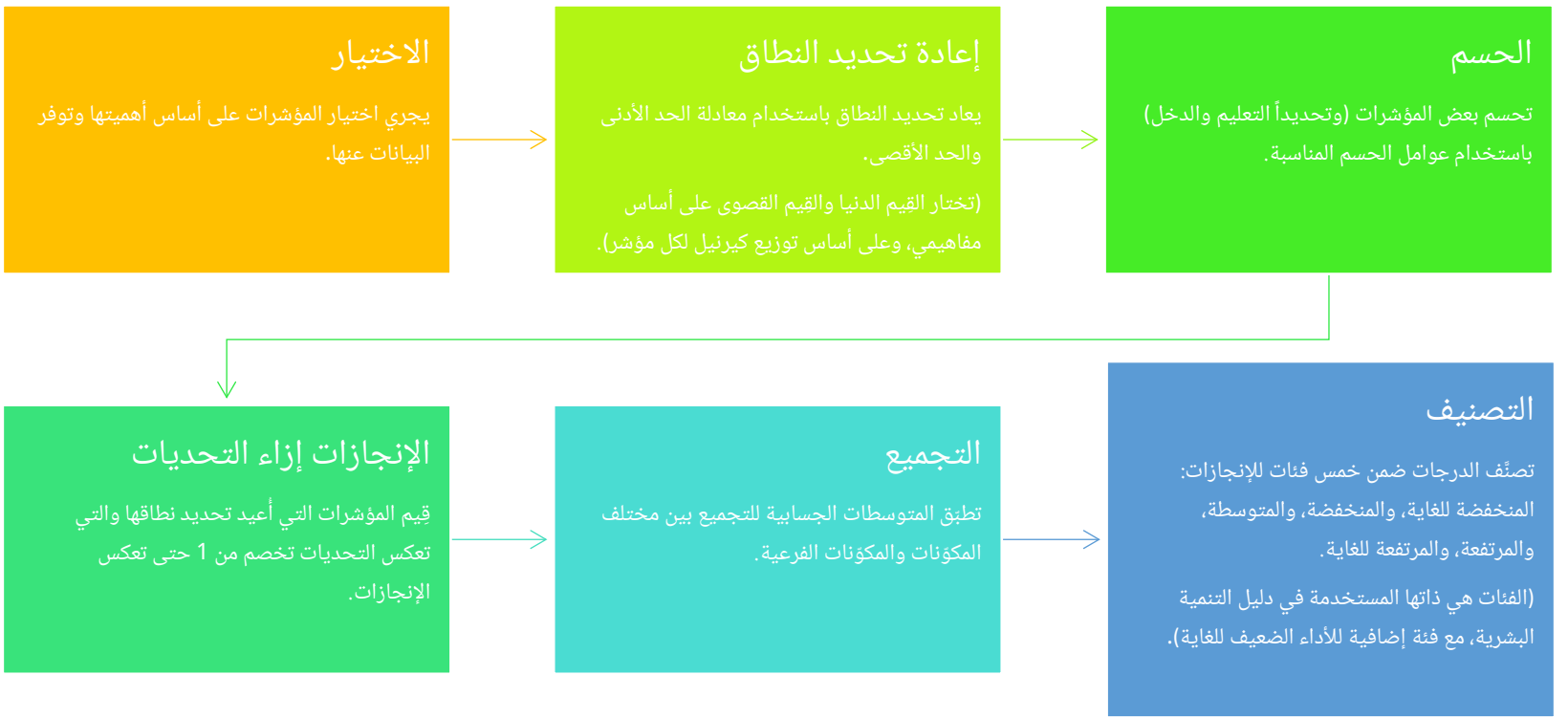

جدول المرفق 1-1 مكوّنات دليل التنمية العالمية المعدّل

الركن	البُعد	البُعد الفرعي	المؤشر	المصدر
دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة	الصحة	متوسط العمر الصحي المتوقع	متوسط العمر الصحي المتوقع (بالسنوات)	منظمة الصحة العالمية
	المعرفة	التعليم المعدّل بعامل الجودة	سنوات الدراسة المتوقعة	مركز بيانات دليل التنمية البشرية
			متوسط سنوات الدراسة المتوقعة	مركز بيانات دليل التنمية البشرية
			عامل الخصم: درجات الاختبارات الموحدة	مجموعة بيانات دليل رأس المال البشري للبنك الدولي
		البنية التحتية الرقمية	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	قاعدة بيانات الابتكار العالمية تستند إلى بيانات من قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات
			استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
			الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	قاعدة بيانات الابتكار العالمية، على أساس بيانات من United Nations Public Administration Network, E-Government Survey
			المشاركة الإلكترونية	
		الابتكار	البراءات حسب المنشأ/ بمليارات الدولارات، بالقيمة الثابتة، من الناتج المحلي الإجمالي	قاعدة بيانات الابتكار العالمية، على أساس بيانات من World Intellectual Property Organization, Intellectual Property Statistics
			براءات الاختراع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، حسب المنشأ/بمليارات الدولارات، بالقيمة الثابتة، من الناتج المحلي الإجمالي	

الركن	البُعد	البُعد الفرعي	المؤشر	المصدر
			نماذج المنفعة حسب المنشأ/بمليارات الدولارات، بالقيمة الثابتة، من الناتج المحلي الإجمالي	
			المقالات العلمية والتقنية/بمليارات الدولارات، بالقيمة الثابتة، من الناتج المحلي الإجمالي	قاعدة بيانات الابتكار العالمية، على أساس بيانات من Clarivate, Web of Science
			دليل H للوثائق التي يمكن الاستشهاد بها	قاعدة بيانات الابتكار العالمية استناداً إلى بيانات من SCImago (2021) SJR – SCImago Journal & Country Rank
	الدخل	الدخل المعدَّل بعامل الجودة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	مركز بيانات دليل التنمية البشرية
			عامل الخصم: معدلات الفقر التي حددتها الإسكوا	حسابات الإسكوا
دليل الاستدامة البيئية	تغيُّر المناخ والطاقة	تغيُّر المناخ	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (الإنتاج)	مركز بيانات دليل التنمية البشرية
			نصيب الفرد من البصمة المادية	مركز بيانات دليل التنمية البشرية
		كفاءة استخدام الطاقة	كثافة الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي	الوكالة الدولية للطاقة
	صحة البيئية	جودة الهواء	التعرّض $PM_{2.5}$	دليل الأداء البيئي – جامعة ييل
			الوقود الصلب المنزلي	
			للأوزون	

الركن	البُعد	البُعد الفرعي	المؤشر	المصدر
			التعرّض لثاني أكسيد النيتروجين	
			التعرّض لثاني أكسيد الكبريت	
			التعرّض لأول أكسيد الكربون	
			التعرّض للمَرَكّبات العضوية المتطايرة	
		الصرف الصحي ومياه الشرب	الصرف الصحي غير المأمون	
			مياه الشرب غير المأمونة	
		المعادن الثقيلة	التعرّض للرصاص	
		إدارة النفايات	النفايات الصلبة الخاضعة للرقابة	
			نصيب الفرد من النفايات المتولدة	
			معدل استرداد النفايات	
	الأمن المائي والغذائي	الأمن المائي والغذائي	مؤشر أهداف التنمية المستدامة 6-4-2 (مستوى الإجهاد المائي)	قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
			الواردات الغذائية (نسبة الواردات السلعية)	مجموعة البنك الدولي
	الحوكمة الديمقراطية	سيادة القانون والوصول إلى العدالة	القوانين الشفافة وإنفاذها المتوقع	Varieties of Democracy Dataset
			الوصول إلى العدالة	
		المساءلة المؤسسية	الرقابة التنفيذية	

الركن	البُعد	البُعد الفرعي	المؤشر	المصدر
دليل الحوكمة			المساءلة القضائية	
			الإدارة العامة الصارمة والمحايدة	
		المشاركة	استشارات منظمات المجتمع المدني	
			البيئة التشاركية لمنظمات المجتمع المدني	
	فعالية الحكومة	فعالية الحكومة	فعالية الحكومة (جودة البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة)	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

جدول المرفق 1-2 نتائج دليل التنمية العالمية العربي لعام 2023

البلد	دليل متوسط العمر الصحي المتوقع	دليل المعرفة	دليل الدخل المعدّل بعامل الجودة	دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة	دليل تغيُّر المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة	دليل الصحة البيئية	دليل الأمن المائي والغذائي	دليل الاستدامة البيئية	دليل الحوكمة الديمقراطية	دليل الفعالية الحكومية	دليل الحوكمة	دليل التنمية العالمية	الترتيب على دليل التنمية العالمية (من أصل 160 بلداً)	فئة الإنجازات
اليمن	0.682	0.297	0.085	0.354	0.934	0.400	0.096	0.477	0.254	0.042	0.148	0.326	160	منخفض للغاية
الجمهورية العربية السورية	0.780	0.397	0.276	0.485	0.677	0.527	0.283	0.496	0.230	0.140	0.185	0.388	158	منخفض للغاية
السودان	0.725	0.346	0.297	0.456	0.848	0.487	0.167	0.501	0.341	0.150	0.245	0.401	156	منخفض للغاية
ليبيا	0.822	0.425	0.618	0.622	0.594	0.673	0.272	0.513	0.357	0.140	0.256	0.463	143	منخفض
جيبوتي	0.691	0.314	0.360	0.455	0.896	0.475	0.593	0.655	0.501	0.337	0.419	0.509	127	منخفض
مصر	0.782	0.553	0.478	0.604	0.843	0.468	0.299	0.537	0.389	0.406	0.397	0.513	125	منخفض
العراق	0.776	0.498	0.575	0.616	0.733	0.475	0.617	0.608	0.466	0.232	0.349	0.525	122	منخفض

البلد	دليل متوسط العمر الصحي المتوقع	دليل المعرفة	دليل الدخل المعدّل بعامل الجودة	دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة	دليل تغيُّر المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة	دليل الصحة البيئية	دليل الأمن المائي والغذائي	دليل الاستدامة البيئية	دليل الحوكمة الديمقراطية	دليل الفعالية الحكومية	دليل الحوكمة	دليل التنمية العالمية	الترتيب على دليل التنمية العالمية (من أصل 160 بلداً)	فئة الإنجازات
موريتانيا	0.724	0.283	0.428	0.478	0.855	0.556	0.612	0.674	0.526	0.354	0.440	0.531	119	منخفض
الجزائر	0.844	0.529	0.599	0.657	0.741	0.628	0.293	0.554	0.425	0.392	0.409	0.540	112	منخفض
لبنان	0.836	0.603	0.570	0.670	0.788	0.591	0.499	0.626	0.536	0.200	0.368	0.555	105	متوسط
البحرين	0.835	0.601	0.889	0.775	0.453	0.486	0.406	0.448	0.306	0.627	0.467	0.563	98	متوسط
عُمان	0.813	0.559	0.797	0.723	0.402	0.650	0.341	0.464	0.514	0.501	0.508	0.565	97	متوسط
المملكة العربية السعودية	0.800	0.677	0.820	0.766	0.520	0.524	0.355	0.466	0.360	0.616	0.488	0.573	94	متوسط
تونس	0.853	0.583	0.578	0.671	0.826	0.625	0.401	0.617	0.584	0.436	0.510	0.599	81	متوسط
الكويت	0.911	0.504	0.948	0.788	0.404	0.592	0.300	0.432	0.651	0.520	0.585	0.602	78	متوسط

البلد	دليل متوسط العمر الصحي المتوقع	دليل المعرفة	دليل الدخل المعدّل بعامل الجودة	دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل الجودة	دليل تغيُّر المناخ والكفاءة في استخدام الطاقة	دليل الصحة البيئية	دليل الأمن المائي والغذائي	دليل الاستدامة البيئية	دليل الحوكمة الديمقراطية	دليل الفعالية الحكومية	دليل الحوكمة	دليل التنمية العالمية	الترتيب على دليل التنمية العالمية (من أصل 160 بلداً)	فئة الإنجازات
قطر	0.856	0.590	0.998	0.815	0.354	0.549	0.415	0.439	0.413	0.729	0.571	0.608	75	متوسط
المغرب	0.795	0.589	0.492	0.625	0.857	0.576	0.585	0.673	0.586	0.470	0.528	0.609	74	متوسط
الأردن	0.865	0.635	0.534	0.678	0.828	0.624	0.283	0.578	0.650	0.537	0.593	0.617	71	متوسط
الإمارات العربية المتحدة	0.836	0.646	0.988	0.823	0.525	0.621	0.479	0.542	0.493	0.762	0.627	0.664	48	متوسط

المرفق 2

شكل المرفق 2-1 عملية حساب مؤشرات عدم المساواة في التنمية

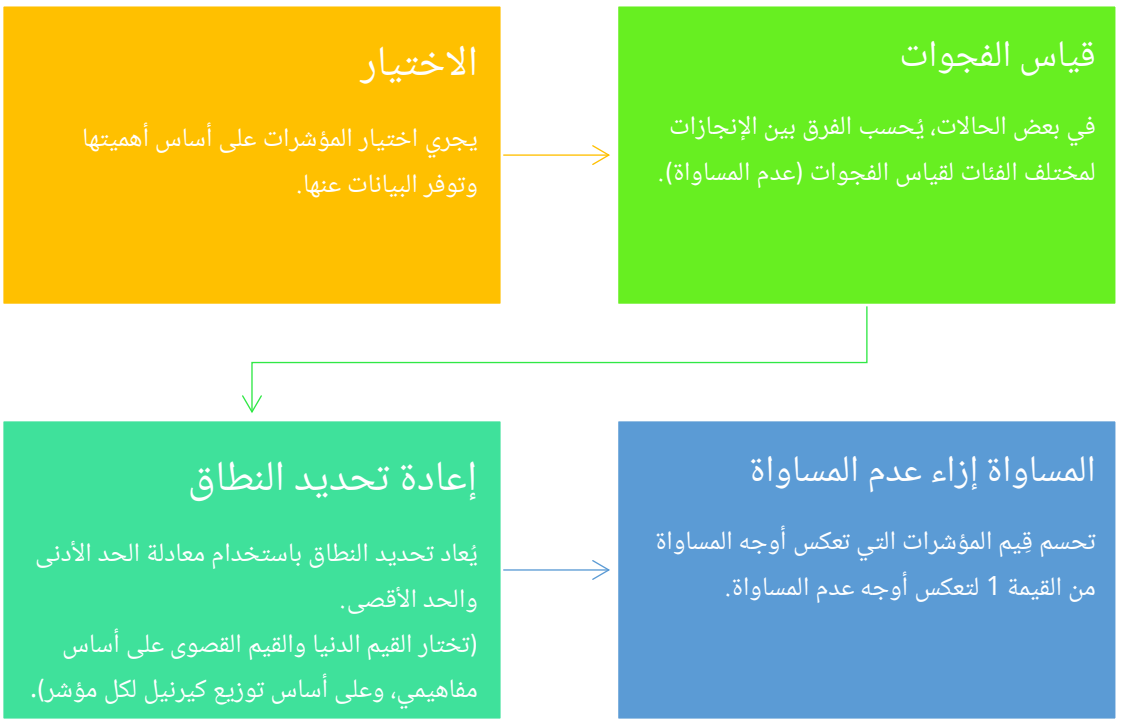

جدول المرفق 2-1 مؤشرات لوحة معلومات عدم المساواة في التنمية

ركائز أوجه عدم المساواة في التنمية	البُعد	المؤشر	مصادر البيانات
دليل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية	أوجه عدم المساواة في الصحة	عدم المساواة بين الجنسين في وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدلات وفيات الفتيات والفتيان دون سن الخامسة (بيانات منظمة الصحة العالمية)
		عدم المساواة العمودية في متوسط العمر المتوقع	بيانات دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة
	عدم المساواة في التعليم	عدم المساواة بين الجنسين في سنوات الدراسة المتوقعة	سنوات الدراسة المتوقعة (بيانات تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
		عدم المساواة بين الجنسين في متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة (بيانات تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
		عدم المساواة العمودية في التعليم	بيانات دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة
	عدم المساواة في الدخل والشمول المالي	عدم المساواة بين الجنسين في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	بيانات الدخل القومي الإجمالي للذكور والإناث (بيانات تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
		دليل جيني الصادر عن الإسكوا لعدم المساواة في الدخل	حسابات الإسكوا
		عدم المساواة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية	قاعدة بيانات عام 2021 الشمول المالي في العالم الصادرة عن البنك الدولي
		معامل جيني للثروة	متوسط ووسيط نصيب الفرد البالغ من الثروة (Credit Suisse Research Institute's 2021 Global Wealth Databook)
	أوجه عدم المساواة في تغيُّر المناخ	عدم المساواة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم

ركائز أوجه عدم المساواة في التنمية	البُعد	المؤشر	مصادر البيانات
أوجه عدم المساواة البيئية	أوجه عدم المساواة في سلامة البيئة	عدم المساواة بين الجنسين في الوفيات التي تُعزى إلى تلوث الهواء	مرصد الصحة العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية
		عدم المساواة بين الجنسين في الوفيات التي تُعزى إلى الافتقار إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	
	عدم المساواة في الإجهاد المائي	أوجه عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية في خدمات مياه الشرب الأساسية	مرصد الصحة العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية
أوجه عدم المساواة في الحوكمة	أوجه عدم المساواة في الحريات المدنية	المساواة بين الفئات الاجتماعية في احترام الحريات المدنية	Varieties of Democracy Dataset
		المساواة بين الطبقات الاجتماعية في احترام الحريات المدنية	
	أوجه عدم المساواة في توزيع النفوذ	السلطة موزّعة حسب الفئة الاجتماعية	
		توزيع النفوذ حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي	
	أوجه عدم المساواة في المشاركة	تمثيل الفئات الاجتماعية المحرومة	
		الإقصاء حسب نوع الجنس	

جدول المرفق 2-2 نتائج مؤشرات عدم المساواة في التنمية في المنطقة العربية، 2021

البلد	دليل عدم المساواة بين الجنسين في وفيات الأطفال دون سن الخامسة	دليل عدم المساواة العمودية (دليل أتكسون) في متوسط العمر المتوقع	دليل عدم المساواة بين الجنسين في سنوات الدراسة المتوقعة	دليل عدم المساواة بين الجنسين في متوسط سنوات الدراسة	دليل عدم المساواة العمودية (دليل أتكسون) في التعليم	عدم المساواة بين الجنسين في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دليل عدم المساواة بين الجنسين في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دليل أوجه عدم المساواة العمودية (دليل أتكسون) في الدخل (جيني)	دليل عدم المساواة بين الجنسين في الثروة	دليل عدم المساواة العمودية (دليل أتكسون) في الثروة	دليل عدم المساواة العمودية (دليل أتكسون) في الوفيات التي تُعزى إلى تلوث الهواء المحيط والمنزلي	دليل عدم المساواة بين الجنسين في الوفيات التي تُعزى إلى الافتقار إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	دليل أوجه عدم المساواة الرأسية (دليل أتكسون) في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	دليل أوجه عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية في خدمات مياه الشرب الأساسية	دليل المساواة بين الفئات الاجتماعية في احترام الحريات المدنية	دليل المساواة بين الطبقات الاجتماعية في احترام الحريات المدنية	دليل السلطة موزّعة حسب الفئة الاجتماعية	دليل توزيع النفوذ حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي	دليل تمثيل الفئات الاجتماعية المحرومة	دليل الإقصاء حسب نوع الجنس
الجزائر	0.11	0.18	0.46	0.22	0.66	1.61	0.81	0.14	0.78	0.80	0.10	0.02	0.39	0.28	0.39	0.31	0.42	0.33	0.27	0.30
البحرين	0.02	0.04	0.38	0.12	0.24	1.16	0.58	0.35	0.33	0.88	0.14	0.01	0.54	0.48	0.82	0.58	0.88	0.87	0.57	0.59
مصر	0.10	0.15	0.04	0.12	0.73	1.72	0.86	0.24	0.19	0.71	0.38	0.04	0.47	0.04	0.51	0.71	0.59	0.60	0.51	0.44
العراق	0.20	0.21	0.41	0.37	0.59	2.10	0.90	0.16	0.22	0.57	0.32	0.05	0.45	0.25	0.65	0.57	0.46	0.54	0.23	0.88
الأردن	0.11	0.12	0.13	0.24	0.30	1.42	0.71	0.36	0.74	0.66	0.08	0.01	0.46	0.11	0.32	0.36	0.54	0.42	0.34	0.38
الكويت	0.07	0.06	0.90	0.37	0.43	0.90	0.45	0.19	0.30	0.82	0.37	0.02	0.51	0.00	0.69	0.36	0.51	0.58	0.42	0.51
لبنان	0.03	0.06	0.11	0.13	0.11	1.41	0.70	0.32	0.24	0.71	0.35	0.05	0.61	0.52	0.29	0.32	0.52	0.62	0.57	0.63
موريتانيا	0.46	0.41	0.13	0.22	0.88	1.08	0.54	0.34	0.33	0.64	0.11	0.37	0.48	0.79	0.80	0.84	0.61	0.80	0.72	0.69

البلد	دليل عدم المساواة بين الجنسين في وفيات الأطفال دون سن الخامسة	دليل عدم المساواة المعمرية (دليل أتكسون) في متوسط العمر المتوقع	دليل عدم المساواة بين الجنسين في سنوات الدراسة المتوقعة	دليل عدم المساواة بين الجنسين في متوسط سنوات الدراسة	دليل عدم المساواة المعمرية (دليل أتكسون) في التعليم	عدم المساواة بين الجنسين في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دليل عدم المساواة بين الجنسين في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دليل أوجه عدم المساواة المعمرية (دليل أتكسون) في الدخل (جيني)	دليل عدم المساواة بين الجنسين في الثروة	دليل عدم المساواة المعمرية (دليل أتكسون) في الثروة	عدم المساواة بين الجنسين في الوفيات التي تعزى إلى تلوث الهواء المحيط والمنزلي	دليل عدم الأمن المائي الذي يعزى إلى الافتقار إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	دليل أوجه عدم المساواة الرأسية (دليل أتكسون) في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	دليل أوجه عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية في خدمات مياه الشرب الأساسية	دليل المساواة بين الفئات الاجتماعية في احترام الحريات المدنية	دليل المساواة بين الطبقات الاجتماعية في احترام الحريات المدنية	دليل السلطة موزعة حسب الفئة الاجتماعية	دليل توزيع النفوذ حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي	دليل تمثيل الفئات الاجتماعية المحرومة	دليل الإقصاء حسب نوع الجنس
المغرب	0.15	0.15	0.16	0.59	0.83	1.27	0.63	0.38	0.70	0.76	0.13	0.01	0.48	0.72	0.34	0.36	0.37	0.56	0.50	0.34
عُمان	0.09	0.08	0.18	0.19	0.23	1.71	0.86	0.14	0.61	0.82	0.19	0.03	0.72	0.55	0.47	0.38	0.52	0.67	0.61	0.75
قطر	0.03	0.03	0.81	0.63	0.21	0.90	0.45	0.04	0.21	0.43	0.34	0.03	0.63	0.00	0.90	0.79	0.87	0.81	0.85	0.62
المملكة العربية السعودية	0.02	0.05	0.03	0.29	0.35	1.14	0.57	0.46	0.55	0.82	0.18	0.00	0.48	0.08	0.83	0.49	0.70	0.82	0.21	0.85
السودان	0.40	0.40	0.13	0.25	0.85	1.07	0.53	0.30	0.31	0.64	0.21	0.35	0.56	0.51	0.50	0.68	0.64	0.16	0.52	0.72
الجمهورية العربية السورية	0.16	0.19	0.06	0.30	0.57	1.71	0.85	0.35	0.22	0.67	0.13	0.10	0.59	0.17	0.88	0.48	0.90	0.77	0.34	0.63
تونس	0.12	0.13	0.67	0.37	0.61	1.18	0.59	0.33	0.50	0.68	0.23	0.03	0.41	0.29	0.33	0.11	0.27	0.27	0.23	0.16
الإمارات العربية المتحدة	0.05	0.04	0.44	0.09	0.24	0.98	0.49	0.11	0.04	0.87	0.29	0.01	0.64	0.00	0.70	0.60	0.65	0.68	0.66	0.38
اليمن	0.33	0.43	0.90	0.71	0.90	2.62	0.90	0.30	0.29	0.84	0.42	0.17	0.71	0.63	0.87	0.83	0.65	0.68	0.87	0.90

يقيِّم هذا التقرير الوضع الإنمائي في مصر باستخدام دليل التنمية العالمية الجديد، الذي صمَّمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ويُجري الدليل تقييمات، ويطرح استنتاجات في السياسات العامة تستند إلى مقارنات تفاعلية بين عدد كبير من البلدان، ويعكس صورة عن الأداء في ثلاثة مجالات رئيسية: التنمية البشرية المعدّلة بعامل الجودة، والاستدامة البيئية، والحوكمة. أهم نتائج التقرير هي أن مستوى إنجازات التنمية البشرية في مصر لا يزال منخفضاً على الرغم من التحسُّنات الكبيرة منذ بداية الألفية، وأن بُعد الحوكمة هو المجال الأشد احتياجاً للتحسُّن.

يقدّم هذا التقرير توصيات أساسية في السياسة العامة، في إطار ثلاثة مواضيع رئيسية: زيادة فعالية الحكومة، وتعزيز الأمن المائي والغذائي، وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود. وبالنسبة إلى الحوكمة، وجد أنه من الضروري إعادة التفكير في دور الدولة وإصلاح المؤسسات العامة، كما تمس الحاجة إلى الحلول المبتكرة للحفاظ على الأمن المائي والغذائي. وللتقدّم في هذه المسارات، لا بدّ من الاستفادة من التقدّم التكنولوجي لمعالجة آثار كلٍّ من التوسّع الحضري، والنمو السكاني، وتغيُّر المناخ على الموارد المائية والغذائية. ولتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود، لا بدّ من معالجة انخفاض المعدل النافذ من النمو الاقتصادي الوطني إلى نمو دخل الأسر المعيشية. وينطوي ذلك على تنفيذ سياسات تركِّز على التحوّل الهيكلي، وعلى توسيع نطاق الصناعات القادرة على إيجاد فرص العمل اللائقة والمستدامة.

2400721A